بغية الإيضاح
لتلخيص المفتاح
فى علوم البلاغة

تأليف
عبد المتعال الصعيدى
الأستاذ بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الجزء الثانى

من القصر فى علم المعانى إلى آخر علم المعانى

طبعة نهاية القرن : ١٤٢٠ - ١٤٢١ هـ / ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م

الناشر مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت ٣٩٠٠٨٦٨

رقم الإيداع : ١٤٥٨٦ لسنة ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 241 - 289 - 6

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الخامس
القول فى القصر

أقسام القصر :

القصرُ حقيقىٌّ ، وغيرُ حقيقى[1] . وكل واحد منهما ضربان :

---

(١) القصر فى اللغة: الحبس، وفى الاصطلاح: تخصيص شىء بشىء بطريق مخصوص، والشىء الأول هو المقصور ، والثانى هو المقصور عليه ، والطريق المخصوص هو أدوات القصر ، والمراد بتخصيص الشىء بالشىء إثبات أحدهما للآخر ونفيه عن غيره ، وبهذا تكون جملة القصر فى قوة جملتين ، ويكون القصر طريقًا من طرق الإيجاز ، ويكون الإيجاز من أهم أغراضه . وقد يصرح فى القصر بالجملتين معًا كما سيأتى فى القصر بلكن وبل وليس . ومن أغراض القصر أيضًا أنه قد يقصد به تمكين الكلام وتقريره فى الذهن؛ لدفع ما فيه من إنكار أو شك ، ولا يخفى أن هذه المزايا إنما هى للقصر بأدواته الآتية ، وبهذا يبطل ما ذهب إليه بعض مؤلفى عصرنا من التعميم فى تعريف القصر ، ليشمل نحو قول الشاعر :

أرونى أمَّةً بلغتْ مُناها ... بغير العِلْم أو حَدّ اليَمانى

وقوله تعالى : آية ١٠٥ سورة البقرة ﴿ والله يختص برحمته من يشاءُ ﴾ وقولك : « زيد مقصور على الكتابة » مع أن القصر فى الآية والمثال معنى أوَّلى لا ثانوى ، والبيت من الاستثناء فى الإثبات ، وسيأتى .

والقصر الحقيقى هو ما يكون فيه النفى لكل ما عدا المقصور عليه ، كقولك « ما خاتم الرسل إلا محمد » . والقصر غير الحقيقى هو ما يكون فيه النفى لبعض ما عدا المقصور عليه ، كقولك « زيد كاتب لا شاعر » فهو يفيد نفى الشعر فقط لا كل ما عدا الكتابة من أكل وشرب وغيرهما ، القصر غير الحقيقى هو الذى يُسَمَّى القصر الإضافى .

قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف[1] . والمرادُ الصفة المعنوية[2] لا النعت .

والأول من الحقيقى كقولك « ما زيد إلا كاتب » إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة ، وهذا لا يكاد يوجد فى الكلام ؛ لأنه ما من متصوَّر إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر[3] .

والثانى منه كثير ؛ كقولنا « ما فى الدار إلا زيد »[4] . والفرق بينهما ظاهر ؛

---

(١) قصر الموصوف على الصفة هو ما لا يتجاوز فيه الموصوف صفته وإن جاز أن تكون لموصوف آخر ، وقصر الصفة على الموصوف هو ما لا تتجاوز فيه الصفة موصوفها وإن جاز أن يكون له صفة أخرى .

(٢) هى كل أمر قائم بغيره ، وكذلك يراد بالموصوف كل ما قام به غيره ، وإن كان هو صفة فى نفسه ؛ فيدخل فى ذلك نحو « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » من قصر الموصوف على الصفة ، أى ما الصبر إلا الكائن عند هذه الصدمة ، وكذلك قوله تعالى : آية ٣ سورة الزمر ﴿ ما نعبدُهم إلاَّ ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ وإنما لم يكن المراد بالصفة النعت النحوى ؛ لأنه لا يتأتى قصرٌ بينه وبين موصوفه لخلوّهما عن الحكم ، ولا يمكن أن يخرج قصرٌ عن كونه قصرَ موصوف على صفة أو صفة على موصوف ، سواء أكان قصر مبتدأ على خبر أم كان قصر فاعل على مفعول أم كان غيرهما ، فقصر الفاعل على المفعول معناه فى الحقيقة قصر الفعل الصادر من الفاعل على المفعول ، لا قصر ذات الفاعل عليه ، وإذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر يدل على ذاتٍ نحو « ما الباب إلا ساج » أوِّلَ فى أحدهما حتى يكون صفة ، فالمراد فى هذا المثال قصر البابِ على الاتصاف بكونه ساجًا ، وهكذا .

(٣) قد يوجد هذا النوع من القصر فى الكلام عند قصد الادعاء والمبالغة فى مقام المدح والفخر ونحوهما ، كقوله تعالى فى آية ٩٠ سورة المائدة : ﴿ إنما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رجسٌ من عمل الشيطان ﴾ وقول الشاعر :

هَلِ الجودُ إلاَّ أنْ تَجودَ بأنفسٍ   على كل ماضى الشفرتين صقيل

وقد تكلَّفوا هذا المثال - إنما الله تعالى متصِّف بكل كمال منزَّه عن كل نقص - لقصر الموصوف على الصفة قصراً تحقيقيًا صادقًا .

(٤) يعنى من البشر ، لأنه هو المقصود فى مثل هذا ، وإلا فالدار يوجد فيها متاعها وغيره ، ولكن مثل هذا لا ينظر إليه فى ذلك الكلام ، فلا يجعله من القصر الإضافى ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولا ينال العُلا إلا فتًى شرُفَتْ   خِلالُه فأطاع الدهرُ ما أمرا

فإن الموصوف فى الأول لا يمتنع أن يشاركه غيرهُ فى الصفة المذكورة ، وفى الثانى يمتنع ، وقد يُقصد به[1] المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ، فينزَّل منزلة المعدوم .

والأول من غير الحقيقى : تخصيص أمر بصفة دون أخرى[2] أو مكانَ أخرى ، **والثانى منه** : تخصيص صفة بأمرٍ دون آخر[3] أو مكانَ آخر . فكل واحد منهما ضربان ، والمخاطَب بالأول من ضربَىْ كلّ (أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر) مَن يعتقد الشركة[4] ، أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعًا فى الأول ، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعًا بتلك الصفة فى الثانى ؛ فالمخاطَب بقولنا : « ما زيد إلا كاتب » من يعتقد أن زيدًا كاتب وشاعر ، وبقولنا « ما شاعر إلا زيد » من يعتقد أن زيدًا شاعر لكن يدَّعى أن عمرًا أيضًا شاعر ، وهذا يسمَّى قصر إفراد ؛ لقطعه الشركة بين الصفتين فى الثبوت للموصوف ، أو بين الموصوف وغيره فى الاتّصاف بالصفة .

والمخاطَب بالثانى من ضربَى كل (أعنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر) إما من يعتقد العكس ؛ أى اتصافَ ذلك الأمر بغير

---

(١) أى بقصر الصفة على الموصوف ، وهذا يسمَّى قصرًا ادعائيًا ، أما قصر الموصوف على الصفة فلا يوجد إلا على سبيل الادّعاء ، كما سبق ، والمراد المبالغة فى كمال الصفة فى الموصوف بها ، ومن قصر الصفة على الموصوف قصرًا حقيقيًا ادعائيًا قول الله تعالى آية ٢٨ سورة فاطر : ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العُلماءُ﴾ ؛ لأن غيرهم قد يخشاه أيضًا ولكن لا اعتداد بخشيته ، وكذلك قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذّمارَ وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلى

(٢) أى دون صفة أخرى ، والمعنى دون جنسها ؛ فيشمل الصفة الواحدة ، ويشمل أيضًا ما فوقها بشرط أن يكون على التفصيل ؛ ليفترق القصر الإضافى عن الحقيقى ، فلا يكون من الإضافى نحو « إنما زيد كاتب لا شاعر » ولا غير ذلك من الصفات - والباء فى التعريف داخلة على المقصور عليه .

(٣) أى دون موصوف آخر ، والمعنى دون جنسه ، فيشمل الموصوف الواحد ويشمل أيضًا ما فوق ذلك بشرط أن يكون على التفصيل أيضًا ؛ فلا يكون من الإضافى نحو « إنما الكاتب زيد لا غيره من الناس » .

(٤) مثل اعتقاد الشركة فى ذلك ظنها وتجويزها مطلقًا ، وكذلك يقال فى اعتقاد العكس الآتى ؛ لأن كل هذا يقابل التساوى الآتى فى قصر التعيين .

تلك الصفة عوضًا عنها فى الأول ، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه فى الثانى ، وهذا يُسمَّى قصرَ القلب ؛ لقلبه حُكم السامع ، وإما من تساوى الأمران عنده ؛ أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى الأول ، واتصافه بها واتصاف غيره بها فى الثانى ، وهذا يُسَمَّى قصر تعيين ؛ فالمخاطب بقولنا « ما زيد إلا قائم » من يعتقد أن زيداً قاعد لا قائم ، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه،وبقولنا « ما قائم إلا زيد » من يعتقد أن عمراً قائم لا زيداً ، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما ، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه[1] .

* وشرط قَصْرِ الموصوف على الصفة إفرادًا عدم تنافى الصفتين[2] ؛حتى تكون المنفية فى قولنا « ما زيد إلا شاعر » كونه كاتبًا أو منجّمًا أو نحو ذلك ، لا كونه مفحَمًا لا يقول الشعر ؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما · وشرط قصره قلبًا تحققُ تنافيهما ؛ حتى تكون المنفية فى قولنا « ما زيد إلا قائم » كونه قاعدًا أو جالسًا أو نحو ذلك ، لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك ؛ ليكون إثباتها مشعرًا بانتفاء

---

(١) على هذا يكون قصر التعيين كقصر القلب من الضرب الثانى فى القصر الإضافى ، وهو التخصيص بشىء مكان شىء ، وقد جعل السكاكى قصر التعيين من الضرب الأول وهو التخصيص بشىء دون شىء ، فجعله شاملاً لقصر الإفراد وقصر التعيين ، وجعل الضرب الثانى خاصًا بقصر القلب ، والخطب فى ذلك سهل ·

هذا والمقام الداعى إلى القصر فى الأقسام الثلاثة هو الرد على المخاطب فى قصر الإفراد والقلب ، وتعيين المبهم عند المخاطَب فى قصر التعيين ، وإنما لم تجر هذه الأقسام فى القصر الحقيقى ؛ لأن القصر فيه باالنسبة إلى كل ما عدا المقصور عليه على الإطلاق فلا يُتصور فيه اعتقاد شركة أو غيرها ، وقد تكلف بعضهم تقسيم الحقيقى إلى ذلك أيضا ، والقصر الادعائى لا يجرى فى الإضافى كما جرى فى الحقيقى ؛ لأنه فيما قيل لم يقع فى كلام البلغاء ، وإن لم يكن هناك مانع عقلى من إتيانه فى الإضافى،ويمكن أن يكون من الإضافى الادعائى قول الشاعر :

هَلِ الجودُ إلا أن تجود بأنفس ... على كل ماضى الشفرتين صقيلِ

إذا كان يريد قصر الجود على الجود بالنفس لا الجود بالمال على سبيل المبالغة ، والرد على من يعتقد خلاف ذلك ·

(٢) لم يذكر هذا الشرط فى قصر الصفة على الموصوف ؛ لأن الموصوفات لا تكون إلا متنافية ·

غيرها[1] . وقصر التعيين أعمّ ؛ لأن اعتقاد كـون الشيء موصوفًا بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتـضى جواز اتصافه بهـما معًا ولا امتناعه ، وبهـذا عُلم أن كل ما يصلح أن يكون مـثالاً لقـصر الإفراد أو قـصر القلب يصلـح أن يكون مثـالاً لقـصر التعيين ، من غير عكس[2] . وقد أهمل السكاكى[3] القصرَ الحقيقى ، وأدخل قصر التعيين فى قـصر الإفراد[4] ، ولم يشـترط فى قـصـر الموصـوف إفرادًا عـدمَ تنافى الصفتين[5] ، ولا فى قصره قلبًا تحقُّقَ تنافيهما[6] .

* * *

---

(١) تكون فائدة القصر مع ذلك ما فيـه من التنبيه على رد الخطأ فى اعتقاد العكس ؛ لأن ذلك الإشعار لا يستفاد منه هذا التنبيه .

(٢) أى لغوى ، وهو أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقـصر التعيين يصلح أن يكون مثالاً لقصر الإفراد أو القلب .

(٣) ص ١٥٦ - المفتاح .

(٤) لأنه جعله لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتـقد شيئًا ، وقد سمى ذلك قصر إفراد ، ولم يتعرض لما يدخل فيه مما سماه غيره قصر تعيين ، وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحةَ فيها .

(٥) لدخول ما يـسمى قصر التعـيين عند غيره فى قـصر الإفراد عنده ، وقصر الـتعيين لا يشترط فيه ذلك .

(٦) لأنه قد يأتى فى نحو « ما زيد إلا شاعر » لمن اعـتقد أنه كاتب لا شاعر ، ولا تَنافى بين الشعر والكـتابة ، وما ذكره الخطيب فى تعليل ذلك الشـرط مردود بأن أداة القصر فـيها ذلك الإشعار ؛ فلا حاجة إلى إفادته بذلك الشرط .

تمرينات على أقسام القصر

تمرين –١

(١) هل القصر فى البيت الآتى حقيقى أو إضافى ؟

قد علمتْ سَلمَى وجاراتُها　　　ما قطَّر الفـــــارسَ إلا أنا

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى حقيقى وغير حقيقى ؟ وما فائدة هذا التقسيم بلاغةً؟ ولماذا أهمله السكاكى ؟

تمرين – ٢

(١) من أى القصرين – قصر الموصوف على الصفة أوالعكس ؟ – قول الشاعر

وما المرءُ إلا هالكٌ وابنُ هالكٍ　　　وذو نسب فى الهالكين عريق

(٢) بأى اعتبـار ينقسم القصر إلى قـصر صفة على موصـوف وبالعكس ؟ وما فائدة ذلك بلاغةً ؟

تمرين – ٣

(١) هل القصر فى البيت الآتى قصر إفراد أو قصر تعين ؟

فإن كان فى لبس الفتى شرفٌ لهُ　　　فما السيفُ إلا غمده والحمائلُ

(٢) بأى اعتبـار ينقسم القصر إلى قصـر إفراد وقصر قلب وقصـر تعيين ؟ وما فائدة ذلك بلاغةً ؟ وما هو الحال ومقتضى الحال فى الأقسام الثلاثة ؟

تمرين – ٤

(١) هل من القصر الحقيقى أو الادّعائى قول الشاعر ؟

وما البأسُ إلا حملُ نفسٍ على السُّرَى　　　وما العجزُ إلا نومةٌ وتشَمُّسِ

(٢) هل يأتى القصر الادّعائى فى القصر الإضـافى ؟ وأيهما أبلغ : الحقيقى أم الادعائى ؟

طُرُق القصر

وللقصر طرق ؛ منها :

١ - **العطف**[١] كقولك فى قصر الموصوف علـى صفة إفرادًا : « زيد شاعر لا كاتب » ، أو « ما زيد كاتبًا بل شاعر »[٢] وقلبًا :« زيد قائم لا قاعد » ، أو « ما زيد قاعدًا بل قائم » (٣) ، وفى قصر الصفة على الموصـوف إفرادًا أو قلبًا بحسب المقام : «زيد قائم لا عمرو » أو « ما عمرو قائمًا بل زيد »[٤] .

---

(١) إنما قدم العطف لأنه أقـوى دلالةً على القصر للتـصريح فيه بالإثبـات والنفى ، ويليه النفى والاستثناء ، فإنما ، فالتقديم . وإنما كان التـقديم آخرها ؛ لأن دلالته على القصر ذوقية لا وضعية كما يأتى . ولا تنحصر طرق القصر فى هذه الطرق التى ذكرها ؛ لأن منها ضمير الفصل وتعريف المسند بال الجنسية كما سبق فى الكلام عليه فى الجزء الأول .

(٢) إنما ذكر « بل » بعـد النفى لأنها بعد الإثبـات تجعل ما قبلـها فى حكم المسكوت عنه فقط ، فلا تفيد بعده القصر كما تفيده بعد النفى .

(٣) جرى فى هذا على مذهبـه من اشتراط التنافى بين الصفتين فى قصـر القلب واشتراط عدمه فى قصر الإفراد ؛ فلا يمكن اجتماعهما فى مثال واحد ، والخطْب فى ذلك سهلٌ .

(٤) إنما جمع قصر الصفة على الموصوف إفرادًا أو قلبًا فى مثال واحد ؛ لأنه لا يشترط فى قصـر الإفراد فيـه عدم تنافى الاتصافين اتفـاقًا ، فلا يتنافى هو وقصـر القلب فى ذلك ، ويصح اجتماعهما بحسب المقام فى مثال واحد ، وإنما لم يذكر مثالاً لقصر التعيين فى الموضعين؛ لأن كل ما يصلح مثالاً لقصر الإفراد أو القلب يصلح مثالاً له كـما سبق ، وقد ادعى عبد القاهر أن قصر التعـيين لا يأتى فى طريق العطف ، وذكر عبـد القاهر أن « لا » لا تنفى عن الثـانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعـل ، بل تنفى عنه أنه قد كان منه دون الأول: فهى عنده لقـصر القلب دون الإفراد . والحق أن أنواع القـصر الثـلاثة تأتى كلها فـيما ذكـر من حروف العطف ، وأن القـصر الحقيقى يأتى فيـها أيضاً ، كما تقول : « محمد خاتم الأنبيـاء لا غيره » ، وأن « لكن » العاطفة تفيد القصر أيضًا ، نحو : « ما الشاعر أبو تمام والمتنبى لكنِ البحترى » وقد تأتى لكن للاستدراك كما فى قول الشاعر :

إن ابنَ ورقاء لا تُخْشَى بوادرهُ   لكنْ وقائعهُ فى الحربِ تُنتظرُ

لأنها لا تعطف جملة على جملة . وكذلك « بلْ » قد تأتى للإضراب لا العطف ولكنهما مع هذا يحملان فى إفادة القـصر على « بل ولكن » العاطفتين كما ذكره ابن يعـقوب ؛ لإفادتهما معنى العطف أيضًا . ولا يخفى أن مزية الإيجاز فى القصر تتضاءل فى طريق العطف . =

٢ - النفى والاستثناء :

ومنها النفى والاستثناء[١] كقولك فى قصر الموصوف على الصفة **إفرادًا**: « ما زيد إلا شاعر »، **وقلبًا** : « ما زيد إلا قائم »، **وتعيينًا** كقوله تعالى : ﴿ وما أنزَل الرحمنُ من شيء إنْ أنتـم إلا تكذِبونَ ﴾[٢] أى لستم فى دعـواكم للرسالة عندنـا بين الصدق والكذب[٣] كمـا يكون ظاهر حال المدعى إذا ادَّعى ، بل أنتم عندنـا كاذبون فيـها . وفى قصر الصفة على الموصـوف بالاعتبارين[٤] : « مَا قائمٌ » أو « ما مِنْ قائم » أو « لا قائمَ إلا زيد » .

وتحقيق وجه القصر فى الأول[٥] أنه متى قيل « ما زيد » توجَّه النفى إلى صفته

= للتصريح فيه بالإثبات والنفى ، فتكون بلاغة القصر فيه أقل منهـا فى غيره ، وإن كانت فائدة التأكيد فيه أقوى . ومما ورد فى الشعر من القصر بالعطف هذه الأبيات :

ليس اليـتيمُ الذى قـد مـات والدُه ... بل اليتيـمُ يتـيم العـلـم والأدب

إنَّ الجديـدين فى طول اختـلافهـما ... لا يفـسـدان ولكن يفسـد الناسُ

كأن دثـــارًا حلَّتْ بِلَبـونه ... عُقاب تنُوفى لا عـقـاب القواعلِ

(١) بخلاف الاستثناء من الإثبات فإنه ليس بقصر عندهم ، وقيل : إنه قصر أيضًا ، لأنك إذا قلت « قام القوم إلا زيداً » قصرت عدم القيام على زيد ، ومن يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير . فكأنك فـى هذا المثال قلت « جاء القوم المغايرون لزيد » ، كما تقول « جاء القوم الصالحون » ، وهذا بخـلاف قولك « ما جاءنى إلا زيد » فإن الغرض منه النفى والإثبات المحـققان للقصر ؛ ولهـذا يستعمل النفى والاسـتثناء عند الإنكار بخلاف الاسـتثناء من الإثبات .

(٢) آية ١٥ سورة يس .

(٣) أى مترددين بينهما ، ولهذا كان القصر على الكذب قصر تعيين ، ولكن هذا لا يَصِح إلا بتنزيل المشركين للرسل منزلة المترددين مبالغةً فى إنكارهم لدعواهم وإعراضهم عنها ، والظاهر أن القصر فى ذلك قصر قلب لا تعيين .

(٤) كان عليه أن يكتفى أيضاً فى قصر الموصوف على الصفة بمثال واحد للاعتبارين ؛ لأن المنفى فى النفى والاستثناء غير مصرح به ، فـيجوز فى قولك « ما زيد إلا شاعر » أن يكون لنفى أنه كاتب فيكون قصـر إفراد ، وأن يكون لنفى أنه مفحَم فيكون قصـر قلب ، وكذلك القصر فى إنما وفى التقديم الآتيين .

(٥) أى قصر الموصوف على الصفة .

لا ذاته ؛ لأن أنفُسَ الذوات يمتنع نفيُها وإنما تنفى صفاتهـا كما بُيّن ذلك فى غير هذا العلم ، وحـيث لا نزاع فى طوله وقـصـره وما شـاكلَ ذلك ، وإنما النزاع فى كـونه شاعرًا أو كاتبًا تناولهما النفى ، فإذا قيل « إلا شاعر » جاء القصر[١] .

وفى الثانى[٢] أنه مـتى قيل « مـا شاعـر » فأدخـل النفى على الوصف المسلَّم ثبوته- أعنى الشعر - لغير مَنِ الكلامُ فيهما كـزيد وعمرو مثلاً توجه النفى إليهما فإذا قيل « إلا زيد » جاء القصر[٣] .

٣ - إنما :

ومنها إنما ؛ كقولك فى قصر الموصوف على الصفة **إفرادًا**[٤] « إنما زيد كاتب»، **وقلبًا** « إنما زيد قائم »،وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين « إنما قائم زيد ». والدليل على أنها تفيد القصر كونها متضمنة معنى « ما وإلا »[٥] لقول المفسرين[٦] فى

---

(١) لتحقق النفى والإثبات المحقق للقصر .

(٢) أى قصر الصفة على الموصوف .

(٣) لتحـقق النفى والإثبات كما سـبق ، ولا يخفى أن دلالة النفى والإثبات على القـصر بالوضع ، فلا يحتاج إلـى تكلف ما ذكره فى تحقيق إفادته القصـر ، هذا ولا فرق فى إفادة النفى والاستثناء القصرَ بين أداة وأداة ، ومن ذلك قول الشاعر فى « ما » ، « ولا » ، « وإلا » :

وما الخوف إلاَّ ما تخوفَهُ الفتى ولا الأمن إلا ما رآه الفتى أمنًا

وقول الآخر فى « لا وغير » :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهمْ بهنَّ فلول من قراع الكتائبِ

(٤) يرى عبد القاهر أن « إنما » لا تستـعمل فى الكلام البليغ إلا فى قصر القلب . والحق أنها تستـعمل فيه وفى غـيره ، ومن قصر الإفراد فـيها قوله تعالى : آيـة ٦٠ سورة التوبة ﴿ إنما الصدقات للفقراء .. الآية) إذ ليس هـناك من يعتقد عدم استحقاق الفـقراء ونحوهم الصدقة ؛ فلا يكون القصر فى ذلك قصر قلب .

(٥) لا يخفى أن دلالة « إنما» على القصر بالوضع،فلا يُحتاج إلى دليل فى دلالتها عليه ، وإنما جعلها متضمنة معنى« ما وإلا »ولم يجعلها مرادفة لهما ، لما سيأتى من الفرق بينها وبينهما ، وشرطُ المترادفين أن يكونا متحدين معنًى وإفرادًا وتركيبًا .

(٦) أى من الذين يحـتج بهم فى اللغة كـابن عبـاس ومجـاهد ونحوهمـا من الصحـابة والتابعين .

قوله تعالى : ﴿ إنما حَرَّم علـيكمُ الميتةَ والدَّم ﴾[1] بالنصب : معناه مـا حرم عليكم إلا الميتة ، وهو المطابق لقراءة الرفع[2] لما مَرَّ فى باب « المنطلق زيد »، ولقول النحاة[3] : « إنما » لإثبات مـا يذكر بعدها ونفى مـا سواه ، ولصحـة انفصال الضـمير معـها[4] كقولك : « إنما يضرب أنا » كما تقول : « ما يضرب إلا أنا » ، قل الفرزدق :

أنا الذائدُ الحـامي الذّمارَ وإنَّما يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلى[5]

وقال عمرو بن معديكرب :

قد علمتْ سَلْمَى وجاراتُها ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا[6]

قال السكاكى[7] : ويُذكرُ لذلك وجـه لطيف يُسنَد إلى على بن عيـسى الرَّبعىّ وهو أنه لما كانت كلمة « إن » لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » المؤكِّدَةُ لا النافـية - كمـا يظنه من لا وقوف له على علم الـنحو - ناسَبَ أن يُضَمَّن

---

(١) آية ١٧٣ سورة البقرة .

(٢) هى قراءة ﴿ إن مـا حَرُمَ عليكم الميتةُ ﴾ وعليـها يتعين أن تكون « ما » مـوصولة اسم إن؛ أى إن الذى حرم عليكم الميتـةُ ، وهى جملة مُعرَّفة الطرفين فتـفيد القصر كمـا مر فى الجزء الأول فى نحو « المنطلق زيد » وهناك قراءة أخرى بالرفع على بناء « حُرِّم » للمـفعول ، وهى غير مرادة له؛ لأن «ما» فيها يصح أن تكون كافة وأن تكون موصولة ، فلا يتم بها الدليل الذى يريده .

(٣) أى الذين أخذوا اللغة من كلام العرب مشافهةً ، وبهذا يحتج بقولهم .

(٤) فلا يجب فصله خـلافًا لابن مالك . بدليل قوله تعالى : آية ٨٦ سورة يوسف ﴿إنما أشكو بثى وحُزنى إلى الله ﴾ والحق أن الضمير إذا كان محـصوراً فيه وجب فصله وتأخيره ، وإلا أُتى به متـصلاً كمـا فى الآية ؛ لأن الجار والمجرور فـيها هو المحـصور فيـه لا الضمـير ، ووجه الاستدلال بذلك أن وصل الضمير ممكن فى إنمـا ، والانفصال إنما يجوز عند تعذُّر الاتصال ، ولا تعذر هنا إلا بكونها فى معنى « ما » ، و « إلا » .

(٥) هو لهمَّام بن غالب المعروف بالفرزدق ، والذائد : من الذوذ وهو الدفع . والذمار : ما يلزم الشخص حـمايته من أهل ومالٍ ونحوهما ، مأخـوذ من الذمر وهو الحث ؛ لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أى يحث بعضهم بعـضًا على حمايته ، والأحساب : جمع حسب وهو ما يعده الشـخص من مفاخر نفـسه وآبائه ، والمراد أنه لا يدفع عن أحسابهم إلا هو ؛ ولـهذا فصل الضمير وأخَّره لأنه المحصور فيه .

(٦) قوله « قطر » مضـعف قطر كنصر بمعنى صرعه صرعة شـديدة . والشاهد فى فصله الضمير بعد « إلا » ، وأن « إنما » يفصل الضمير بعدها مثلها .

(٧) ص ١٥٨ - المفتاح .

معنى القصر ؛ لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد[1] ؛فإن قولك « زيد جاء لا عمرو » ـ لمن يردد المجىء الواقع بينهما ـ يفيد إثباته لزيد فى الابتداء صريحًا وفى الآخر ضمنا ٠

٤ - **التقديم** : ومنها التقديم[2] كقولك فى قصر الموصوف على الصفة **إفرادًا** : « شاعر هو » لمن يعتقده شاعراً وكاتبًا ، **وقلبًا** : « قائم هو » لمن يعتقده قاعداً[3] ، وفى قصر الصفة على الموصوف **إفرادًا** : « أنا كَفَيت مُهِمَّك » بمعنى وحدى ، لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتماه مهمه ، **وقلبًا** : « أنا كفيت مُهِمَّك » بمعنى لا غيرى ، لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك كما تقدم[4] ٠

---

(١) رُدّ هذا بأنه لو كان اجتماعُ تأكيدين يفيد القصر لإفاده نحو « إن زيداً لقائم » واللازم باطل ؛ فبطل اللازم ٠

هذا وقد اختلف فى إفادة « أنما » بفتح الهمزة القصر ؛ فقيل : إنها تفيده مثل المكسورة الهمزة ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : آية ١١٠ سورة الكهف ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىَّ أنما إلهكم إلهٌ واحدٌ ﴾ وهو من القصر الإضافى ، والمعنى: ما أوحى إلىّ إلا التوحيد أى لا الشرك ٠ ومن القصر بإنما قول الشاعر :

وإنما المرء حديثٌ بعده   فكن حديثاً حسنًا لمن وعى

وقول الآخر :

وما لامرىء طول الخلود وإنما   يخلّده طول الثناء فيخلُد

(٢) هو ثلاثة أقسام : أولها تقديم المسند إليه على نحو ما سبق فى بابه فى الجزء الأول كقول المتنبى :

وما أنا أسقمتُ جسمى به   ولا أنا أضرمتُ فى القلب ناراً

وثانيها تقديم المسند على نحو ما سبق فى بابه فى الجزء الأول، كقول عمرو بن كلثوم :

لنا الدنيا ومَنْ أضحى عليها   ونبطش حين نبطش قادرينا

وثالثها تقديم بعض القيود على نحو ما سبق فى باب متعلقات الفعل ، كقول الشاعر:

إلى الله أشكو لا إلى الناس أننى   أرى الأرضَ تبقى والأخلاّء تذهبُ

وأما تقديم بعض المعمولات على بعض فقد سبق الخلاف فى إفادته القصر بين الجمهور وابن الأثير فى الجزء الأول ٠

(٣) المثالان من تقديم الخبر على المبتدأ ، وهو إنما يفيد القصر إذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة٠

(٤) فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى فى الجزء الأول ٠

فروق طرق القصر : وهذه الطرق تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع[١] .

الثانى : أن الأصل فى الأول أن يدل على المثبَت والمنفىِّ جميعًا بالنص ؛ فلا يُترَكُ ذلك إلا كراهة الإطناب فى مقام الاختصار ، كمَا إذا قيل : « زيد يعلم النحو والتصريف والعَروض والقوافىَ » ، أو « زيد يعلم النحو وعمروٌ وبكرٌ وخالد » فتقول فيهما « زيد يعلم النحو لا غير »[٢] ، وفى معناه « ليس إلا » أى لا غير النحو أو لا غير زيد . وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفى[٣] .

الثالث : أن النفى[٤] لا يجامع الثانى ؛ لأن شرط المنفى بـ (لا) ألاّ يكون منفيًا قبلها بغيرها ، ويجامع الأخيرين ، فيُقال : « إنما زيد كاتب لا شاعر ، وهو يأتينى لا عمرو » لأن النفى فيهما غير مصرح به[٥] كما يقال « امتنع زيد عن المجىء لا عمرو» .

---

(١) فدلالته على القصر بالذوق والبحث فى سر التقديم حتى يُفهم بالقرائن الحالية أنه للتخصيص لا لغيره من أغراض التقديم ، ولا تُنافى الدلالة الوضعية فى الثلاثة الأولى البحثَ عنها فى علم المعانى ؛ لأنه لا يُبحث فيه عن دلالتها على القصر وإنما يبحث فيه عن مزايا القصر وأحواله وعن المقامات التى تدعو إليها ولا شك أن هذا من صميم علم المعانى .

(٢) ببناء « غير » على الضم ، وقيل : إنها لا تستعمل كذلك إلا بعد « ليس » وهو مردود بقول الشاعر :

جوابًا به تنجو اعتمدْ فوربِّنا لعنْ عملٍ أَسْلفتَ لا غير تُسألُ

وقيل : إن « لا » فى ذلك لنفى الجنس لا للعطف ، وخبرها محذوف أى لا غيره معلوم أو عالم فى المثالين ، وتكون مع هذا للقصر حملاً على « لا » العاطفة لأنها بمعناها .

(٣) أى بحسب الأصل ، وقد تجىء على خلافه ، كما تقرأ فى التقديم : « ما أنا قلت هذا» بالنص على المنفى دون المثبت ، وكما يقال فى النفى والاستثناء: « ما قام القوم إلا زيد » بالنص على المثبت والمنفى معًا ، والاستثناء المفرَّغ هو الأصل فى القصر .

(٤) يعنى النفى « بلا » كما يؤخذ من توجيهه له ، ولأن المراد أن طريق القصر بلا - لا يجامع طريق النفى والاستثناء ، وقد جاء ذلك فى كلام المولدين كقول الحريرى :

لعَمرُك ما الإنسان إلا ابن يومه على ما تجلّى يومُه لا ابن أَمْسه

أما النفى بغير « لا » فيجامع النفى والاستثناء ولا وجه للفرق بينهما إلا السَمَاع .

(٥) بخلاف الثانى لأنه يصرح فيه بأداة النفى ، وإن لم يصرح فيه بالمنفى .

قال السكاكى[١] : « شرطُ مجامعته للثالث ألاَّ يكون الوصف مختصًا بالموصوف[٢] كقوله تعالى ﴿ إنما يستجيبُ الذين يسمعون ﴾[٣] فإنَّ كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع . وكذا قولهم « إنما يُعَجِّلُ من يخشى الفوت » ، قال الشيخ عبد القاهر[٤] : « لا تحسن مجامعته له فى المختص كما تحسن فى غير المختص ، وهذا أقرب[٥] ، قيل : ومجامعته له إما مع التقديم كقوله تعالى :﴿ إنما أنت مذكِّرٌ ، لستَ عليهم بمسيطرٍ ﴾[٦] ، وإما مع التأخير ، كقولك : « ما جاءنى زيد وإنما جاءنى عمرو» وفى كونِ نحو هذين مما نحن فيه نظر[٧] .

الرابع : أن أصل الثانى أن يكون ما استُعملَ له مما يجهله المخاطب وينكره[٨] كقولك لصاحبك وقد رأيتَ شبحًا من بعيد: « ما هو إلا زيد » إذا وجدته يعتقده غير زيد ويُصِرُّ على الإنكار، وعليه قوله تعالى:﴿وما منْ إله إلا الله ﴾[٩] وقد يُنزَّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيُستعمل له الثانى **إفرادًا**، نحو:﴿وما محمَّدٌ إلا رسولٌ قد خلَتْ من قبْله الرُّسلُ ﴾[١٠] أى أنه ﷺ مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى

---

(١) ص ١٥٩ المفتاح .

(٢) أى بالنظر إلى الوصف فى نفسه وإن كان مختصًا بالموصوف بحسب المقام الذى اقتضى قصره عليه .

(٣) آية ٣٦ سورة الأنعام .

(٤) ص ٢٢٩ - دلائل الإعجاز .

(٥) لأنه لا دليل على امتناع ذلك عند قصد زيادة التأكيد ، هذا والسكاكى يناقض هنا ما سبق له فى الكلام على تقديم المسند إليه ؛ لأنه هنا أجاز التخصيص مع اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف ، وهناك منعه فى نحو قولهم « شر أهرّ ذا ناب » لأن المهرّ لا يكون إلا شرًا ، أى لأن الوصف فى نفسه مختص بالموصوف ؛ فلا فائدة فيه للتخصيص .

(٦) آية ٢١ ، ٢٢ سورة الغاشية .

(٧) لأن النفى فيهما بغير « لا » .

(٨) المراد بذلك أن يكون شأنه مما يجهله المخاطب وينكره ، لا الجهل بالفعل لأن الجهل بالفعل شرط فى القصر مطلقًا .

(٩) آية ٦٢ سورة آل عمران .

(١٠) آية ١٤٤ سورة آل عمران .

التبرِّى من الهلاك ؛ نزِّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه[1] . ونحوه : ﴿ وما أنتَ بمسمعٍ مَنْ فى القبور ، إن أنت إلا نذيرٌ ﴾[2] ؛فإنه ﷺ كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة المتنعين عن الإيمان ولا يرجع عنها ، فكان فى معرض من ظنَّ أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشىء فيما يمتنع قبوله إياه ، أو **قلبًا** ؛ كقوله تعالى حكايةً عن بعض الكفار: ﴿ إنْ أنتمْ إلا بشرٌ مثلُنا ﴾[3] أى أنتم بشر لا رسل ، نزّلوا المخاطبين[4] منزلة من ينكر أنه بشر لاعتقاد القائلين[5] أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة . وأما قوله تعالى[6] حكاية عن الرسل: ﴿ إنْ نحنُ إلا بشرٌ مثلُكمْ ولكنَّ الله يَمُنُّ على من يشاء من عباده ﴾ فمن مجاراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام[7]؛ فإن من عادة من ادّعى عليه خصمه الخلاف فى أمر هو

(١) فكأنهم يعتقدون الشركة بين الرسالة والتبرّى من الهلاك ، وبهذا كان القصر على الرسالة قصر إفراد، والاعتبار المناسب فى ذلك هو الإشعار بعظم ذلك الأمر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه بينهم ، وقيل : إن ذلك قصر قلب ؛ لأن محطَّ القصر هو الجملة الواقعة بعد المستثنى لكونها صفة له ، والمعنى أنه رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله ، لا رسول لا يخلو كما هو لازمُ استعظامهم هلاكه .

(٢) آية ٢٢ ، ٢٣ سورة فاطر . (٣) آية ١٠ سورة إبراهيم .

(٤) هم الرسل لأنهم مخاطبون فى الآية ﴿ قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ .

(٥) هم المشركون ، وهذا هو الاعتبار المناسب فى الآية لتنزيل المعلوم فيها عندهم منزلة المجهول ؛ فصفة الرسالة تنافى عندهم صفة البشرية ، ولهذا كان القصر فى كلامهم قصر قلب ، وقد روعى فيه حال المتكلم مع المخاطب على خلاف الأصل فى القصر من مراعاة حال المخاطب فقط ، وقيل : إن ذلك يمكن ألاَّ يكون من تنزيل المعلوم منزلة المجهول ، بأن يجعل قصر إفراد على معنى أنَّ الرسل لم تجتمع لهم الرسالة والبشرية كما يدَّعون فى زعمهم ، أو قصر قلب على معنى ما أنتم إلا بشر مثلنا ، أى لا بشر أعلى منا بالرسالة .

(٦) أى بعد قول المشركين السابق - آية ١١ سورة إبراهيم .

(٧) مجاراة الخصم على وجهين : أحدهما اعتراف المجارى بمقدمة فاسدة ليرتب عليها ما يخالف مقصود الخصم ، وثانيهما اعترافه بمقدمة صحيحة ليبين أنها لا تستلزم مقصود الخصم ، وما هنا من الوجه الثانى .- القصر فى قول الرسل ﴿ إن نحن إلا بشر مثلكم ﴾ قصر صورىّ يقصد منه المشاكلة اللفظية لقول المشركين لتكون أقوى فى المجاراة ، ولا يراد منه إلا أصل الإثبات على سبيل التجرد ، وقيل : إنهم يريدون حقيقة القصر ، لأن المشركين يريدون من قصرهم أن الرسل بشر لا ملائكة ، فجاراهم الرسل بتسليم أنهم كذلك ، ويكون المقصود من القصر هذه المجاراة لا الرد عليهم ؛ لأنهم لا ينكرون بشرية الرسل بل هى ثابتة عندهم .

لا يخالف فيه ؛ أن يـعيد كلامه على وجهه ، كـما إذا قال لك من يناظرك : « أنت من شأنك كَيْتَ وكَيْتَ » فتقول : « نعم أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا يلزمنى من أجل ذلك ما ظنـنتَ أنه يلزم » ، فالرسل عليهم الـسلام كأنهم قـالوا : « إن ما قلتم مِن أنّا بشـر مـثلكم هو كمـا قلتم لا ننكـره ، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعـالى قد مَنَّ علينـا بالرسالة » ٠وأصلَ الثـالث أن يكون مـا استُعـملَ له مما يعلمـه المخـاطَب ولا ينكره ، على عكـس الثـانى ، كـقـولك « إنما هو أخـوك ، وإنما هو صاحبك القديم » لمن يعلم ذلك ويُقِرُّ به، تريد أن ترقّقه عليه وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب[1] وعليه قول أبى الطيب :

إنما أنت والد والأبُ القَا　　　طعُ أحنَى مِن واصل الأولاد[2]

لم يُرِدْ أن يُعْلِمَ كافـورًا أنه بمنزلة الوالد ، ولا ذاك مما يحـتاج كـافور فـيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يُذكّره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه ٠

وقد ينزَّل المجـهولُ منزلة المعلوم لادّعاء المتكلم ظهـوره فيُستـعملُ له الثـالث[3] نحو : ﴿ إنما نحـن مُصلحون ﴾[4] ادَّعوا أنَّ كـونَهم مصلحين ظاهر جَلِيّ ، ولذلك جاء ﴿ ألا إنهمْ همُ المفسدون ﴾[5] للردّ عليهم مؤكدًا بما ترى: مِن جعْل الجملة اسميةً وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل[6] والتصدير بحرف التنبيه[7] ثم بـ «إنَّ » ٠

---

(١) هذا هو المقصود من « إنما » التعريض به ، وتكون فائدة القـصر المبالغة فى الترقيق لما فيه من زيادة التأكيد ٠

(٢) هو لأحمد بن الحـسين المعروف بأبى الطيب المتنبّى ، والخطاب لكافور الإخـشيدى ، يعنى أنه بمنزلة الولد لمولاه ابن الإخـشيد ٠ والأب القـاطع: هو الذى لا يصل أولاده ، وإنما كان أحنَى من الأولاد الواصلين لأبيـهم لأن حنوَّ الأب على أولاده أشـد من حنو الأولاد على أبيـهم بمقتضى الفطرة والطبيعة ٠

(٣) يقصـد من استعمـاله هنا الرد على المخاطب كغـيره من أدوات القصر ولا يقـصد منه التعريض كما قصد منه فى أصل استعماله ٠

(٤) آية ١١ سورة البقرة ٠　　　(٥) آية ١٢ سورة البقرة ٠

(٦) هو « هم » ٠

(٧) هو « ألا » ٠

ومثله قول الشاعر :

إنما مُصْعبٌ شهابٌ من الله تجلَّتْ عن وجهه الظّلماءُ(١)

ادَّعى أن كونَ مصعب كما ذهب جَلِيٌّ معلوم لكل أحد على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا فى كل ما يصفون به ممدوحيهم الجلاء ، وأنهم قد شُهروا به حتى إنه لا يدفعه أحد؛ كما قال الآخر :

وتعذلُنى أفناءُ سعدٍ عليهمُ وما قلتُ إلا بالتى علمتْ سعدُ(٢)

وكما قال البحترى :

لا أدَّعى لأبى العلاء فضيلةً حتى يُسلِّمها إليه عِداهُ(٣)

واعلم أنَّ لطريق « **إنما** » مزيَّة(٤) على طريق العطف ، وهى أنه يُعقلُ منها إثباتُ الفعل لشيء ونفيُه عن غيره دفعةً واحدة بخلاف العطف ، وإذا ما استقريتَ وجدتها أحسن ما تكون موقعًا إذا كان الغرض بها التعريض بأمرٍ هو مقتضى معنى الكلام بعدها(٥) كما فى قوله تعالى: ﴿ إنما يتذكر أولو

---

(١) هو لعبد الله بن قيس الرُّقيَّات فى مدح مصعب بن الزبير بن العوام . وقوله « تجلت » بمعنى تكشفت ، وهذا من أبلغ المدح ، ولذلك فضله عبد الملك بن مروان على مدحه له بقوله :

يأتلج التاجُ فَوْقَ مَفْرِقه على جبينٍ كأنه الذهبُ

(٢) هو الحطيئة جرول بن أوس فى مدح بغيض بن شماس وقومه بنى أنف الناقة وذم الزبرقان بن بدر وقومه ، وجميعهم ينتمون إلى سعد بن مناة ، والأفناء جمع فنن : وهو الجماعة، والشاهد فى دعواه أن ما قاله فى حق ممدوحيه لا يدفعه أحد من سعد ، وقيل : إن الرواية « أبناء سعد » لأن أفناء الناس أخلاطهم ، ولا يريده الحطيئة ، وكذلك روى « الذى » بدل « التى » والشاهد فى دعواه عليهم بذلك .

(٣) هو للوليد بن عُبيد المعروف بالبحترى من أبيات له فى مدح أبى العلاء صالح بن مخلد وابنه أبى عيسى ، والشاهد فيه كالذى قبله .

(٤) توجد هذه المزية أيضًا فى طريق النفى والاستثناء وطريق التقديم .

(٥) هذا إنما يكون إذا استعملت فى أصلها وهو ما يعلمه المخاطب ولا ينكره كما سبق ؛ لأنه إذا كان ذلك معلومًا له فلا يهم المتكلم إفادته له ، وإنما يهمه المعنى الآخر الملوَّح إليه بالتعريض ؛ لأنه هو الذى يجهله المخاطب ويُصِرُّ على إنكاره .

هذا وقد قيل : إن عبد القاهر يرى أن « إنما » يقصد منها دائمًا التعريض ولو استعملت =

الألباب ﴾[1] فإنه تعريض بذم الكفار وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم فى حكم مَنْ ليس بذى عقل ؛ فأنتم فى طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن طمع فى ذلك من غير أولى الألباب ، وكذا قوله تعالى : ﴿ إنما أنت مُنذرُ مَنْ يخشاها ﴾[2] وقوله : ﴿ إنما تنذرُ الذين يخشونْ ربهم بالغيب ﴾[3] المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أذن تسمع ، وقلب يعقل ، فالإنذار معه كلا إنذار ، قال الشيخ عبد القاهر[4] ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أُرزَق محبتها   إنما للعبد ما رُزِقا[5]

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطمع له فى وصلها ، فيئس من أن يكون منها إسعاف به . وقوله :

وإنما يَعْذرُ العشَّاقَ من عَشِقا[6]

يقول : ينبغى للعاشق ألاَّ يُنكر لومَ من يلومه ؛ فإنه لا يعلم كُنْه بلوى العاشق ، ولو كان قد ابتُلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فيعذره . وقوله :

ما أنتَ بالسبب الضعيفِ وإنما   نُجْحُ الأمور بقوة الأسباب

= فى المجهول المنزَّل منزلة المعلوم ، ولا يقصد منها الرد على المخاطب إذا استعملت هذا الاستعمال ، مع أن عبد القاهر قد ذكر أنها تأتى فى كثير منها الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تُعلم السامع أمرًا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج إلى معرفته ، ولكن لا بد مع ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور فى أن الأمر كالذى ذُكر .

(١) آية ١٩ سورة الرعد .

(٢) آية ٤٥ سورة النازعات .

(٣) آية ١٨ سورة فاطر .

(٤) ٢٣٠ دلائل الإعجاز .

(٥) هو للعبّاس بن الأحنف ، وفى رواية « مودتكم » بدل « محبتها » ، والإضافة فى ذلك من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقبل البيت :

كان لى قلبٌ أعيش به   فاصطلى بالنار فاحترقا

(٦) هو من قول العباس بن الأحنف أيضًا :

يلوم فى الحب مَن لم يَدْرِ طعمَ هوى   وإنما يعـــذرُ العشاقَ من عشقا

فاليومَ حاجتُنا إليك وإنمـــــا يُدْعَى الطبيبُ لساعة الأوصاب[1]

يقول فى البيت الأول : إنه ينبغى أن أنجح فى أمرى حين جعلتك السبب إليه ، وفى الثانى : إنا قد طلبنا الأمر من جـهته حين استعنا بك فيمـا عرض لنا من الحاجة وعوَّلنا على فضلك ، كمـا أن من يعول على الطبيب فيما يعـرض من السقم كان قد أصاب فى فعله ·

ثم القصـر كما يقـع بين المبتدأ والخـبر كمـا ذكرنا[2] يقع بين الفـعل والفـاعل وغيرهما[3] ؛ ففى طريق النفى والاستـثناء يؤخر المقصور عليه مع حـرف الاستثناء ، كقولك فى قصر الفاعل على المفعول إفرادًا أو قلبًا بحسب المقام : « ما ضرب زيد إلا عمرًا » [4] وعلى الثانى لا الأول قـوله تعالى : ﴿ ما قلت لهم إلا مـا أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربَّكم ﴾[5] لأنه ليس المعنى أنى لم أزدْ على ما أمـرتنى به شيئًا ؛ إذ ليس الكلام فى أنه زاد شـيئًا على ذلك أو نقصَ منه ، ولكن المعنى أنـى لم أترك ما أمرتنى به أن أقولـه لهم إلى خلافه[6] لأنه قاله فى مـقام اشتـمل على معنى أنك يا عيسـى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى مـا لم آمرك أن تقوله ؛ فإنى أمـرتك أن تدعوَ

---

(١) هما كمـا فى - معجم الشعراء - لمحمـد بن أحمد العمروانى فى عبـيد الله بن يحيى ابن خاقان ، وقيل : إنهما للزبير بن بكار ، وقيل : إنهما للباخَرْزى · والسبب : كل ما يُتوصل به إلى غيره ، والأوصاب : جمع وصب وهو المرض ·

هذا وإنما ترك الكلام على أصل الطريق الأول والطريق الـرابع من جهة اسـتعمـالها فيـما يجهله المخاطب أو يعلمه؛ لأنهما كما قال صاحب الأطول: مستويا النسبة إلى المعلوم والمجهول·

(٢) فى التمثيل لأقسام القصر وطرقـه ؛ لأن ما ذكره فى ذلك من باب المبتدأ والخبر إلا ما ندر ·

(٣) مما سيذكـره وما يذكره كالتميـيز والظرف وسائر المتعلقات إلا المصـدر المؤكِّد والمفعول معه ·

(٤) يجوز فى هذا ونحوه أن يكون الفعل المسند إلى الفاعل مقصوراً على المفعول ، فيكون من قصر الصفة على الموصوف ، وأن يكون الفاعل مقـصوراً على الفعل المتعلق بالمفعول ، فيكون من قصر الموصوف على الصفة ، وكذلك يقال فى قصر المفعول على الفاعل ونحوهما ·

(٥) آية ١١٧ سورة المائدة ·

(٦) بهذا يكون قصر قلب لا إفراد ·

الناس إلى أن يعبدونى ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيرى ، بدليل قوله تعالى ﴿ أأنت قلت للناس اتخذونى وأمىَ إلهين من دونِ الله ﴾[١] .

وفى قصر المفعول على الفاعل : «ما ضربَ عمرًا إلا زيد » .

وفى قصر المفعول الأول على الثانى فى نحو[٢] « كسوت وظننت » ، « ما كسوت زيدًا إلا جبة » ، و « ما ظننت زيدًا إلا منطلقًا » .

وفى قصر الثانى على الأول « ما كسوتُ جبة إلا زيدًا » ، و « ما ظننت منطلقًا إلا زيدًا » . وفى قصر ذى الحال على الحال[٣] : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

وفى قصر الحال على ذى الحال : « ما جاء راكبًا إلا زيد » .

والوجه فى جميع ذلك[٤] أن النفى فى الكلام الناقص - أعنى الاستثناء المفرّغ- يتوجه إلى مقدَّر هو مستثنى منه عام[٥] مناسب للمستثنى فى جنسه وصفته ، أما توجهه إلى مقدَّرٍ هو مستثنى منه فلكون « إلا » للإخراج واستدعاء الإخراج مُخرَجًا منه ، وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه ؛ ولذلك قيل : تأنيث المضمر فى « كانت » على قراءة أبى جعفر المدنىِّ : ﴿ إنْ كانتْ إلا صيحةٌ ﴾[٦] بالرفع ، وفى « ترى » مبنيا للمفعول فى قراءة الحسن ﴿ فأصبحوا لا تُرْىَ إلا مساكنُهم ﴾[٧] برفع مساكنهم، وفى « بقيت » فى بيت ذى الرمة :

* فما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشِعُ[٨] *

---

(١) آية ١١٦ سورة المائدة .

(٢) نحو « كسوت » كلُّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ونحو « ظننت » كل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) هو من قصر الموصوف على الصفة ، فيقال فى هذا المثال : إن زيدًا قصر على المجىء حال الركوب ، وقيل : إن المجىء هو الذى قصر على الركوب ، أما قصرَ الحال على ذى الحال فهو من قصر الصفة على الموصوف .

(٤) هذا عودٌ إلى ما سبق من توجيه إفادة النفى والاستثناء القصرَ ، وقد سبق أن دلالته على القصر بالوضع ، فلا تحتاج إلى توجيهها بما ذكر .

(٥) لا فرق فى هذا بين القصر الحقيقى والإضافى إلا بأن الإضافى يقدَّر فيه عام يراد به الخاص الذى يكون القصر بالإضافة إليه .

(٦) آية ٢٩ سورة يس . (٧) آية ٢٥ سورة الأحقاف .

(٨) هو لغيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة من قوله :

طوى النحزُ والأجراز ما فى غروضها
فما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشعُ =

للنظر إلى ظاهر اللفظ ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء. وأما مناسبته فى جنسه وصفته فظاهرة ؛ لأن المراد بجنسه أن يكون فى نحو « ما ضرب زيد إلا عمراً » : أحداً[1] ، وفى نحو قولنا « وما كسوت زيداً إلا جبة » لباساً، وفى نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » كائناً على حال من الأحوال ، وفى نحو « ما اخترت رفيقاً إلا منكم»: من جماعة من الجماعات .ومنه قول السيد الحِميْرىّ :

لو خُيِّر المِنْبَرُ فرسانه ما اختار إلا منكمُ فارساً[2]

لما سيأتى إن شاء الله تعالى أن أصله : ما اختار فارساً إلا منكم .

* والمراد بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً أو ذا حال أو حالا، وعلى هذا القياس، إذا كان النفى متوجهاً إلى ما وصفناه فإذا أوجِب منه شيء جاء القصر[3] .

* ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور ، كقولك « ما ضرب إلا عمراً زيد ، وما ضرب إلا زيد عمراً ، وما كسوت إلا جبة زيداً ، وما ظننت إلا زيداً منطلقاً ، وما جاء إلا راكباً زيد ، وما جاء إلا زيد راكباً». وقولنا «بحالهما » احتراز عن إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه ؛ كقولك فى الأول: « ما ضرب عمراً إلا زيد » فإنه يختل المعنى[4] ؛ فالضابط

= يصف بذلك ناقته . وقوله « طوى » بمعنى أضمر ، « والنحز » الدفع والنخس ، و«الأجراز » جمعُ جرز وهى الأرض اليابسة التى لا نبات فيها ، و « الغروض » جمع غرض وهو الحزام ، والجراشع : المتفخة الغليظة جمع جُرْشُع .

(١) هو خبر يكون ، وكذلك نظائره مما بعده .

(٢) هو لإسماعيل بن محمد المعروف بالسيد الحميرى ، وتقدير الشطر الثانى :« ما اختار فارساً من جماعة من الجماعات إلا فارساً منكم » والفارس ، فى الأصل : راكب الفرس، استعير فى البيت لخطيب المنبر ، وإسناد الاختيار إلى المنبر مجاز عقلى ، وكان السفَّاح العباسى قد خطب يوماً فأحسن ، فمدحه بذلك .

(٣) لتحقق النفى والإثبات المحقِّقَين لمعنى القصر .

(٤) لأنه ينقلب المقصور مقصوراً عليه ، وهو خلاف المراد ، ومن تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء قول الشاعر :

الناسُ إلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفُ وأطراف القنا زُرُدُ

أن الاختصاص إنما يقع فى الذى يلى إلا[1] ولكن استعمال هذا النوع - أعنى تقديمها- قليل؛ لاستلزامه قصرالصفة قبل تمامها[2] كالضـرب الصادر من زيد فى « مـا ضرب زيد إلا عمراً » والضرب الواقع على عمـرو فى « ما ضرب عمراً إلا زيد » وقيل[3]: «إذا أُخِّر المقصـور عليه والمقصور عـن « إلا » ، وقُدِّم المرفوع كقولنا « مـا ضرب إلا عمرو زيداً » فهـو على كلامين ، و« زيداً » منصوب بفعل مضمـر ؛ فكأنه قيل « ما ضرب إلا عمْرو » أى ما وقع ضرب إلا منه ، ثم قيل : مَنْ ضَرَبَ ؟ فقيل « زيداً » أى ضرب زيداً . وفيه نظر ؛ لاقتضائه الحصْرَ فى الفاعل والمفعول جميعًا[4] .

* وأما فى **« إنما »** فيؤخَّر المقصور عليه[5] ، تقول « إنما زيد قائم ، وإنما ضرب زيد ، وإنما ضرب زيد عمـراً ، وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمـعة ، وإنما ضرب زيد عمـراً يوم الجمـعة فى السـوق » أى « ما زيد إلا قـائم ، وما ضـرب إلا زيد ، وما ضرب زيد إلا عمراً ، ومـا ضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة ، ومـا ضرب زيد عمراً يوم الجمعة إلا فى السوق » ؛ فالواقع أخـيراً هو المقصور عليه أبداً[6] ولذلك تقول : «إنما هذا لك ، وإنما لك هـذا » أى مـا هذا إلا لك ، ومـا لك إلا هذا ، حـتى إذا

---

(١) فيكون هو المقصور عليه تأخرا معًا أو تَقَدَّما معًا .

(٢) إنما جاز التقديم مع استلزامه ذلك ؛ لأنه فى نية التأخير ، فكأنه مؤخر فعلاً .

(٣) على هذا لا يلزم قصر الصفة قبل تمامها ، ولا يكون فى الكلام تقديم وتأخير .

(٤) أجيب عن هذا بأنه إنما يُلزم مـن يُجوز أن يُسـتثنَى شـيئان أو أكثـر بأداة واحدة دون عطف ، ولعل من قال إن نحـو « ما ضرب إلا عـمرو زيداً » على كلامين لا يُجـوز ذلك ، فلا يقتضى ما ذهب إليـه الحصر فى الفاعل والمفعول جمـيعًا ويؤيد هذا أنه لو كان ممن يجوّز ذلك لم يحتجْ إلى تقـدير الفعل ثانيًا ، بدليل أن من لا يجـوِّز ذلك يرى فى قوله تعـالى : آية ٢٧ سورة هود ﴿ ومـا نراكَ اتَّبعك إلا الذينَ همْ أَراذلُنا بادى الرأى ﴾ أنه لم يسـتثنِ فـيه الموصـول والظرف جميـعًا بإلا . وإنما الظرف منصوب مضمر تقديـره اتبعوك بادى الرأى ، والراجح أن الكلام على التقديم والتأخير وليس على تقدير كلامين ؛ لما يظهر فيه من التكلُّف .

(٥) فلا يجـوز تقديمه لئلا يلتـبس بالمقصور ،وقد يَعْرِض مـا يُوجب تقديم المقصـور عليه فيتقدم ، كقولك « إنما قمت » قصر فيه المتكلم على القيام ، فقدم الفعل مع أنه هو المقصور عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه .

(٦) إنما يكون الواقع أخيراً هو المقصور عليه إذا كان جـزءاً مستقلاً فى آخر الكلام ولو كان فضلة ؛ فالمقصـور عليه فى قولك « إنما جاء الذى أكرمته يوم الجـمعة » ، هو الموصول مع =

أردت الجمع بين إنما والعطف فقل « إنما هذا لك لا لغيرك ، وإنما لك هذا لا ذاك ، وإنما أخذ زيد لا عمرو ، وإنما زيد يأخذ لا يعطى »[1] . ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى : ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماءُ ﴾[2] وقولنا « إنما يخشى العلماءُ من عباد الله اللهَ » ؛ فإن الأول يقتضى قصر خشية الله على العلماء ، والثانى يقتضى قصر خشية العلماء على الله[3] .

=صلته ، وفى قولك « إنما جاءنى رجل عالم » هو الموصوف مع صفته ، وهكذا . وقد اعتُرض على ذلك بمواضعَ لا يظهر فيها أن الواقع أخيراً هو المقصور عليه . كقوله ﷺ : « إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل » أى لا يقع إلا أكلهم منه ، وليس المعنى لا يأكلون إلا منه ، وكقوله تعالى : آية ٩١ سورة المائدة ﴿ إنما يريدُ الشيطانُ أنْ يوقعَ بينكمُ العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ﴾ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن هذه المواضع جاءت على خلاف الأصل فى « إنما » ؛ لأمن اللبس فيها بقرينة من القرائن ، كقوله فى الحديث « ليس لهم فيها إلا المأكل » فإنه يدل على أن المراد أنه لا يقع إلا أكلهم منه .

(١) لأنه إذا اجتمع طريقُ « إنما » وطريق العطف يكون القصر مستفادًا من « إنما » والعطف مؤكِّدًا له ، ولا ينسب القصر إليه لأنه تابع من التوابع ، وعلى هذا يكون المقصور عليه هو الواقع أخيراً قبل العطف ، وقد ذهب بعض مؤلفى عصرنا إلى أن القصر ينسب فى ذلك إلى العطف لأنه الأقوى ؛ فأجاز أن يقال « إنما محمود شاعر لا علىّ » بتقديم المقصور عليه ، وإنى أرى أن الحجة فى ذلك يجب أن يعتمد فيها على أساليب البلغاء لا على نحو هذا المثال ، على أن كون العطف أقوى من غيره فى الدلالة على القصر لا يذكر مع ما له من رتبة التابع فى الكلام ؛ لأن هذا يجعله تابعًا فى إفادته بلا نزاع .

وقد يجتمع طريق « إنما » وطريق التقديم ، فقيل : إن الذى يفيد القصر فى هذه الحالة التقديم ، وقيل إن الذى يفيده « إنما » ؛ وهذا كما فى قول الشاعر :

ألا فليمُتْ مَن شاء بعدك إنما ... عليك من الأقدار كان حذاريا

وقول الآخر :

أساميًا لم تَزِدْه معرفةً ... وإنما لذةً ذكرناها

والمقصور عليه فى ذلك هو المقدَّم كما هو ظاهر .

(٢) آية ٢٨ سورة فاطر ، وقرىء برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء فتكون الخشية مجازاً بمعنى الإجلال لا بمعنى الخوف ، كما قال الشاعر :

أهابُك إجلالاً وما بك قدرةٌ ... علىَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها

(٣) هذا والمقصور عليه فى العطف « **ببل ولكنْ** » هو ما بعدهما ، وفى العطف « **بلا** » هو المعطوف عليه قبلها ، وفى « **التقديم** » هو المقدم ، وقد يجتمع العطف والتقديم ، كقولك =

* واعلم أن حُكمَ « غـير »[1] حُكمُ « إلا » فى إفـادة القصـرَيْن ؛ أى قصـر الموصوف على الصـفة وقـصر الصفـة على الموصوف ، وفى امـتناع مجامـعة « لا » العاطفة ؛ تقول فى قـصر الموصوف إفرادًا : « ما زيد غيـر شاعر » ، وقلبًا:« ما زيد غير قائم » ، وفى قصـر الصفة بالاعتبارين بحسب المقـام : « لا شاعر غير زيد » . ولا تقول : ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا شاعر غير زيد ولا عمرو .

* * *

=هو يأتينى لا أخوه » فينسب القصر فى ذلك إلي التقديم لأن العطف تابع كما سبق ، وقيل هنا أيضًا : إنه ينسب إلى العطف ، وإنه يجوز على هذا أن يقال « فى الدار سعـيد لا محمود » وهو مردود بمثل ما سبق .

(١) مثلها « سوى » ونحوه من أدوات الاستثناء ؛ لأنه لا فرق بينها جميعًا فى إفادة القصر كما سبق ، ومثال ذلك فى « سوى » قول الشاعر :

أأترك ليلى ليس بينى وبينها   سِوَى ليلةٍ إنى إذنْ لصبورُ !!

تمرينات على طرق القصر

تمرين - ١

(١) بيّن لماذا أوثر القصر بالعطف على غيره فى قوله تعالى : آية ٤٠ سورة الأحزاب ﴿ ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ منْ رجالكمْ ولكنْ رسولَ اللهِ ﴾ ، وبين ما فيهِ من مزايا القصر .

(٢) بين طريق القصر ، والمقصور ، والمقصور عليه فى قول الشاعر :

بكَ اجتمع المُلْكُ المبدَّدُ شملُهُ ۝ وضُمَّتْ قواصٍ منه بعد قواصى

تمرين - ٢

(١) لماذا أوثر القصر بإنما فى قول الشاعر :

وإنما الأُممُ الأخلاقُ ما بقيتْ ۝ فإن هُمُ ذهبتْ أخلاقهمْ ذهبوا

(٢) من أى طرق القصر قول الشاعر :

وإنَّ سنَامَ المجد مِن آل هاشم ۝ بنو أم مخزوم ووالدك العبدُ

وما هو المقصور فيه ؟ وما هو المقصور عليه ؟

تمرين - ٣

(١) لماذا لم يفد تعريف المسند بـ (ال) القصرَ فى قول الخنساء :

إذا قَبُحَ البكاءُ على قتيلٍ ۝ وجدتُ بكاءَك الحسَنَ الجميلا

(٢) لماذا أوثر القصر بالنفي والاستثناء فى قوله تعالى : آية ١٨ سورة العنكبوت ﴿ وإن تكذِّبوا فقد كذَّب أممٌ مِن قبلكمْ وما على الرسول إلا البلاغ المبين ﴾ وبإنما فى قوله : آية ٢١ سورة الغاشية ﴿ فذكِّر إنما أنتَ مذكِّر ﴾ .

تمرين - ٤

(١) ما هو طريق القصر ؟ وما هو المقصور عليه فى قول الشاعر :

ما افترينا فى وصفه بل وصفْنا بعْضَ أخلاقهِ وذلك يكفِى

(٢) بين كيف اختصت المزايا البلاغية بالقصر بطرقه من العطف وغيره ؟ .

تمرين – ٥

(١) لماذا قال الله تعالى : آية ١٠٥ سورة البقرة ﴿ والله يختصُّ برحمته مَنْ يشاءُ ﴾ ولم يُفد الاختصاص بطريق من طرقه المعروفة .

(٢) يأتى التوكيد لدفع التردد فى نحو « إن زيداً شاعر » ، ويأتى قصر التعيين لدفع التردد فى نحو « إنما زيد شاعر » ، فما هو الفرق بين دفع التردد فيهما ؟ .

تمرين – ٦

(١) لماذا قدم المقصور عليه فى قول الشاعر :

وما لِىَ إلا آلَ أحمدَ شيعَةٌ وما لِىَ إلا مَذهبَ الحقّ مذهبُ

(٢) بين موقع المقصور عليه فى جملتيه فى قول الشاعر :

ما بِعتُكمْ مهجتى إلا بِوَصْلكمُ ولا أُسَلِّمُها إلا يدًا بِيَد

تمرين – ٧

(١) هل من قصر الفعل على الفاعل أو من قصر المفعول عليه قول الشاعر :

فى ليلةٍ لا نرى بها أحداً يَحْكى علينا إلا كواكبُها

(٢) بين الذى أفاد القصر من التقديم أو العطف فى قول الشاعر :

لِلفتَى مِنْ ماله ما قدَّمتْ يداه قَبْلَ موته لا ما اقْتَنى

(٣) هل من القصر قول الشاعر :

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلا الفَرْقدانِ

(٤) اختُلف فى إفادة الاستثناء من الإثبات بالقصر، فبيِّن ما تختاره فى ذلك .

* * *

الباب السادس
القول فى الإنشاء

أقسام الإنشاء : الإنشاء ضربان : طلب ، وغير طلب ٠

الطلب يستدعى مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب ؛ لامتناع تحصيل الحاصل(١)، وهو المقصود بالنظر ههنا(٢) ٠ وأنواعه كثيرة :

أنواع الطلب :

التمنى : منها التمنى(٣) ، واللفظ الموضوع له « **ليت** » ، ولا يشترط فى التمنى الإمكان ، تقول : « ليت زيدًا يجىء ، وليت الشباب يعود » ، قال الشاعر :

---

(١) إذا استعمل الطلب فيما هو حاصل وجب تأويله ، كقوله تعالى آية ١٣٦ سورة النساء : ﴿ يأيها الذين آمَنوا آمِنوا بالله ورسوله ﴾، وقوله : آية ١ سورة الأحزاب ﴿ **يأيها النبىُّ** اتَّقِ اللهَ ﴾ فالمعنى فيهما على طلب دوام الإيمان والتقوى للترقى فى مراتب الكمال فيهما ٠

(٢) أما الإنشاء غير الطلبى فلا يقصد بالنظر ها هنا ؛ لقلة المباحث البلاغية المتعلقة به ، ولأن أكثر أنواعه فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ، **ومن الإنشاء غير الطلبى الترجى** ، ويرى كثير من العلماء أنه من الإنشاء الطلبى ، والحق أنه لا طلب فيه بدليل أنه يأتى فى المكروه ، نحو « لعل الحبيب مريض » ولا طلب فى مكروه ، وإنما فيه مجرد ترقب وإشفاق ، ومنه **أفعال المدح والذم** ، كنعمَ وبئس ، **وأفعال التعجب** ، فهى لإنشاء المدح والذم والتعجب ، وقيل: إنها أخبار تحتمل الصدق والكذب ؛ ولهذا بُشّر أعرابى ببنت فقيل له : نعمت المولودة ، فقال : والله ما هى بنعمت المولودة ٠ ومنه **القَسَم وصيغ العقود** كبعت واشتريت ، ومنه « **رُبَّ** » و « **كم** » الخبرية ؛ لدلالتهما على إنشاء التكثير أو التقليل ، وقيل : إنهما خبر لا إنشاء ٠

(٣) هو طلب المحبوب الذى لا طمع فيه ؛ بأن يكون غير ممكن أو يكون بعيد الحصول ؛ فالأول كقول الشاعر :

لَيْتَ الكواكبَ تدنو لى فأنظِمَها   عقودَ مدحٍ فما أرضى لكُمْ كَلِمِى

والثانى كقول الآخر :

فيا ليتَ ما بينى وبينَ أحبَّتى   مِن البعد ما بينى وبين المصائبِ

* يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا[١] *

* وقد يُتمنى بـ « **هل** »[٢] كقول القـائل « هل لى مِنْ شفيعٍ » فى مكان يعلم أنه لا شفيـع له فيه[٣] لإبراز المتـمنَّى - لكمـال العناية به - فى صـورة الممكن[٤] . وعليه قولـه تعالى حكايةً عن الكفار : ﴿ فهل لنا من شُفَـعاءَ فيشـفعوا لنا ﴾[٥] وقد يتمنى بـ « **لو** »[٦] كقولك « لو تأتينى فتحدثنى » بالنصب[٧] .

قال السكاكى[٨] : وكأن حـروف التنديم والتحضـيض « هلاَّ ، وألاَّ بقلب الهاء همزة ، ولولا ، ولوما » مـأخوذة منهما[٩] مركـبتين مع« لا » و « مـا » المزيدتين ، لتضمينهما معنى التمنى[١٠] ليتولد منه فى الماضى التنديمَ ، نحو « هلا أكرمت زيدًا » وفى المضارع التحضيضَ ، نحو « هلاَّ تقوم » .

---

(١) هو من أرجوزة لعبـد الله بن رؤبة المعروف بالعجاج ، وقـد نصب الجزأين بليت على مذهب الكوفـيين ، والبصريون على أن خبـرها محذوف وتقديره « أقـبلن رواجعـًا » ، أو تكون رواجعًا » .

(٢) استعمالها فى التمنى مجاز بالاستعارة التبعية كما سيأتى فى علم البيان .

(٣) فتـحمل على التمنى ؛ لأن الاسـتـفهام لا يكون مع الجـزم بانتـفاء الشىء ، بل مع الجهل به .

(٤) هذا هو الحال الداعى إلى استعمال « هل » فى التمنى .

(٥) آية ٥٣ سورة الأعراف .

(٦) استعمالها فى التمنى مجاز أيضًا ، ونكتته الإشعار بعزة المتمنى بإبرازه فى صورة ما لم يوجد ؛ لأن « لو » فى أصلها حرف امتناع لامتناع ، ومن ذلك قول مهلهل :

فلو نُشِر المقابرُ عن كليب فيخْبَرَ بالذناب أى زيرِ

(٧) أى نصب « تحدث » لأنه إنما يكون بعد الطلب .

(٨) ١٦٦ - المفتاح .

(٩) أى من « هل ولو » اللّتين للتمنى ، وهذا تكلف من السكاكى ، والنحويون على أنها موضوعة للتحضيض والتنديم من أول الأمر .

(١٠) يريد بتضمينهما ذلك : جعلهما دالَّين عليه مطابقةً لا تضمُّنًا .

وقد يتمنى بـ « **لعل** » فتعطى حكم ليت[1] نحو « لعلى أحج فأزورَك » بالنصب ، لبعد المرجوّ عن الحصول[2] ، وعليه قراءة عاصم[3] فى رواية حفص: ﴿ لعلّىَ أبلغُ الأسبابَ ، أسبابَ السمواتِ فأطَّلعَ إلى إله موسى ﴾ بالنصب .

الاستفهام : ومنها الاستفهام[4] .

والألفاظ الموضوعة له: « **الهمزة** »، و « **هل** »، و « **ما** »، و « **مَنْ** »،و «**أى** »، و« **كم** » ، و« **كيف** » ، و« **أين** » ، و« **أنّى** » ، و« **متى** » ، و« **أيّان** » .

● **فالهمزة** لطلب التصديق[5] كقولك « أقام زيد ؟ وأزيد قائم ؟ » . أو التصور[6] كقولك : « أدِبْس فى الإناء أم عسل ؟ » أو : « أفى الخابية دبسك أم فى الزّقّ ؟ » ولهذا لم يقبح « أزيد قام ؟ » و « أعمراً عرفت ؟ »[7] .

(١) هو نصب المضارع بالفاء بعدها . وهذا مبنى على مذهب البصريين لأنهم لا ينصبونه بعد الترجى ، واستعمالها فى التمنّى مجاز أيضًا ، ومنه قول الشاعر :

أسِرْبَ القطا ، هل مَن يُعيرُ جناحه لعلى إلى من قد هويتُ أطيرُ ؟

(٢) لا يخفى أن « لعل » لا تدل على بُعْد المرجوّ حتى يشار بها إلى ذلك ، فالأحسن أن تجعل نكتته إظهار المتمنَّى فى صورة الممكن المتوقع الحصول لشدة الرغبة فيه .

هذا ولا يخفى أن الحروف السابقة بعضها يستعمل فى التمنى حقيقةً ، وبعضها يستعمل فيه مجازاً ، وعلى هذا لا يكون هناك محلٌ لذكرها فى علم المعانى ، وما ذكر لذلك من النكت والأعراض شأنه فيها كشأن سائر المجازات .

(٣) آية ٣٦ ، ٣٧ سورة غافر .

(٤) هو طلب حصول صورة الشىء فى الذهن بأدوات مخصوصة ؛ كالهمزة ونحوها مما يأتى .

(٥) فى هذه الحال لا يذكر معها معادل،وإذا جاءت (أمْ) بعدها كانت منقطعة بمعنى «بل»، كقول الشاعر :

ولستُ أبالى بَعْدَ فقدىَ مالكا أموتِىَ ناء أمْ هُوَ الآن واقعُ

(٦) ذكرَ له مثالين : أحدهما لطلبَ تعيين المسند إليه ، والثانى لطلب تعيين المسند ، وقد يكون المطلوب تعيين المفعول أو نحوه من متعلقات الفعل كما سيأتى فى الأمثلة ، ويكون الجواب هنا بتعيين المسئول عنه ، وفى طلب التصديق بنعَمْ ، أو لا .

(٧) لأنه إذا كان التقديم للتخصيص استدعى حصول التصديق بنفس الفعل ويكون المسئول عنه زيداً بخصوصه وعمراً بخصوصه ، وذلك تصورٌ ، وإذا كان لتقوية الحكم كان المسئول عنه التصديق به ، وكل منهما تصلح له الهمزة ، وهذا بخلاف « هل » كما سيأتى .

المسئول عنه بها هو ما يليها ، فتقول « أضربت زيداً ؟ » إذا كان الشك فى الفعل نفسه وأردتَ بالاستفهام أن تعلم وجوده[1] ، وتقول « أأنت ضربت زيداً ؟ » إذا كان الشك فى الفاعل من هو ؟ وتقول « أزيداً ضربت ؟ » إذا كان الشك فى المفعول من هو ؟[2] .

● و « **هل** » لطلب التصديق فحسب ، كقولك « هل قام زيد ؟ وهل عمرو قاعد ؟ » ؛ ولهذا امتنع « هل زيد قام أم عمرو ؟ »[3] وقبُح « هل زيداً ضربت ؟ »؛ لما سبق أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل والشّك فيما قُدّم عليه[4] . ولم يقبح « هل زيداً ضربته ؟» ؛ لجواز تقدير المحذوف المفسَّر مقدَّما كما مرَّ ، وجعل السكاكى[5] قُبْحَ نحو « هل رجل عرف » لذلك ، أى لما قبح له « هل زيداً ضربت» ، ويلزمه ألاّ يقبح نحو « هل زيد عرف » ؛ لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده لما سبق[6] . وعلَّل غيرُه[7] القبحَ فيهما بأنَّ أصل « **هل** » أن تكون بمعنى « **قد** » إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام .

(١) على هذا تكون إذا وليها الفعل لطلب التصديق ، وقد تقوم فى ذلك قرينة على خلافه ؛ كذكر المعادل فى نحو « أجاء زيد أم عمرو ؟ » ، فيكون المطلوب بها التصور ويكون المسئول عنه غير ما يليها .

(٢) أما إذا وليتها جملة اسمية خبرها ليس فعلاً فيكون المطلوب بها التصديق نحو « أزيد قائم ؟ » .

هذه أبيات للهمزة فى هذه الأحوال :

ألا اصطبار لسلمى أمْ لها جَلَدٌ ؟	إذن ألاقى الذى لاقاه أمثالى
فوالله ما أدرى وإن كنتُ دارياً	بسبع رمَيْن الجمر أم بثمان ؟
أفى الحَق أن يُعطَى ثلاثون شاعراً	ويُحرم ما دون الرضا شاعر مثلىَ؟!
فدع الوعيدَ فما وعيدُكَ ضائرى	أطنينُ أجنحة الذباب يضير؟!

(٣) لأن وقوع المفرد فيه بعد « أم » دليل على أنها متصلة يطلب بها تعيين أحد الشيئين مع العلم بثبوت الحكم ، فلا يصح اجتماعها و« هل » ، ويصح اجتماعها و « أمْ » المنقطعة لأنها بمعنى « بل » كقول الشاعر :

ألا ليتَ شعرى هل تغيرت الرَّحا   رحا الحرب أم أضحت بفَلْج كما هيا

(٤) إنما لم يمتنع لجواز أن يكوَن « زيداً » مفعولاً لفعل محذوف ، أو أن يكون تقديمه للاهتمام لا للتخصيص .

(٥) ١٦٧ - المفتاح .

(٦) فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى ، فيكون التقديم عنده فيه للاهتمام لا للتخصيص ، ولا يخفى أن كل ما ذكر هنا أحكام نحوية لا يصح ذكرها فى هذا العلم .

(٧) هو الزمخشرى فى المفصَّل .

و « **هل** » تخصص المضارع بالاستقبال ؛ فلا يصح أن يقال « هل تضرب زيداً وهو أخوك؟ »[1] كما تقول « أتضرب زيدا وهو أخوك؟ » ولهذين[2] - أعنى اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال - كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيًا أظهر ، كالفعل[3] ، أما الثانى[4] فظاهر ، وأما الأول[5] فلأن الفعل لا يكون إلا صفة ، والتصديق حكمٌ بالثبوت أو الانتفاء ، والنفى والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات ؛ ولهذا[6] كان قوله تعالى : ﴿ فهَلْ أنْتم شاكرُونَ ﴾[7] أدلَّ على طلب الشكر من قولنا : « فهل تشكرون؟ » وقولنا : « فهل أنتم تشكرون؟ »[8] لأن إبرازَ ما سيتجدد فى معرض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله[9]

---

(١) أى على أن الضرب واقع فى الحال كما يفهم عُرفًا من تقييده بالأخوة لأنها حالية لا مستقبلة .

(٢) لا يخفى أن كون « **هل** » لها مزيد اختصاص بالفعل يرجع فيه إلى استعمال العرب ، ولا حاجة إلى تكلف تعليله بذلك ؛ لأنه فى الحقيقة لا تأثير له فيه .

(٣) الكاف فى ذلك استقصائية ؛ لأن الفعل وحده هو المقصود بذلك الحكم .

(٤) هو تخصيصها المضارع بالاستقبال ، والمراد أن اقتضاءه لاختصاصها بالفعل ظاهر .

(٥) هو اختصاصها بالتصديق .

(٦) أى لكونها لها مزيد اختصاص بالفعل .

(٧) آية ٨٠ سورة الأنبياء .

(٨) مع ما فيه من التأكيد بالتكرير ؛ لأنه على تقدير « فهل تشكرون » ، ثم حذف الفعل الأول فانفصل ضميره .

(٩) يمكن أن يؤخذ من هذا أن « **هل** » لا يُعدل بها عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية إلا لهذه النكتة ، وهذا هو الذى له صلة بعلم المعانى من كل هذه المباحث التى لا صلة لها به ، ومثله فى ذلك ما قيل فى الفرق بين الاستفهام بالهمزة وبهل ؛ من أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجس فى النفس إثبات ما يستفهم عنه ، أما « **هل** » فإنه لا يترجح فيها إثبات ولا نفى ، ويمكنك أن تدرك هذا السؤال بهل فى هذه الأبيات :

هل بالطلول لِسائلٍ ردٌّ ... أم هل لها بتكلُّم عَهْدُ

ألا أبلغ الأحلافَ عنى رسالة ... وذبيانَ هل أقسمتم كلَّ مُقْسَم

ليتَ شِعْرى هل ثَمَّ هل آتينَهم ... أو يحولنَّ دون ذاك حِمامُ

. وكذا من قولنا : « أفأنتم شاكرون » وإن كانت صيغته للثبوت ؛ لأن « **هل** » أدعى للفعل من الهمزة ، فتركه معها أدل على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسن « هل زيد منطلق ؟ » إلا من البليغ[١] .

*و **هى قسمان** : **بسيطة** ؛ وهى التى يطلب بها وجود الشىء ؛ كقولنا « هل الحركة موجودة ؟ » . **ومركَّبة** ، وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء ؛ كقولنا « هل الحركة دائمة ؟ » [٢] .

● والألفاظ الباقية لطلب التصور فقط[٣] .

أما « **ما** » فقيل : يطلب به إما شرح الاسم[٤] كقولنا « ما العنقاء ؟ » ، وإما ماهية المسمَّى ؛ كقولنا « ما الحركة ؟ » . والقسم الأول يتقدم على قِسمَىْ « هل » جميعًا ، والثانى يتقدم على « **هل** » المركبة دون البسيطة ؛ فالبسيطة فى الترتيب واقعةٌ بين قسمَىْ « ما »[٥] .

وقال السكاكى[٦] : يُسأل بما عن الجنس[٧]؛ تقول « ما عندك ؟ » أى أىُّ أجناس

---

(١) لأنه هو الذى يراعى دقائق النكت ، ويأتى بالكلام على مقتضى المقام .

(٢) الحق أن هذا التقسيم لا يختص بهل ؛ لأن الهمزة مثلها فيه ، على أن البحث فيه لا شان لعلم المعانى به .

(٣) لكنه تصورٌ مَشوب بشىء من التصديق ؛ لأن هذا شأن التصور المطلوب فى الاستفهام ، ولهذا يصح الجواب عنه أحيانًا بالتصديق ، كقوله تعالى آية ١٤ سورة الصف: ﴿كما قال عيسى ابن مريمَ للحواريينَ من أنصارى إلى الله ؟ قال الحواريونَ نحن أنصار الله ﴾ .

(٤) أى بيان مدلوله الإجمالى الذى يعرف منه حقيقته .

(٥) فيطلب أولاً شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم حقيقته ، ثم ما يعرض لها ، وهو الذى يُسأل عنه بهل المركبة ، وقد قال بعضهم : إن هذا الترتيب مستحب لا واجب ؛ لأنه لا مانع مثلا من طلب وجود المفهوم قبل معرفته .

(٦) ١٦٧ - المفتاح .

(٧) يعنى به الحقيقة الكلية ، فيشمل جميع أقسام ما يقال فى جواب « ما هو؟ » من النوع والجنس والحقيقة الإجمالية والتفصيلية . كما يشمل الجنس من ذوى العلم وغيرهم .

الأشياء عندك[١] ؟ وجوابه : إنسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك . كذلك تقول: «ما الكلمة؟ وما الكلام؟ » وفى التنزيل ﴿ فما خَطْبُكم ﴾[٢] أى: أىُّ أجناس الخطوب خطبكم ؟ وفيه ﴿ ما تعبدونَ من بعدى؟﴾[٣] أى أى من فى الوجود تؤثرونه للعبادة ؟ أو عن الوصف[٤] تقول : ما زيد ؟ وما عمرو ؟ وجوابه : الكريم أو الفاضل، ونحوهما[٥] . وسؤال فرعون ﴿ وما ربُّ العالمين ﴾[٦] إما عن الجنس لاعتقاده لجهله بالله تعالى أنْ لا موجودَ مستقلاً بنفسه سوى الأجسام ، كأنه قال : أى أجناس الأجسام هو ؟ وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف[٧] للتنبيه على النظر المؤدى إلى معرفته ، لكن لمّا لم يطابق السؤالَ عند فرعون عجَّبَ الجهلة الذين حَوْله من قول موسى بقوله لهم ﴿ ألا تستمعون ﴾ ثم لما وجدهُ مصراً على الجواب بالوصف إذ قال فى المرة الثانية ﴿ ربكم ورب آبائكم الأولين ﴾ ؛ استهزأ به وجنَّنَه بقوله ﴿ إن رسولكم الذى أُرسِل إليكم لمجنون ﴾ ، وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفطنوا لذلك فى المرتين ، غلَّظ عليهم فى الثالثة بقوله : ﴿ إنْ كنتمْ تعقلون ﴾ . وإما عن الوصف[٨] طمعًا فى أنْ يسلك موسى عليه السلام فى الجواب معه مسلك الحاضرين[٩] ولو كانوا هم المسئولين مكانه ؛ لشهرته بينهم برب العالمين إلى درجة

(١) فى هذه العبارة تساهل من وجهين : **أولهما** أن « ما » يسأل بها عن جنس واحد لا عن جمع من الأجناس؛ فالمراد أى جنس من أجناس الأشياء عندك ؟ **وثانيهما** أن السؤال بما غير السؤال بأى ، ففى تفسيرها بها تساهل .

(٢) آية ٥٧ سورة الحجر .

(٣) آية ١٣٣ سورة البقرة .

(٤) هذا خلاف ما عليه علماء المنطق؛ لأن الذى يسأل به عن الوصف عندهم هو « **أى** »، ولعل السكاكى ينظر فى ذلك إلى أصل اللغة ؛ لأنها لا تمنع أن يسأل « بما » عن الوصف على سبيل الحقيقة أو المجاز ، والفرق بين مذهب السكاكى فى « **ما** » وما قيل فيها قبله أنها على ما قبله يُطلب بها شرح الاسم ولو كان جزئيًا ، ولا يسأل بها عن الوصف ، أما عنده فيسأل بها عن الوصف ولا يطلب بها إلا الكلّى .

(٥) الأحسن أن يقال فى الجواب : كريم أو فاضل بالتنكير .

(٦) آية ٢٣ سورة الشعراء والآيات الآتية تقع بعدها فى الترتيب .

(٧) هو قوله تعالى ﴿ قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتمْ موقنين ﴾ .

(٨) معطوف على قوله « إما » عن الجنس .

(٩) فيجاب بأن فرعون رب العالمين مثلهم .

دعت السحرة إذ عرَفوا الحق أن عقبّوا قولهم : ﴿ آمنَّا بربِّ العـــالمينَ ﴾[1] بقولهم : ﴿ رب موسى وهارون ﴾ نفـيًا لاتهامهم أنـهم عنَوْه ، ولجهله[2] بحال مـوسى إذ لم يكن جمَعَهمـا قبل ذلك مجلسٌ ؛ بدليل[3] : ﴿ قال أولَو جئـتُك بشيء مُبين ، قال فأتِ به إن كنتَ من الصادقين ﴾[4] فحين سمع الجواب تعدّاه عجَّبَ وجنَّنَ وتفيهق بما تفهيق من قوله : ﴿ لئن اتخذت إلهًا غيرى لأجعلنك من المسجونين ﴾[5].

● وأما « مَنْ » فقال السكاكى[6] :هو للسـؤال عن الجنس من ذوى العلم[7] تقول « مَنْ جبريل ؟ بمعنى أبشرٌ هو أم ملكٌ أم جنّى؟»وكذا: « مَن إبليس ؟ ومَن فلان ؟ » ومنه قوله تعالى حكايةً عن فـرعون : ﴿ فَمَنْ ربكما يا موسى ﴾[8] أى أملَكٌ هو أم بشر أم جنى ؟ مُنْكِرًا لأن يكون لهما ربٌّ سواه ؛ لادّعـائه الربوبيةَ لنفسه ، ذاهبًا فى سؤاله هذا إلى معنى« ألكما رب سواى ؟ » فأجاب موسى عليه السلام بقوله : ﴿ربنا الذى أعطى كل شىء خَلْقَهُ ثم هدَى﴾كأنه قـال: نَعَمْ لنا رب سواك هو الصانع الذى إذا سلكت الطريق الذى بَيَّن بإيجاده لما أوجَدَ ،وتقديره إياه على ما قدره،واتبعْتَ فيه الخرِّيت الماهر،وهو العقل الهادى عن الضلال؛لزمك الاعترافُ بكونه ربّا،وأنْ لا ربَّ سواه،وأن العبادة له مِنِّى ومِنكَ ومن الخلق أجمع حقٌّ لا مَدفعَ له .

وقيل : هو للسؤال عن العـارض المُشخِّص لذى العِلْم[9] ، وهذا أظهر ؛ لأنه

---

(١) آية ٤٧ ، سورة الشعراء .

(٢) معطوف على قوله « لشهرته بـينهم » يعنى جهله بعلوّ شأن موسى ، والظاهر أنه فى جعل السؤال عن الوصف يكون مراده سؤال موسى عن صـفة ربه ، كما أنه فى جعل السؤال عن الجنس كان مراده سؤاله عن جنسه ، وما ذكره السكاكى هنا فى غاية التكلف .

(٣) يستدل بهذا على أنهما لم يجمعهما قبل هذا مجلس .

(٤) آية ٣٠ ، ٣١ سورة الشعراء . (٥) آية ٢٩ سورة الشعراء .

(٦) ١٦٨ - المفتاح .

(٧) أى العقل ، والمراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف ؛ لأنه يطلـق عليهمـا فى اللغة اسم الجنس .

(٨) آية ٤٩ سورة طه .

(٩) أى العقل ، يريد بذلـك ما يتعلق به من علمه ووصـفه الخاص به ، فـإذا قيل : من فلان ؟ صحَّ فى جوابه (زيد) كما ذكره ، وصح أن يَجاب بوصف خاص به .

إذا قيل « من فلان ؟ » يجاب « بزيد » ونحوه مما يفيد التشخيص ، ولا نسلِّم صحةَ الجواب بنحو : بشر أو جِنى كما زعم السكاكى[1] .

● أما « أىٌّ » فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما[2] ؛ يقول القائل « عندى ثياب » فتقول : « أى الثياب هى ؟ » فتطلب منه وصفًا يميزها عندك عمًّا يشاركها فى الثوبية ، وفى التنزيل : ﴿ أى الفريقين خيرٌ مقامًا ﴾[3] أى أنحن أو أصحاب محمد عليه السلام ؟[4] وفيه : ﴿ أيكمْ يأتينى بعرشها ﴾[5] أى الإنسىُّ أم الجنىُّ ؟ .

● وأما « كم » فللسؤال عن العدد ؛ فإذا قلت « كم درهمًا لك ؟ وكم رجلاً رأيتَ ؟ » فكأنك قلتَ « أعشرون أم ثلاثون أم كذا كذا ؟ » وتقول : « كم درهمك؟ وكم مالك ؟ أى كم دانقًا[6] أو كم دينارًا ؟ وكم ثوبك ؟ أى كم شبرًا أو كم ذراعًا ؟ وكم زيد ماكث ؟ أى كم يومًا أو كم شهرًا ؟ وكم رأيتك ؟ أى كم مرة ؟ وكم سرْتَ؟ أى كم فرسخًا ،أو كم يومًا ؟ قال الله تعالى: ﴿ قال قائلٌ منهم كم لبثْتُمْ ﴾[7] أى كم يومًا أو كم ساعة ؟ وقال : ﴿ كم لبثْتُمْ فى الأرض عدد سنين ﴾[8] وقال: ﴿ سَلْ بنى إسرائيل كم آتيناهُمْ من آية بينةٍ ﴾[9]. ومنه قول الفرزدق :

---

(١) أما قول الشاعر :

أتوا نارى فقلتُ مَنُون أنتمْ فقالوا : الجن ، قلت عموا ظلام

فيحتمل أنه من أسلوب الحكيم ، وذلك أنه سأل عن مشخِّصهم لظنه أنهم من البشر ، فأجابوه بذلك لتخطئته فيه ، فلا يكون إذن السؤال بها عن الجنس فى البيت ولكن لا يخفى ما فى حمل ذلك على الأسلوب الحكيم من البعد .

(٢) هو مضمون ما تضاف إليه كالثوبية فى المثال الأول ، فيكون السؤال بها عن الوصف المميز لهما ، ومثل المتشاركين المتشاركون والمتشاركات .

(٣) آية ٧٣ سورة مريم .

(٤) فى هذا تساهل ؛ لأن السؤال عن الوصف المميز لأفضل الفريقين لا عن ذات كل منهما .

(٥) آية ٣٨ سورة النمل .

(٦) يشير بهذا وما بعده إلى أن الشىء قد يكون واحدًا والتمييز لأجزائه ، وإلى أن المميز قد يحذف للعلم به .

(٧) آية ١٩ سورة الكهف . (٨) آية ١١٢ سورة المؤمنون .

(٩) آية ٢١١ سورة البقرة .

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً   فَدْعاءَ قد حَلَبتْ عليَّ عشارى[1]

فيمن روى بالنصب ، وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية[2] .

● وأما « **كيف** » فللسؤال عن الحال ، إذا قيل « كيف زيد ؟ » فجوابه : صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك .

● وأما « **أين** » فللسؤال عن المكان . إذا قيل « أين زيد ؟ » فجوابه فى الدار أو فى المسجد أو فى السوق أو نحو ذلك .

● وأما « **أنَّى** » فتستعمل تارة بمعنى « كيف » قال الله تعالى » ﴿ فأتوا حرثكم أنَّى شئتم ﴾[3] أى كيف شئتم ، وأخرى بمعنى « من أين »[4] قال الله تعالى : ﴿أنَّى لكِ هذا ﴾[5] أى من أين لك هذا .

● وأما « **متى ، وأيان** » ، فللسؤال عن الزمان إذا قيل « متى جئت؟ » ، أو أيان جئتَ ؟ » قيل : يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا ، وعن على بن عيسى الربعى : أن « أيان » تستعمل فى مواضع التفخيم[6] كقوله تعالى : ﴿ يسألُ أيان يومُ القيامة ﴾ [7]وقال تعالى : ﴿ يسألونَ أيَّان يوم الدين ﴾[8] .

ثم **هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل فى معان غير الاستفهام** بحسب ما يناسب

---

(١) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق . والفدعاء : مشتقة من الفَدَع وهو عوج فى المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها ، والعشار : جمعُ عَشَراء وهى النفَساء أو الناقة التى مضى لحملها عشرة أشهر .

(٢) وعلى رواية الجر تتعين للخبرية ، وقيل : إن « كم » الخبرية تنصب المميز أيضًا .

(٣) آية ٢٢٣ سورة البقرة .

(٤) الفرق بين « أين » و « من أين » : أن« أين » للسؤال عن المكان الذى حل فيه الشىء ، و « من أين » للسؤال عن المكان الذى برز منه .

(٥) آية ٣٧ سورة آل عمران .

(٦) كذلك تستعمل فى الاستبعاد ، وهو الأظهر فى الآيتين ؛ لأن السؤال فيهما ممن لا يؤمن بيوم القيامة ولا بيوم الدين ؛ فالظاهر فى سؤاله الاستبعاد لا التفخيم .

(٧) آية ٦ سورة القيامة .

(٨) آية ١٢ سورة الذاريات .

المقام[1] منها **الاستبطاء**[2] نحو « كم دعوتك ؟ » وعليه قوله تعالى : ﴿ حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ؟ ﴾ [3] .

ومنها **التعجب**[4] نحو قوله : ﴿ ما لِيَ لا أرى الهدهد ! ﴾[5] .

ومنها **التنبيه على الضلال**[6] نحو : ﴿ فأينَ تذهبون ﴾[7] .

ومنها **الوعيد**[8] كقولك لمن يُسيئ الأدب : « ألم أؤدب فلانًا ؟ » ، إذا كان عالمًا بذلك ، وعليه قوله تعالى : ﴿ ألمْ نُهلك الأوّلين ﴾[9] .

---

(١) لأن دلالتها عليها من قبيل المجاز ، ولكل مجاز مقام يناسبه ، وإرجاع هذه المعانى إلى ما يناسبها من المقام هو الذى يجعل لها صلةَ المعانى ، وهى صلة ضعيفة كما سبق فى نحو ذلك ، وقيل : إن دلالتها على هذه المعانى من الكناية ، وقيل : إنها من مستتبعات الكلام .

(٢) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن الاستفهام عن عدد الدعاء مثلاً مسبب عن تكرير الدعوة ، وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فى إجابتها .

(٣) آية ٢١٤ سورة البقرة .

(٤) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن سؤال العاقل فى الآية عن حال نفسه مثلاً يستلزم جهله به ، وجهله به يستلزم التعجب منه .

(٥) آية ٢٠ سورة النمل .

(٦) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضًا ؛ لأن الاستفهام عن الطريق فى الآية مثلاً يستلزم تنبيه المخاطب إليه ، وتنبيهه إليه يستلزم تنبيهه على ضلاله فى غفلته عن ذلك الطريق وسلوكه طريقًا واضح الضلالة ، وقيل : إنه يجوز أن يكون اللفظ مستعملاً فى الاستفهام ليتوصل به إلى ذلك على طريق الكناية . وقيل : إنه يجوز أن يجعل من مستتبعات الكلام ، ولا يخفى أن الحمل على ذلك يجوز فى كل هذه المعانى كما سبق .

(٧) آية ٢٦ سورة التكوير .

(٨) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضًا ؛ لأن الاستفهام فى المثال ينبه المخاطب إلى جزاء إساءة الأدب ، وهذا يستلزم وعيده لاتصافه بها .

(٩) آية ١٦ سورة المرسلات .

ومنها **الأمر**[1] نحو قوله تعالى[2] : ﴿ فهل أنتمْ مسلمون ﴾ ونحو : ﴿ فهل من مُدَّكر ﴾[3].

ومنها **التقرير**[4] : ويشترط فى الهمزة أن يليها المقرَّر به[5] كقولك : أفعلت ؟ إذا أردتَ أن تقرره بأن الفعل كان منه ، وكقولك ، « أأنتَ فعلتَ ؟ » إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل ، وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكى[6] وغيرهما إلى أن قوله : ﴿ أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيمُ ﴾[7] من هذا الضرب؛ قال الشيخ[8] : لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرَّ لهم بأن كَسْرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنه منه كان ، وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل فى قوله : ﴿ أأنت فعلت هذا ﴾ وقال عليه السلام : ﴿ بل فعله كبيرُهم هذا ﴾ ولو كان التقرير بالفعل فى قولهم : ﴿ أأنت فعلت ﴾ لكان الجواب « فعلتُ أو لم أفعل »[9] وفيه نظر ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها[10] ؛ إذ ليس فى السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذى كسر الأصنام ، وكقولك « أزيدًا ضربت ؟ » إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد .

---

(١) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم ، فاستعمل فى مطلق الطلب ، ثم استعمل فى الطلب على سبيل الاستعلاء وهو الأمر .

(٢) آية ١٤ سورة هود .   (٣) آية ١٥ سورة القمر .

(٤) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد أيضًا ؛ وذلك باستعمال الاستفهام فى مطلق طلب الإقرار ، ثم طلب الإقرار من غير سبق جهل .

(٥) بخلاف « هل » فإنها للتقرير بالنسبة ، وبخلاف باقى الأدوات فإنها للتقرير بما يطلب تصوره بها .

(٦) ١٧٠ المفتاح .

(٧) آية ٦٢ سورة الأنبياء .

(٨) ص ٧٨ دلائل الإعجاز .

(٩) أى ولم يكن ﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾ .

(١٠) من الاستفهام ، وقد أجيب عن هذا النظر بأن قوله قبل كسرها : ﴿ لأكيدنَّ أصنامكم ﴾ وقولهم : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ فيهما دلالة على علمهم بأنه هو الذى كسرها ؛ فلا يصح حمل استفهامهم على حقيقته .

ومنها **الإنكار**[١] إمّا للتوبيخ بمعنى - ما كان ينبغى أن يكون[٢] نحو « أعصيت ربك؟ » ، أو بمعنى لا ينبغى أن يكون ؛[٣] كقولك للرجل يضيع الحق « أتنسى قديم إحسان فلان ؟ » وكقولك هذا للرجل يركب الخطر : أتخرج فى هذا الوقت ؟ أتذهب فى غير الطريق ؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل مَا همَّ به . وإما للتكذيب بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : ﴿ أفَأَصفَاكمْ ربّكم بالبنين واتَّخذ من الملائكة إناثًا ﴾[٤] وقوله : ﴿ أصْطفى البنات على البنين ﴾[٥] أو بمعنى - لا يكون ، نحو : ﴿ أنُلْزِمُكمُوها وأنتم لها كارهون ﴾[٦] وعليه قول امرىء القيس[٧] :

أيقتلنى والمشرفىُّ مُضاجِعى ومسنونةٌ زُرقٌ كأنياب أغوال ؟!

فيمن روى « أيقتلنى ؟ »[٨] . وقول الآخر :

أأترك أن قلَّتْ دراهمُ خالدٍ زيارته ؟ إنى إذن للئيم[٩] !!

* والإنكار كالتقرير يشترط أن يلىَ المنكَرُ الهمزةَ ، كقوله تعالى : ﴿ أغيرَ الله تدعونَ ﴾[١٠] ﴿ أغير الله أتخذُ وليًا ﴾[١١] ﴿ أبشرًا منا واحدًا نتبعه ﴾[١٢] وكقوله تعالى : ﴿ وقالوا لولا نُزّل هذا القرآنُ على رجل من القريتين عظيم أهم يقسمون رحمة ربك ﴾[١٣] أى ليسوا هم المتخيِّرِينَ للنبوة مَنْ يصلح لها ، المتولِّينَ لِقَسْمِ رَحمة

---

(١) دلالتها عليه من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم ؛ لأن إنكار الشىء يستلزم عدم توجه الذهن إليه ، وهذا يستلزم الجهل به والجهل به يستلزم الاستفهام عنه .

(٢) إذا كان الموبخ عليه قد وقع فى الماضى .

(٣) إذا كان الموبخ عليه واقعًا فى الحال أو بصدد الوقوع فى المستقبل .

(٤) آية ٤٠ سورة الإسراء (٥) آية ١٥٣ سورة الصافات . (٦) آية ٢٨ سورة هود .

(٧) هو لحندج بن حُجر المعروف بامرىء القيس ، والمشرفى: السيف المنسوب إلى مشارف الشام ، والمسنونة : السهام المحدودة النصال ، والزرق : الصافية فى خضرة .

(٨) لعل الرواية الأخرى « ليقتلنى » كما فى البيت قبله .

(٩) هو لعمارة بن عقيل ، « أن قلت » يجوز روايته « أن وإن » وتقديره على الأول: «لأن قلت» وهو الأظهر ، والمراد بخالد : خالد بن يزيد بن مَزيد الشيبانى .

(١٠) آية ٤٠ سورة الأنعام . (١١) آية ١٤ سورة الأنعام .

(١٢) آية ٢٤ سورة القمر . (١٣) آية ٣١ ، ٣٢ سورة الزخرف .

الله التى لا يتولاها إلا هو بباهر قـــدرته وبالغ حكمتـــه ، وعـدَّ الزمخشرى قوله : ﴿ أفأنــت تكره الناس حتى يكونوا مـؤمنين ﴾[١] وقـوله : ﴿ أفأنت تُسـمعُ الصُّمَّ أو تهدى العمى ﴾[٢] من هذا الضرب ، على أن المعنى : أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان ؟ أو أفأنت تقـدر على هدايتهم ؟ على سبـيل القصر والإلجـاء أى : إنما يقدر على ذلك الله لا أنت . وحمل السكاكى[٣] تقديم الاسم فى هذه الآيات الثلاث[٤] على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر[٥] فى نحو « أنا ضربت » فلا يفيد إلا تقوِّىَ الإنكار[٦] .

ومن مجىء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى : ﴿ أليس اللهُ بكافٍ عبدَه ﴾[٧]

وقول جرير :

ألستُمْ خير مَنْ ركِبَ المطايا   وأندى العالمين بُطونَ راح[٨]

أى : الله كاف عـبده ، وأنتم خير من ركب المـطايا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، وهذا مراد مَن قـال إن الهمـزة فيـه للتقـرير، أى للتقـرير بما دخله النفى لا للتـقرير بالانتفاء[٩] . وإنكار الفعل مختص بصورة أخرى[١٠] وهى نحو قولك :«أزيدًا ضربتَ أم عمرًا؟» لمن يدعى أنه ضرب إما زيدًا وإما عمرًا دون غيرهما؛ لأنه إذا لم يتعلق الفعل

---

(١) آية ٩٩ سورة يونس . (٢) آية ٤٠ سورة الزخرف .(٣) ١٧٠ ، ١٧١ المفتاح .

(٤) هى آية ﴿ أهم يقسمون ﴾ والآيتان بعدها .

(٥) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٦) على هذا لا يكون للتخصيص كما ذهب إليه الزمخشرى .

(٧) آية ٣٦ سورة الزمر .

(٨) هو مِنَ قصيدة له فى مدح عبـد الملك بن مروان ، وأندى: أفعل تفضيل من الندى ، والراح : واحده راحـة وهى باطن الكف ، ويجوز أن يراد بها الكف علـى سبيل المجاز كـما فى البيت ، بقرينة إضافة بطون إليها .

(٩) لأن التقـرير فى مثل هذا لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت الهمـزة عليه ، وإنما يكون بما يعرفه المخاطب فيه من إثبـات أو نفى ، كقوله تعالى آية ١١٦ سورة المائدة ﴿ أأنت قلت للنَّاس اتخذونى وأمى إلهين منْ دون الله ﴾ .

(١٠) هذه الصورة لا يكون الفعل فيها واليًا للهـمزة كالصور السابقة ، ومع هذا يكون هو المنكر ، وهذه الصورة أبلغ فى نفى الفعل كما سيأتى تقريره .

بأحدهما والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة، وعليه قوله تعالى : ﴿ قل آلذكرين حرَّم أم الأنثيين أم ما اشتملت عليه أرحامُ الأنثيين ﴾[1] أخرج اللفظ مُخرجه ؛ إذ كان قد ثبت تحريمٌ فى أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرَّم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله . وكذا قوله ﴿ آللهُ أذن لكم ﴾[2] إذ معلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أُخرج مُخرجه إذا كان الأمر كذلك ؛ ليكون أشدَّ لنفى ذلك وإبطاله ؛ فإنه إذا نفى الفعل عما جُعِل فاعلاً له فى الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله .

قال السكاكى رحمه الله[3]: « وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذى سبق[4] فى نحو : أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو يضرب - من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى فى الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : ﴿ آلله أذن لكم ﴾ على التقديم ، فليس المراد أن الإذن يُنكر من الله دون غيره[5] ؛ ولكن احمله على الابتداء مرادًا منه تقويةُ حكم الإنكار » .

وفيه نظر ؛ لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب - أعنى ما يكون الاسم الذى يلى الهمزة فيه مظهراً - لا يفيد توجُّه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذى بعده فهو ممنوع[6] ، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قُدِّر تقديم وتأخير وإلا فلا على ما ذهب إليه فيما سبق، فهذه الصورة مما مَنع هو ذلك فيه على ما تقدم[7] .

(١) آية ١٤٣ سورة الأنعام .

(٢) آية ٥٩ سورة يونس .

(٣) ١٧١ : المفتاح .

(٤) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٥) لأنه بهذا يكون مفيداً للتخصيص ، وليس مراداً .

(٦) لأن المعنى على هذا قطْعًا فى المظهر والمضمر .

(٧) لأن البناء فيها على المظهر فلا تحتمل تقدير التقديم والتأخير ، والحق أن السكاكى لا يخالف غيره فى توجه الإنكار فى الآية إلى الفاعل على أن المراد منه إنكار الفعل ، وإنما ينكر أن يكون التقديم فى ذلك للتخصيص ، وهذا موافق لمذهبه السابق فى الفرق بين البناء على المضمر والبناء على المظهر ، وما ذكره فى منع تقدير التقديم هنا لا يمنع أنه ممنوع عنده أيضًا لأن البناء فيه على المظهر .

لا يقال : قد يلى الهمزةَ غيرُ المنكَر فى غير ما ذكرتم ، كما فى قوله :

* أيقتلنى والمشرفى مضاجعى[1] *

فإن معناه أنه ليس بالذى يجىء منه أن يقتل مثلى[2] بدليل قوله :

يغطٌّ غطيطَ البكر شُدَّ خناقه ليقتلنى والمرءُ ليس بقتّال[3]

لأنا نقول : ليس ذلك معناه ؛ لأنه قال « والمشرفى مضاجعى » فذكر ما يكون منعًا من الفعل ، والمنع إنما يُحتاج إليه مع مَن يتصور صدور الفعل منه دون من يكون فى نفسه عاجزًا عنه .

ومنها التهكم[4] نحو : ﴿ أصلاتُك تأمُرك أنْ نتركَ ما يعبُد آباؤنا أو أنْ نفعلَ فى أموالنا ما نشاء ﴾[5] .

ومنها التحقير[6] كقولك : مَن هذا ؟ وما هذا ؟ .

ومنها التهويل[7] كقراءة ابن عباس[8] ﷺ : ﴿ ولقد نجَّينا بنى إسرائيلَ من

---

(١) انظر ص ٤٠ .

(٢) فيكون لإنكار الفاعل لا الفعل .

(٣) هذا البيت قبل البيت السابق ، والبكر : الفتى من الإبل ، وغطيطه : هديره فى شقشقته ، والخناق : ما يخنق به من حبل ونحوه .

(٤) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ؛ لأن الاستفهام عن الشىء يستلزم الجهل به ، وبفائدته ، والجهل بذلك يستلزم التهكم به .

(٥) آية ٨٧ سورة هود .

(٦) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ؛ لأن الاستفهام عن الشىء يستلزم الجهل به ، والجهل به يستلزم تحقيره ، والفرق بين التحقير والتهكم أن التهكم قد يكون بمن هو عظيم فى نفسه بخلاف التحقير ، ومن التحقير قول الشاعر :

مِن أية الطُّرق يأتى نحوك الكرمُ أين المحاجم يا كافور والجَلَمُ ؟

(٧) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب ؛ لأن الاستفهام عن الشىء ينشأ عن الجهل به ، والجهل به ينشأ عن كونه هائلاً لا يُدرَك كنهه .

(٨) آية ٣٠ ، ٣١ سورة الدخان .

العذاب المُهين . مَنْ فرعون ﴾ بلفظ الاستفهام ، لَمَّا وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدته وفظاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال : ﴿ من فرعون ﴾ أى أتعرفون من هو فى فرط عتوه وتجبره ؟ ما ظنكم بعذابٍ يكون هو المعذِّب به ؟ ثم عرَّف حاله بقوله . ﴿ إنه كان عالياً مِنَ المسرفين ﴾ .

ومنها الاستبعاد[1] نحو : ﴿ أنَّى لهم الذِّكْرى وقد جاءهم رسولٌ مبينٌ . ثمّ تولوا عنه وقالوا معلَّمٌ مجنون ﴾[2].

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً[3] كقوله تعالى: ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتُكم ثم يُحييكم ثم إليه ترجعون ﴾[4] أى كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟ أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال يُنبىء عن الانهماك فى الغفلة أو الجهل . وأما التعجيب فلأن هذه الحال تأبى ألاَّ يكون للعاقل علم بالصانع ، وعلمه به يأبى أن يكفر . وصدور الفعل مع الصارف القوى مظنة تعجب ، ونظيره : ﴿ أتأمرون الناسَ بالبرِّ وتنسون أنفُسكم وأنتم تتلون الكتابَ أفلا تعقلون ﴾[5].



(١) دلالتها عليه كدلالتها على الاستبطاء السابق للقرب بين معنييهما ، والفرق بينهما أن الاستبطاء يتوقَّع ما يتعلق به بخلاف الاستبعاد .

(٢) آية ١٣ ، ١٤ سورة الدخان .

(٣) دلالتها عليهما كدلالتها على الإنكار من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم ؛ لأنهما يستلزمان إنكار الموبخ عليه والمتعجَّب منه ، وإنكارهما يستلزم عدم توجه الذهن إليهما ، وهذا يستلزم الجهل بهما ، والجهلُ بهما يستلزم الاستفهام عنهما .

هذا ولا يخفى أنَّ البحث هنا عن الاستفهام وأدواته كالبحث عن التمنى وأدواته ، فليس له كبير علاقة بعلم المعانى ، ولا وجه للاشتغال به فيه .

(٤) آية ٢٨ سورة البقرة .

(٥) آية ٤٤ سورة البقرة .

تمرينات على التمنى والاستفهام

تمرين – ١

(١) لماذا آثر الشاعر فى التمنى « **ليت** » على غيرها فى قوله :

ليتَ الكواكب تدنو لى فأنظِمَها

عُقودَ مدحٍ فما أرْضَى لكم كَلِمِى

(٢) لماذا أوثرت « **لو** » فى التمنى على « **ليت** » فى قوله تعالى : آية ١٠٢ سورة الشعراء ﴿ فلو أنَّ لنا كرَّةً فنكونَ من المؤمنين ﴾ .

تمرين – ٢

(١) بيّن ما تدل عليه « **هل** » فى قوله تعالى حكايةً عن أهل النار آية ٤٤ سورة الشورى ﴿ هل إلى مَرَدٍ من سبيل ﴾ ؟ وما الداعى إلى إيثارها على غيرها فيه ؟ .

(٢) بين معنى الاستفهام فى قول الشاعر :

أضاعونى وأىَّ فتًى أضاعوا   لِيوم كريهةٍ وسدادِ ثغر

تمرين – ٣

(١) هل الإنكار بالاستفهام فى البيت الآتى للتوبيخ أو للتكذيب ؟ وهل المقصود به الفعل أو غيره ؟ .

أَعندى وقد مارستُ كلَّ خفيَّة   يُصدَّق واشٍ أو يُخيَّبُ سائلُ

(٢) بيِّن ما يدلُّ عليه الاستفهام فى قول الشاعر :

فدَعِ الوعيدَ فما وعيدُك ضائرى   أطنينُ أجنحةِ الذُّباب يَضيرُ !!

تمرين – ٤

(١) بيّن معنى « **هل** » فى قول الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إلا ساعةً ثم تنقضى   بما كان فيها مِن بَلاءٍ ومِنْ خَفَض

(٢) بين معنى « **ليت** » فى قول الشاعر :

فليتَ لى بهمُ قوماً إذا ركبوا   شنُّوا الإغارةَ فرساناً وركبانا

الأمـــــر

الأمر : ومن أنواع الإنشاء الأمر ، والأظهـر أن صيغتـه - من المقترنة باللام ؛ نحو : « لِيَحْضُرْ زيد » وغـيرها ، نحو « أكرِمْ عمرًا » و « روَيْد بكرًا » - مـوضوعة لطلب الفعل اسـتعلاء ؛ لتبادُر الذهن عـند سماعها إلى ذلك وتوقـف ما سواه على القرينة. **قال السكاكى**[1] : « ولإطباق أئمـة اللغة على إضـافتـها إلى الأمر بـقولهم «صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر » . **وفيه نظر** لا يخفى على المتأمل[2].

* ثم إنها - أعنى صـيغة الأمر - قـد تستعمل فى غـير طلب الفعل اسـتعلاءً بحسب مناسبة المقام[3] **كالإباحة**[4] كقـولك فى مقام الإذْن : « جـالسِ الحسن أو ابنَ سِيرين » . ومن أحسن ما جاء فيه قول كُثَير :

أسيئى بنا أو أحسِنى لا مَلومةٌ ... لدينا ولا مقلِيةٌ إن تقلَّتِ[5]

أى لا أنت ملومة ولا مقلية ، ووجه حـسنه: إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب ، أى مهما اخـترت فى حقى من الإساءة والإحسان فأنا راض به غاية الرضا ، فعاملينى بهما وانظرى هل تتفاوت حالى معك فى الحالين ؟

---

(١) ١٧١ - المفتاح .

(٢) لأن ائمة اللغة لا يريدون بالأمر فى هذا طلب الفعل استعلاءً ، وإنما يريدون الأمر فى نحو : قم ولـيقم ، ولو لم يكن على جـهة الاسـتعلاء؛ لأنهمْ يقـولون ذلك فى مقـابلة الماضى والمضارع .

(٣) استعمـالها فىْ ذلك مجاز إنْ مَنعت قرينة من إرادة الأمر، وإلا فكنـاية، وتبعية ذلك للمقام هى التى تجعل له صلـةً بعلم المعانى ، وهى صلة لا تقتضى ذكره فيه كـما سبق فى التمنى والاستفهام .

(٤) استعـمالها فيهـا يكون فى مقام يتوهم السامـع فيه حظر شىء عليه ؛ لاشتـراكها هى والأمر فى مطلق الإذن ؛ فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الأخص على الأعم .

(٥) هو لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيـر عزّة ، والخطاب لعزة محبوبته ، وملومة : خبر مبتدأ تقديره لا أنت ملومة ، والمقلية : اسم مفعول من القلى وهو البغض ،وقوله « تقلت » فعل ماض منه مسند إلى ضمير المؤنث المستتر، وأصله « تقلَّيتَ » فالتفت من الخطاب إلى الغيبة ، ومفعوله محذوف أى تقلّتنا .

والتهديد[1] كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته : « اشتم مولاك » . وعليه قوله تعالى : ﴿ اعملَوا ما شئْتمُ ﴾[2].

والتعجيز[3] كقولك لمن يدَّعى أمرًا تعتقد أنه ليس فى وسعه : « افعله »، وعليه: ﴿ فأتُوا بسُورةٍ مِن مثْله﴾[4].

والتسخير[5] نحو : ﴿ كُونوا قردةً خاسئين ﴾[6].

والإهانة[7] نحو : ﴿ كُونوا حجارةً أو حديدًا﴾[8] وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إنك أنت العزيزُ الكريم ﴾[9] .

والتسوية[10] كقوله تعالى : ﴿ أنفقُوا طوعًا أو كرهًا لن يُتقبَّل منكم ﴾[11] وقوله تعالى : ﴿ فاصبروا أو لا تصبروا ﴾[12] .

---

(١) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به ، واستعمالها فيه مجاز لعلاقة شبه التضاد بينه وبين الأمر .

(٢) آية ٤٠ سورة فصلت .

(٣) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام إظهار عجز مَن يدعى القدرة على ما يعجز عنه ، واستعمالها فيه لعلاقة شبه التضاد أيضًا .

(٤) آية ٢٣ سورة البقرة .

(٥) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام انقياد المأمور للأمر من غير قدرة له فيه ، واستعمالها فيه لعلاقة المشابهة بينه وبين الأمر فى مطلق الإلزام .

(٦) آية ٦٥ سورة البقرة .

(٧) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور ، واستعمالها فيها لعلاقة اللزوم ؛ لأن طلب الشىء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع خسته يستلزم إهانة المأمور ، والفرق بين الإهانة والتسخير أن الإهانة لا يحصل فيها المأمور به بخلاف التسخير .

(٨) آية ٥٠ سورة الإسراء .

(٩) آية ٤٩ سورة الدخان .

(١٠) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام توهم رجحان أحد الأمرين على الآخر ، واستعمالها فيه لعلاقة التضاد بينها وبين الأمر ، وقيل : إن صيغة التسوية خبر لا إنشاء .

(١١) آية ٥٣ سورة التوبة .

(١٢) آية ١٦ سورة الطور .

والتمنى[1] كقول امرىء القيس :

* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلِى[2] *

والدعاء : إذا استُعملت فى طلب الفعل على سبيل التضرع[3] نحو : ﴿ ربِّ اغْفر لى ولوالدىَّ ﴾[4].

والالتماس : إذا استعملت فيه على سبيل التلطف[5] كقولك لمن يساويك فى الرتبة : « افعل » بدون الاستعلاء .

والاحتقار[6] نحو : ﴿ أَلقُوا ما أنتمْ مُلْقون ﴾[7].

ثم الأمر : قال السكاكى[8] : « حقُّه الفَوْرُ ؛ لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادُر الفهم عند الأمر بشىء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخى » والحقُّ خلافه لما تبين فى أصول الفقه[9].

* * *

---

(١) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام طلب شىء محبوب لا قدرة للطالب عليه ، واستعمالها فيه لعلاقة التضاد أيضًا .

(٢) هو لحندج بن حُجْر المعروف بامرىء القيس من قوله :

ألا أيها الليل ألا انجل بصبح وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

وقوله « انجلِى » بمعنى انكشف ، والأمثل : الأفضل ، وإنما طلب انجلاء الليل مع هذا لأن فى تغير الزمن راحة على كل حال .

(٣) هو طلب الأدنى من الأعلى ، وقيل : إن استعمال صيغة الأمر فيه حقيقة لا مجاز ، وكذلك استعمالها فى الالتماس .

(٤) آية ٢٨ سورة نوح . (٥) هو الطلب مع المساواة .

(٦) هو قريب من الإهانة أو هما بمعنى واحد .

(٧) آية ٤٣ سورة الشعراء .

(٨) ١٧٢ المفتاح .

(٩) الحق أنه لا معنى لذكر مثل هذا هنا ؛ لأنه من خلط مسائل علم بمسائل علم آخر .

النَّهْـــــــيُ

ومنها **النهى**، وله حرف واحد؛ وهو « **لا** » الجازمة فى نحو قولك « لا تفعلْ »؛ وهو كالأمر فى الاستعلاء ، وقد يستعمل فى غير طلب الكفِّ أو الترك[1] كالتهديد[2] كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: « لا تمتثل أمرى » .

* واعلم أن هذه الأربعة - أعنى التمنى والاستفهام والأمر والنهى - تشترك فى كونها قرينة دالة علـى تقدير الشرط بعدها[3] كـقولك « ليت لى مـالاً أُنْفِـقْه » أى إنْ أُرْزَقْه ، وقولك: « أين بيتك أزرْك » أى إنْ تُعرِّفْنيـه ، وقولك : « أكرمنى أكرمْك » أى إن تكرمنى ، قال : ﴿ فـهبْ لِى منْ لدنك وليّـاً يرثْنى ﴾[4] بالجزم ، فأما قراءة

---

(١) يشـير بهـذا إلى الخلاف بين أهل السنة والمعـتزلة فـى أن المطلوب فى النهى الكف أو الترك ، وهو خلاف أصولى لا معنى لذكره هنا .

(٢) استعمـال النهى فيه مجاز مرسل عـلاقته السببيـة ؛ لأن النهى عن الشىء يترتب عليه التخويف على مخالفته .

وقد يستعمل النهى فى **الدعاء** ، كقوله تعالى آية ٢٨٦ سـورة البقرة ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا ﴾ وفى الالتماس : كقول الشاعر :

لا تطويا السر عنى يوم نائبة   فإنَّ ذلك ذنب غير مغتفَر

وفى **التمنى** كقول الشاعر :

يا ليلُ ، طُلْ ، يا نوم ، زُلْ   يا صبح ، قِفْ لا تَطْلَعِ

وفى **الإرشاد** ، كقول بشار :

ولا تحسب الشورى عليك غضاضةً   فإن الخوافيِ قوةٌ للقـــــــــوادمِ

وذكرُ لنهى فى علم المعانى كذكر التمنى والاستفهام والأمر .

(٣) **وجه ذلك** : أن الحـامل على الطلب إما كون المطلوب مقصـوداً لذاته أو لغيره لتوقفه عليـه ، أى على ذلك المطلوب ، فإذا كـان مقـصوداً لغـيره وذكـره بعده : تبـادر إلى الذهن أن المطلوب شرط فيه ، فيكون الطلب متضـمنًا لشرطه ومغنيًا عن ذكره ، ولا يخفى أن ذكر هذا فى باب الإيجاز الآتى أليقُ من ذكره هنا .

(٤) آية ٥ سورة مريم .

الرفع فقد حملها الزمخشرى على الوصف[1] ، وقال السكاكى[2] الأَوْلى حَمْلُها على الاستئناف دون الوصف ؛ لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنه لما قال : ﴿ فهب لى من لدنك وليًّا ﴾ قيل : ما تصنع به ؟ فقال (يرثنى) فلم يكن داخلاً فى المطلوب بالدعاء[3] .
وقولك: « لا تشتم يكن خيراً لك » ؛ أى إلا تشتم .

* وأما **العَرْضُ** كقولك لمن تراه لا ينزل « ألا تنزل تُصبْ خيراً » أى إن تنزل ، فمولَّد من الاستفهام[4] وليس به؛ لأن التقدير أنه لا ينزل؛ فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل، وهو محال .

* وتقدير الشرط فى غير هذه المواضع لقرينة جائز أيضًا ؛ كقوله تعالى: ﴿ فاللهُ هوَ الولىُّ ﴾ أى إن أرادوا أولياء بالحق فالله هو الولىُّ بالحق لا ولىَّ سواه[5] وقوله : ﴿ ما اتخَذَ الله منْ ولدٍ وما كان معه من إلهٍ إذنْ لذهب ﴾[6] أى لو كان معه إله إذن لذهب .



(١) أى للنكرة قبله .

(٢) ١٧٢ المفتاح .

(٣) فلا يقدح تخلفه فى دعائه عدم إرثه له مع أنه نبى مستجاب الدعاء . أو قد أجاب عن ذلك من حملها على الوصف بأن المراد بالإرث إرث العلم والنبوة ، وقد حصلا ليحيى فورث قبل موته أباه فيهما .

(٤) فهو مثله فى كونه قرينة دالة على شرط ، والترجِّى فى ذلك أيضًا مثل التمنى ، والدعاء ونحوه مثل الأمر والنهى .

(٥) لأنه من قوله تعالى : آية ٩ سورة الشورى ﴿ أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى ﴾ وقيل : إن قوله : ﴿ أم اتخذوا ﴾ إنكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغى لهم أن يتخذوا من دونه أولياء لأن الله هو الولى ، فتكون الفاء للتعليل لا للشرط ، وهو ضعيف لأن المألوف فى ذلك أن يقال – والله هو الولى – كما يقال – أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ .

(٦) آية ٩١ سورة المؤمنون . وتمام الآية : ﴿ كلُّ إله بما خلقَ ﴾ .

النـــــــداء

ومنها **النداء**[١]: وقد تستعمل صيغتُه فى غير معناه ؛ **كالإغراء** فى قولك لمن أقبل يتظلم[٢]: يا مظلوم ٠

والاختصاص[٣] فى قولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل[٤] ونحن نفعل كذا أيها

---

(١) هو طلب الإقبال بحرف نائب منابَ أدعو ؛ وهو « يا» أو إحدى أخواتها ، ودلالة النداء على الطلب التزامية ؛ لأنه بمقتضى تعريفه فى معنى « أدعو » وهو فعل مضارع لا أمر ، ولكن الدعاء يتضمن طلب الإقبال ، فلهذا جعل النداء من أقسام الطلب ، وقيل : إنه مجرد تنبيه لا طلب فيه ، وقيل : إنه بمعنى « أَقْبِلْ » فيدل على الطلب مطابقةً لا التزامًا ٠

(٢) بهذا لا تكون « يا » فى ذلك للنداء ؛ لأن الإقبال حاصل فلا معنى لطلبه ، بل يكون المراد بها الإغراء على طلب الأمر الذى ينادى له ٠ واستعمال النداء فى الإغراء مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد ٠

(٣) استعمال النداء فيه مجاز مرسل علاقته كعلاقة الإغراء ، وهو فى الحقيقة صورة نداء كما سيأتى ٠

(٤) يريد بالرجل نفسَه ، فهو فى الحقيقة صورة نداء لا نداء ، ولكن أداة الاختصاص لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزلتْ منزلتها ، وقيل إن الاختصاص نداء حقيقى لا مجازى ؛ لأنه لا مانع من نداء الشخص نفسَه ؛ كما قال عمر ﷺ : كل الناس أفقه منك يا عمر ٠ فنادى نفسه : وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة ، كقول الشاعر :

يا للرجال ليوم الأربعاء أمَا ينفكّ يحدث لى بعد النهى طربًا

وفى التعجب ، كقول الشاعر :

يا لكِ من قُبَّرة بمعمر خلا لكِ الجوُّ فبيضى واصفرى !!

وفى التحسر والتوجع ، كقول الشاعر :

أيا منازلَ سلمى ، أين سلماكِ من أجل هذا بكيناها بكيناكِ

وذكر النداء فى علم المعانى كذكر التمنى والاستفهام والأمر والنهى ، ومما له صلة وثيقة منه بعلم المعانى استعمال نداء القريب فى البعيد وبالعكس لتنزيل كل منهما منزلة الآخَر ، كما قيل فى نداء القريب المنزَّل منزلة البعيد :

يأيها السادر المزوَرُّ من صَلَفٍ مهلاً فإنك بالأيام منخدعُ

وكما قيل فى نداء البعيد المنزل منزلة القريب :

أسكانَ نعمان الأراك تيقنوا بأنكُمُ فى رَبع قلبىَ سكّانُ

القوم ، واغفر اللهم لنا أيتها العصابة »؛ أى متخصصًا من بين الرجال ، ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب .

* **ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء**[1] إما للتفاؤل، أو لإظهار الحرص فى وقوعه كما مر[2] ، والدعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتمل الوجهين[3] ، أو للاحتراز عن صورة الأمر؛ كقول العبد للمولى إذا حوَّل عنه وجهه « ينظر المولى إلىَّ ساعةً » ، أو لحمل المخاطب على المطلوب ؛ بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذِّب الطالب[4] أو لنحو ذلك[5].

* * *

(١) استعمال الخبر إذا كان ماضيًا فى الطلب مجازٌ مرسل علاقته الضدية ، أو استعارة بتشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل أو الحرص على وقوعه ، واستعماله إذا كان مستقبلاً فى الطلب مجاز أيضًا ، ويجوز أن يكون كناية بجعل حصول الفعل فى المستقبل لازمًا لطلبه فى الحال، ثم يطلق اللازم ويراد الملزوم ، وقيل : إنه لا يصح أن يكون كناية ؛ لأنه عليها يكون خبرًا لفظًا ومعنًى مع أنه قد جعل إنشاءً بصيغة الخبر .

(٢) فى الكلام على الشرط فى باب المسند .

(٣) يعنى التفاؤل ، وإظهار الحرص فى الوقوع . ومن ذلك قول الشاعر :

إن الثمانين - وبُلِّغتها - قد أحوجتْ سَمْعِى إلى ترجمان

(٤) كأن تقول لصاحبك « تأتينى غداً » بدل ائتنى ، لتحمله بلطف على الإتيان ؛ لأنه إذا لم يأتك صرت كاذبًا وهو لا يحب تكذيبك .

(٥) كالتنبيه على سرعة الامتثال فى قولك « أخذت عليكم عهداً لا تختلفون فى أمركم » مكان (لا تختلفوا) .

وقد يقع الإنشاء موقع الخبر لأغراض : منها الاهتمام بالشىء ، كقوله تعالى : آية ٢٩ سورة الأعراف ﴿ قلْ أمرَ ربِّى بالقسط وأقيمُوا وجوهكم عندَ كل مسجدٍ ﴾ ومنها الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب كقوله ﷺ : « من كذَبَ علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . ومنها الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق ، كقوله تعالى : آية ٥٤ سورة هود ﴿ قالَ إنى أُشهدُ اللهَ واشهدُوا أنِّى برىءٌ مما تشركونَ منْ دونهِ ﴾ .

ولا يخفى أن مثل هذا يمكن ذكره فى أحوال الإسناد الخبرى .

تنبيـــــه

ما ذكرناه فى الأبواب الخمـسة السابقة ليس كله مخصصًا بالخبـر ، بل كثير منه حُكمُ الإنشاء فيه حكمُ الخبر[1] يظهر ذلك بأدنى تأمل ، فليعتبره الناظر ·

* * *

(١) كالذكـر والحذف ونحوهمـا ، وقليل منه يختلف فيـه حكم الإنشاء والخبـر كالتأكـيد ونحوه ؛ فإنه لا يكون فى الإنشاء للشك أو الإنـكار من المخاطب ، وإنى أرى أن ذلك الكثير هو الذى يعد فى الإنشاء من علم المعانى ، أما الكلام على أنواعه فـهو قليل الجدوى فيه ؛ فالأحسن الاستغناء عن هذا الباب من أبوابه ، وأن يلحق ما ذكره فيه بما يليق به من علم البيان وغيره ·

تمرينات على الأمر والنهى والنداء

تمرين – ١

(١) ما يراد بالنهى فى قول الشاعر ؟ .

لا تحسب المجدَ تمرًا أنت آكِلُهُ   لن تبلغ المجدَ حتى تلعق الصبرا !!

(٢) ما يراد بالأمر فى قول الشاعر؟ :

أرينى جوادًا مات هزلاً لعلنى   أرى ما ترين أو بخيلا مُخلَّدا

تمرين – ٢

(١) ما يراد بالنداء فى قول الشاعر ؟ :

يا دُرَّةً نُزِعتْ من تاج والدها   فأصبحتْ حِلْيةًفى تاج رضوان

(٢) لماذا أُتى بنداء القريب فى قول الشاعر ؟ :

أَأُبَىُّ لا تبعدْ وليس بخالدٍ   حىٌّ ومَن تُصبِ المنُونُ بعيدُ

تمرين – ٣

(١) لأى شيء استعمل الأمر باللام فى قوله تعالى : آية ٩ سورة النساء ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهِم ذرّيةً ضعافًا خافوا عليهم﴾ ؟ .

(٢) لماذا أتى بنداء البعيد فى قوله تعالى : آية ٧٧ سورة الزخرف ﴿ ونادوْا يا مالك ليقضِ علينا ربُّك قالَ إنكمْ ماكثونَ﴾ وما يراد بالأمر فيه ؟

تمرين – ٤

(١) لماذا عبَّر بالخبر عن الطلب فى قوله تعالى : آية ٨٤ سورة البقرة ﴿ وإذ أخذنا ميثاقكمْ لا تسفِكونَ دماءكم ولا تخرِجون أنفسكمْ من دياركم﴾ ؟ .

(٢) ما يراد بالأمر فى قول الشاعر :

أولئك آبائى فجِئْنى بمثلهمْ   إذا جمعتْنا يا جريرُ المجامعُ

الباب السابع : القول فى الوصل والفصل

تعريف الوصل والفصل :

الوصلُ: عطفُ بعضِ الجمل على بعض ، **والفصل** : تركُه[1] · وتمييز موضع

(١)جرى الخطيب فى جعل كل من الوصل والفصل خاصًا بالجمل على ما جرى عليه عبد القاهر فى « دلائل الإعجاز » والعلوى « فى الطراز » وابن قيم الجوزيَّة فى « الفوائد » بل الذى جرى عليه علماء البلاغة أن كلاً منهما خاص بالعطف بالواو وتركه دون غيره من حروف العطف ، وبالجمل التى لا مجل لها من الإعراب ؛ لأن دقة الوصل والفصل إنما تظهر فى ذلك ، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتى للتشريك فى الحكم ، فأمره سهل ، وكذلك الجمل التى لها محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، ومثلها العطف بغير الواو لأنه يأتى لمعانيه النحوية المعروفة ، وليس كذلك العطف بالواو فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ لأنك إذا قلت – زيد قائم ، وعمرو قاعد – لم يكن معك حكم تدّعى أن الواو أشركت بين الجملتين فيه ، فيشكل فى ذلك أمرُها ، وتحتاج إلى اعتبار آخر من الاعتبارات الآتية ، وظاهر كلام عبد القاهر أن واو الوصل يؤتَى بها لاعتبارات الوصل فقط ، وأنها تفيد من ذلك غيرَ ما تفيده واو العطف ·

وقد ذهب السكاكى إلى أن كلاً من الوصل والفصل يأتى فى عطف الجمل والمفردات ، وفى العطف بالواو وغيره من حروف العطف ، وأن المعوَّل عليه فى ذلك هو الجهة الجامعة ؛ فمتى وُجدت صح العطف فى الجمل وغيرها ؛ كما تقول « الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والإنس كلُّ ذلك مُحْدَثٌ » · ومتى فقدت امتنع العطف ، فلا تقول « الشمس ومرارة الأرنب ودين المجوس كلها محدثة » · وقد انتصر للسكاكى فى هذا بعض مؤلفى عصرنا ، والحق ما جرى عليه عبد القاهر وغيره ؛ لأنه إذا كان هناك اشتراك فى الحكم بين المفردات وأردت أن تخبر عنه لم يجز أن يمنعك من ذلك فقدُ الجهة الجامعة بينها ، وقد يُشتبه فى ذلك بما حكى عن نُصَيب أنه اجتمع بالكُمَيت فأنشده :

أمْ هل ظعائنُ بالعلياء واقعةٌ　　وإن تكامل فيها الدَّل والشنبُ

فعقد نصيب واحدة ، فقال الكميت : ماذا تُحصى ؟ فقال : خطأك ، فإنك تباعدت فى القول ، أين الدل من الشنب ؟! ألا قلت كما قال ذو الرّمَّة :

لمياء فى شفتيها حُوَّة لعَسٌ　　وفى اللثات وفى أنيابها بَرَدُ

فالدل يُذكر مع الغنج وما أشبهه ، والشنب يذكر مع اللعس وما أشبهه ، ولكن ما ذكره نصيب يرجع إلى محسِّن بديعى يسمى مراعاة النظير · وعلم المعانى لا شأن له بالمحسنات البديعية ، ولهذا لم يعطف ذو الرمة (حوة) على (لعس) مع المناسبة بينهما ·

أحدهمـا من موضع الآخر على مـا تقتضـيه البلاغة . وهو فن مـنها عظيم الخطر ، صعب المسلك ، دقـيق المأخذ ، لا يعرفـه على وجهه ولا يحـيط علمًا بكُنهه إلا من أوتِىَ فى فهم كـلام العرب طبـعًا سليمًا ، ورُزق فى إدراك أسـراره ذوقًا صحـيحًا ، ولهذا قصَر بعض العلماء الـبلاغةَ على معرفة الفصل من الوصل ، ومـا قصرَها عليه لأن الأمر كذلك[1] ؛ وإنما حاول بذلك التـنبيه على مـزيد غموضـه ، وأن أحدًا لا يكمل فيـه إلا كمل فى سائر فنونهـا ؛ فوجب الاعتناء بتـحقيقـه على أبلغ وجه فى البيان ، فنقول والله المستعان :

أحوال الوصل والفصل للاشتراك فى الحكم :

إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى منهـما إما أن يكون لها محل من الإعراب أوْ لا ، وعلى الأول إن قُصِد التـشـريك بينها وبـين الثانيـة فى حكم الإعـراب عُطفتْ عليها[2] . وهذا كـعطفِ المفرد على المفـرد[3] لأن الجـملة لا يكون لهـا مـحل من الإعـراب حتى تكون واقـعـة موقع المفـرد ، فكمـا يُشتـرط فى كـون العطف بالواو ونحوه[4] مقبولاً فى المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليـه جهةٌ جامعةٌ[5] كما

---

(١) أى لأن الأمر فى البـلاغة مقصـور على معرفـة الوصـــل والفصل ؛ لأنه لا يقتـصر عليها ، بل يشمل الإيجاز ونحوه من فنونها .

(٢) أى وجوبًا .

(٣) فإنه واجب عند قصـد الشريك ، ولكن يجوز تركه فى الأخبار والصـفات المتعددة ، وقد بين هذا فى علم النحو .

(٤) **قيل** : إنه يريد بنحـو الواو ما يدل على التشـريك كالفـاء ، وثم ، وحتى ، ورُدَّ بأن هذا الحكم مختص بالواو ؛ لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلاً غير التشريك ، فإنْ تحقق هذا المعنى حَسُنَ العطفُ وإنْ لم توجـد جهة جامـعة ؛ كمـا تقول « إن تخرج من المنزل فـتمطر السماء تبتلّ » . أما الواو فلا بد فيه من تلك الجهة ، **وقيل**: إنه يريد بنحو الواو ما يأتى بمعناه من حروف العطف ، وذلك نحو « أو» فى قول توبة :

وقد زعمتْ ليلى بأنِّىَ فاجـــرٌ لنفسى تُقاها أو عليها فُجورُها

وربما يؤيد هذا ما سيأتى من تفرقتـه بين الواو وغيره فى عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب .

(٥) المراد بالجهة الجامعة الجامـع الآتى بيانه، واشتراط ذلك فى عطف المفرد على المفرد إنما يوافق مذهب السكاكى، ولا يوافق ما سبق له فى تعريف الوصل والفصل من تخصيصهما بالجمل.

فى قوله تعالى[١] : ﴿ يَعلمُ ما يلِج فى الأرض وما يخرُج منهـا وما ينزل من السماء وما يَعـرجُ فيها ﴾ يشـترط فى كون العطف بالواو ونحـوه مقبـولا فى الجملة ، ذلك كقـولك : « زيد يكتب ويَشْعُر ، أو يعطى ويمنع » وعليـه قوله[٢] : ﴿ والله يقبضُ ويبسطُ وإليه ترجعون ﴾ ولهذا عِيب على أبى تمام قوله :

لا والذى هو عالِمٌ أنَّ النّوى   صَبِرٌ وأنَّ أبا الحسين كريمُ[٣] .

إذ لا مناسبةَ بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى، ولا تعلُّق لأحدهما بالآخَر[٤] .

الفصل لعدم الاشتراك فى الحكم :

وإن لم يقـصدْ ذلك تُرِك عطفـها عليـها[٥] كـقـوله تعـالى : ﴿ وإذا خَلَوا إلى شياطينـهمْ قالوا إنَّا معكم إنما نحنُ مسـتهزئون * الله يستـهزىء بهم﴾ [٦] لم يعطف

---

(١) آية ٢ سورة سبأ ، والجهة الجامعة فيه التقابل بين « ما يلج وما يخرج » وبين -ما ينزل وما يعرج - وقد تكون شبه التماثل ، كقول الشاعر :

ثلاثة تُشرق الدنيـــــا ببهجتها   شمسُ الضحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

ومثل هذا يدخل فى المحسنات البديعية عند من يرى قصز الوصل والفصل على الجمل .

(٢) آية ٢٤٥ سورة البقرة .

(٣) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، وقوله « لا » نفى لما ادعته محبوبته فى البيت قبله :

زعمتْ هواك عفا الغداةَ كما عفَا   عنها طلولٌ باللّوَى ورسومُ

والنوى : الفراق ، والصَّبِرُ : عصارة شجر مُرٍّ ، وأبو الحسين : هو محمد بن الهيثم الذى مدحه أبو تمام بهذه القصيدة ، ويصح أن يكون ما فى البيت من عطف المفرد .

(٤) أجيب عن أبى تمام بـأن الجامع بين الأمرين شـبه التضـاد ؛ لأن مرارة النوى كـالضد لحلاوة الكرم ، وهو إلى هذا تحيُّل للتخلص من النسيب إلى المدح .

(٥) لا يخفى أنَّ ترك العطف لهذا يكون لمانعٍ نحـوى لا لوجه بلاغى ، فلا يصح أنْ يُعَدَّ من أحوال الفصل الذى هو باب من أبواب البلاغة .

فالحق أنه لا يصح البحث عن الداعى إلى الفصل فى ذلك من هذه الجهة النحوية .

وإنما يبحث عن الداعى إلى الفصل فيه بالنظر إلى جملة « قالوا » أو جملة الشرط وجوابه كما يأتى فى الفصل لعدم الاشتراك في القيد وشبه كمال الانقطاع .

(٦) آية ١٤ ، ١٥ سورة البقرة .

﴿الله يستهزئ بهم﴾ على ﴿إنا معكم﴾ لأنه لو عطف عليه؛ لكان من مقول المنافقين ؛ وليس منه ، وكذا قوله تعالى[1]:

﴿وإذا قيل لهمْ لا تفسدوا فى الأرضِ قالوا إنما نحنُ مصلحُون * ألا إنهم هُم المفسدُون﴾ وكذا قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لَهمْ آمنوا كما آمنَ النّاس قالوا أنُؤمنُ كما آمنَ السفهاء ألا إنهم هُم السفهاء ولكن لا يَعلمون﴾[2].

الوصل بغير الواو من حروف العطف :

وعلى الثانى إن قُصدَ بيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو عُطِفتْ عليها بذلك الحرف[3] فتقول « دخل زيد فخرج عمرو » إذا أردتَ أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مهلة ، وتقول « خرجت ثم خرج زيد » إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة ، وتقول «يعطيك زيد ديناراً أو يكسوك جبة » إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحداً منها لا بعينه ، وعليه قوله تعالى[4]: ﴿سَننظرُ أصَدقتَ أمْ كنتَ من الكاذبين﴾ .

الفصل لعدم الاشتراك فى القيد :

وإن لم يقصَد ذلك ، فإن كان للأول حكمٌ ولم يقصد إعطاؤه للثانية تعيَّن الفصل[5] كقوله تعالى[6] : ﴿وإذا خَلوْا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن

(١) آية ١١ ، ١٢ سورة البقرة .

(٢) آية ١٣ سورة البقرة .

(٣) أى من غير اشتراط جهة جامعة ، فلا يشترط ذلك فى عطف هذه الحروف للجمل، كما لا يشترط فى عطفها للمفردات ، وعلى هذا يصح أن تقول « خرجت من المنزل فأمطرت السماء » مع أنه لا يصح فيه العطف بالواو ؛ لعدم الجهة الجامعة وقيل : إنه تشترط الجهة الجامعة فى عطف الجمل بهذه الحروف ؛ بدليل أنه لا يصح أن تقول « جالينوس طبيب ، ثم سورة الإخلاص من القرآن ، ثم إن القرد يشبه الآدمى » ولا يخفى أن فساد هذا ليس لفقد الجهة الجامعة الآتية » لأنه لا يصح من غير العطف أيضًا ، وهذا لأن كل كلام لا بد فيه من ارتباطٍ ما بين أجزائه ، ثم يأتى بعد ذلك اعتبار الوصل والفصل بالنظر إلى الجامع الخاص الآتى وغيره من الاعتبارات الآتية .

(٤) آية ٢٧ سورة النمل .

(٥) أى بلاغةً لا نحواً ؛ لأن العطف يقتضى التشريك فى حكم الإعراب لا فى القيود فإذا قيل « ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً » لا يلزم أن يكون ضرب عمر يوم الجمعة أيضًا ، ولكن ذلك هو الظاهر من العطف وإن لم يقتضه ، فلهذا تعين الفصل بلاغةً فيما هنا دفعًا لإرادة ذلك الظاهر .

(٦) آية ١٤ ، ١٥ سورة البقرة .

مستهزئون * الله يستهزىء بهم ﴾ لم يعطف ﴿ الله يستهزىء بهم ﴾ على ﴿ قالوا ﴾ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المقدم[1] وهو قوله: ﴿ وإذا خلوا إلى شياطينهم ﴾ فإن استهزاء الله بهم - وهو أن خذلهم فخلاّهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجًا إياهم من حيث لا يشعرون - متصل لا ينقطع بكل حال ، خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم ، وكذلك فى الآيتين الأخيرتين[2] فإنهم مفسدون فى جميع الأحيان قيل لهم لا تفسدو أو لا ، وسفهاء فى جميع الأوقات قيل لهم آمنوا أو لا .

أحوال أخرى للفصل :

وإنْ لم يكن للأولى حكمٌ كما سبق ، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع وليس فى الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتى ، أو كمال الاتصال ، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى،أو بمنزلة المتصلة بها - فكذلك يتعين الفصل[3] ؛ أما فى الصورة الأولى فلأن الواو للجمع والجمعُ بين الشيئين يقتضى مناسبةً بينهما كما مر، وأما فى الثانية فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه مع أن العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه[4]، وأما فى الثانية والرابعة فظاهر مما مرّ[5] .

---

(١) لأن هذا هو ظاهر العطف وإن لم يقتضه كما سبق ، والمراد باختصاصه بالظرف أنه قيد فيه لكونه شرطًا له ، والشرط قيد فى الجواب كما هو معلوم .

(٢) هما قوله : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدُوا فى الأرض ﴾ الآية - وقوله : ﴿ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس ﴾ الآية ، والمراد أنهما أخيرتان باعتبار ترتيبهما فيما ذكره سابقًا ، وإن كانتا فى التنزيل قبل هذه الآية .

(٣) هذه أربع حالات للفصل : بكمال الانقطاع بلا إيهام ، وكمال الاتصال ، وشبه كمال الانقطاع ، وشبه كمال الاتصال ، ويضاف إليها الحالة السابقة التى تتناسب فيها الجملتان ويوجد فى أولاهما حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية ، وتسمَّى التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف فيكون الفصل خمس حالات .

(٤) ولا يرد على هذا عطف التفسير ؛ لأنه ليس من أسلوب البلغاء ، وإنما هو من أسلوب المؤلفين وأشباههم ، وقيل : إن الواو فيه حرف تفسير لا عطف وقد وردت هذه الواو فى قول الشاعر :   وقَدَّدتِ الأديم لراهشيه   وألفَى قولها كذبًا ومينًا

فإن كانت للتفسير فأمرها ظاهر ، وإن كانت للعطف فذلك حشو كما سيأتى فى باب الإيجاز والإطناب والمساواة .

(٥) لأن حكم كل واحدة منهما حكم ما هى بمنزلته من كمال الانقطاع أو الاتصال .

الأول : كمال الانقطاع :

وأما كمال الانقطاع فيكون لأمر يرجع إلى الإسناد ، أو إلى طرفيه :

الأول : أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاءً **لفظًا ومعنى** ؛ كقولهم « لا تدنُ من الأسد يأكلك » ، « وهل تُصلح لى كذا أدفعُ إليك الأجرة ؟ » بالرفع فيهما .

وقول الشاعر :

وقال رائدهم : ارْسُوا نزاولها ... فكلُّ حتف امرىء يجرى بمقدار[(١)]

أو **معنًى لا لفظاً** ؛ كقولك « مات فلان رحمَه اللهَ »[(٢)].

أما قول اليزيدى :

ملَّكتُه حَبْلى ولكنَّهُ ... ألقاه من زُهد على غاربى

وقال : إنى فى الهوى كاذبُ ... انتقم اللهُ مِنَ الكَاذب[(٣)]

فعدَّه السكاكى[(٤)] - رحمه الله - من هذا الضرب ، وحمله الشيخ عبد القاهر[(٥)] رحمه الله على الاستئناف بتقدير « قلت »[(٦)].

---

(١) كما نسبه سيبويه إلى الأخطل غياث بن غوث ولكنه لا يوجد فى ديوانه . والرائد: هو من يتقدم القوم لطلب الماء ونحوه، والمراد به عريفهم وقائدهم، وقوله «أرسوا» بفتح الهمزة أو ضمها من أرسى أو رسا بمعنى أقيموا، وقوله« نزاولها » بمعنى نحاولها، والضمير للحرب . والحتف: الهلاك ، والمقدار: مصدر بمعنى القدر . وفى العبارة قلب ؛ والأصل: فحتف كل امرىء ، وقيل : إنه لا قلب فيها لأن الحتف يتنوَّع بتنوُّع أسبابه ، والشاهد فى قوله « ارْسوا نزاولها » ، ويجوز أن يكون الفصل فيه لشبه كمال الاتصال، لجواز كون الجملة الثانية« نزاولها » مبنية على سؤال مقدر ، والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى ما قبل تسليط القول عليه .

(٢) فإذا اختلفتا لفظًا لا معنى ، لم يكن عندهم من كمال الانقطاع كما سيأتى فى أحوال الوصل .

(٣) هو ليحيى بن المبارك المعروف باليزيدى ، وقيل إنه لإبراهيم بن المدثر . والحبل فى الأصل الرباط أو الرسَنُ والمراد به عهد الود ، والغارب: الكاهل ، والمراد بإلقاء عهد الود عليه: تركه له ، والشاهد فى البيت الثانى بين جملة « قال » وجملة « انتقم » على ما سيأتى .

(٤) ١٤٦ المفتاح . (٥) ١٥٥ - دلائل الإعجاز .

(٦) أى قلت : انتقم الله ، فيكون من شبه كمال الاتصال ، ورجح هذا بأن ما ذهب إليه السكاكى لا يأتى إلا بجعل « انتقم الله من الكاذب » من كلام المحكى عنه وهو بعيد ، ويمكن أن يجاب عنه بأن الفصل عنده أيضًا بين جملة « انتقم الله » وجملة « قال إنى فى الهوى كاذب» لا=

الثانى : ألاّ يكون بين الجملتين جامعٌ كما سيأتى(١) .

= جملة « إنى فى الهوى كاذب » من غير « قال » ولكنه لا يقدر قلت ، ولا مانع من الجمع بين كونه لكمال الانقطاع والاستئناف .

* هذا وإنى أرى أن ترك العطف فى هذا الضرب لمانع نحوى ؛ فلا يصح أن يُعدَّ من الفصل المعدود من أبواب البلاغة، على أن سيبويه يجيز العطف فى نحو « هذا زيد ومَنْ عمرو؟» مع اختلافهما خبراً وإنشاء ، ومن ذلك قوله تعالى آية ١٧٣ سورة آل عمران : ﴿ حسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ ﴾ .

(١) انتفاء الجامع بين الجملتين قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما ؛ كقولك « زيد طويل ، وعَمْرٌو قصير » إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة ونحوها ، وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما ؛ كقولك « زيد طويل وعمرو نائم » فى حال وجود صداقة بينهما ، وهذا ما يريده القوم بكمال الانقطاع فى هذا الضرب ، فلا يريدون به إلا انتفاء الجامع الخاص الآتى ، ولا يعنون به أن يتفكك الكلام بحيث لا يكون فيه ارتباطٌ ما يجمع بين أجزائه ، وإذا كان هذا هو ما يريدونه من ذلك فلا معنى لاعتراض بعض مؤلفى عصرنا عليهم فى تلك التسمية ، ولا لما ذكروه من أنها توهم جواز تفكيك الكلام ، ولا لما بناه على ذلك من وجوب أن يكون ما يسمونه كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع وغيرهما وجوه ارتباط واتصال بين الجمل ، ولا ضَيْرَ بعد هذا فى كون الاتصال بالواو أو بتركه . ولست أدرى كيف يكون الاتصال بترك الواو ؟! ولا كيف يكون الاختلاف خبراً وإنشاءً مثلاً وجهًا من وجوه الارتباط ؟! ولا أية فائدة للاشتغال بمثل هذا فى علم المعانى ؟! وكل ما أتى به لم يغير شيئاً من مواضع الوصل ، ولا شيئًا من مواضع الفصل . وهذه أبيات من الشعر يتبين منها كيف يوجد كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحى فى الكلام ، وهو مع هذا متسق تتلاقى أجزاؤه فى غرض من الأغراض :

سَلِمْتِ وما الديارُ بسالماتٍ ... على عنَت البلى يا دار هِنْدِ
ولاَ زالتْ مفوَّقةُ الغوادى ... تُصيب رُبَاك مَنْ خطَأ وعَمْد
على أنِّى متى مَطرتُك ... ففضلٌ ما سقاكِ الغيث بعدِى

* * *

أرى بصرى عن كلِّ يومٌ وليلةٍ ... يكلُّ وخَطْوىْ عن مَدى الخطو يَقْصُرُ
ومَنْ يَصْحب الأيام تسعين حجّةً ... يُغَيِّرنه ، والدهرُ لا يتغيَّرُ
لعَمْرى لئن أمسيتُ أمشى مقيَّداً ... لما كنتُ أمشى مطلقَ القيد أكثر

وقد يبلغ من تلاقى الجملتين مع ما بينهما من كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحى أن تكون الثانية منهما مفرَّعةً على الأولى ، وفى هذه الحالة يصحُّ عطف الثانية على الأولى بالفاء ، ويصح الاكتفاء بالإتيان بها بعدها من غير عطف كقول الشاعر :

الشيب كُرْهٌ وكره أنْ يفارقنى ... عجَبٌ لشيءٍ على البغضاء مردود

وقد روى بالفاء : « فاعجب لشيء » .

الثانى : كمال الاتصال :

وأما كمال الاتصال **فيكون لأمور ثلاثة :**

الأول : أن تكون الثانيـة مؤكِّدةً للأُولى ، والمقتضِى للتأكـيد دفعُ توهم التجوُّز والغلط · **وهو قسمان :**

أحدهما : أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة الـتأكيد المعنوى من متبـوعه فى إفادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى[1] كقوله تعالى[2] : ﴿ الم ، ذلكَ الكـتـابُ لا ريبَ فيه ﴾ فإن وِزانَ ﴿ لا ريب فيه ﴾ فى الآية وزانُ « نفسه » فى قولك: « جاءنى الخليفةُ نفسُه »[3] ؛ فإنه لما بولغ فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجةَ القُصوى من الكمال بجعل المبتدأ « ذلك » وتعريف الخبر باللام[4] كان عند السامع قبل أن يتأمله مَظَنَّة أن يُرْمَى به جزافًا من غير تحقق[5] فأتبعهُ ﴿ لا ريب فـيه ﴾ نفيًا لذلك[6] إتباعَ الخليـفة « نفسُه » إزالةً لما عسى أن يتـوهم السامع أنك فى قولك « جـاءنى الخليفة » مُتجـوِّز أوَ ساه ، وكـــذا قوله : ﴿ كـأن لمْ يسـمعها كـأنَّ فى أذنيه وقرًا ﴾[7] ؛ الثانى مـقرر لما أفاده

(١) **ضابط ذلك:** أن يختلف مفهوم كل منهمـا ولكن يلزم من ثبوت معنى إحداهما ثبوتُ معنـى الأخرى ، ومقـتضى تنزيـله منزلة التأكـيد المعنوى أنه ليس منه وإنمـا هو تأكيـد لغوى لا اصطلاحى ، وقيل : إن المراد تنزيله منزلة التأكيد فى المفرد ؛ فيكون من التأكيد الاصطلاحى ·

(٢) آية ١ ، ٢ سورة البقرة ·

(٣) هذا إنما يأتى بجـعل ﴿ الم ﴾ طائفة مـن الحـــروف أو جملة مـستـقلة حذف أحـد جزءيها ، وجَعْل ﴿ ذلك الكتاب ﴾ جملة ثانية ، وجـعل ﴿ لا ريب فيه ﴾ جملة ثالثة · ويجوز أن يجعل ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ جملة واحدة ، وعلى هذا لا شاهـــد فيه للتأكيد المعنوى بين جملتين ·

(٤) لأن « ذلك » إشارة إلي بُعد المنزلة ، وتعريف الخبر باللام يقتضى الحصر ، أى: ذلك الكتاب لا غيره ·

(٥) هذا بقطع النظر عن كونه كلام الله تعالى ؛ لأنه يجرى فى ذلك على أساليب البشر ·

(٦) فكأنه قيل : لا ريب فى بلوغه تلك الغـايةَ من الكمـــال ، وهذا المعنى يخالف معنى ﴿ ذلك الكتاب ﴾ لكنهما متلازمان كما هو ظاهر ·

(٧) آية ٧ سورة لقمان ·

الأول[1] ، وكذا قـوله : ﴿ إنَّا معكم إنما نحنُ مُستـهزءون ﴾[2] لأن قـولـه : ﴿ إنا معكم﴾ معناه الثبات على اليهودية ، وقوله : ﴿ إنما نحن مستـهزئون ﴾ ردٌّ للإسلام ودفعٌ له منهم ؛ لأن المستهزىء بالشىء المستخفَّ به منكرٌ له ودافع له لكونه غير معتدٍّ به ، ودفعُ نقيض الشىء تأكيـدٌ لثباته[3] . ويَحتمل الاَستئناف[4] أى : فما بالكم إنْ صحَّ أنكم معنا توافقون أصحاب محمد ؟ .

وثانيهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيـد اللفظى من متبوعه فى اتحاد المعنى[5] كقوله تعالى : ﴿ ذلك الكتـابُ لا ريب فيه هدًى للمتقين ﴾[6] فإنَّ ﴿ هدى للمتقين ﴾ معناه أنه فى الهداية بالغٌ درجةً لا يدرَك كُنهـها حتى كأنه هداية محضة[7] وهذا معـنى قوله : ﴿ ذلك الكتـابُ ﴾ ؛ لأن معناه - كـما مرَّ ـ الكتـابُ الكاملُ ، والمراد بكماله كماله فى الهداية[8] ؛ لأن الكتب السـماوية بِحَسْبها تتفاوت فى درجات

(١) لأن معنى الجملة الأولى أنه لم يسمعها مُصادفـةً أو قصداً إلى عدم سماعها ، ومعنى الثانية أنه لم يسمـعها لفساد سمعه ، والمقـصود من التشبيهين فى الجملتين هو عـدم التأثر بسماع الآيات . وهذا هو ما يتلازمان فيه مع اختلاف مـعناهما ، وعلى هذا تكون الجملتان مستأنَفَتين ، وقد قيل : إن قوله : ﴿ كأن لم يسمعها ﴾ حالٌ من قوله قبله ﴿ وَلَّى مستكبراً ﴾ وقوله : ﴿ كأن فى أذنيه وقراً ﴾ حـالٌ من قوله : ﴿ لم يسمعـها ﴾ وعلى هذا يكون لها مـحل من الإعراب فلا يكونان مما نحن فيه ، وهُما الجملتان اللتان لا محل لهما من الإعراب .

(٢) آية ١٤ سورة البقرة .

(٣) هذا والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعـراب منظور فيه إلى حاله قبل الحكاية ؛ لأنه فى محل نصب بقوله قبله ﴿ قالوا ﴾ .

(٤) فيكون من شبه كمال الاتصال .

(٥) مع هذا قد يخـتلفان فى اللفظ كما فى الأمـثلة التى ذكرها ، وقد يتـحدان فى المعنى واللفظ كما فى قوله تعالى : آية ١٧ سورة الطارق ﴿ فـمهِّل الكافرينَ أمهلهُمْ رُويداً ﴾ واستحسن بعضهم قـصر التأكيد اللفظى على ما اتحـد لفظه ومعناه ، فيكون كل ما اختلف لفظه من الـتأكيد المعنوى ، والخطب فى ذلك سهل .

(٦) آية ٢ سورة البقرة .

(٧) هذا مـأخوذ من تنـكير « هدى » وأنه لم يقـل هادٍ ، وهدى على هذا خبـر مـبتـدأ محذوف تقديره « هو » .

(٨) يجوز أن يراد به الـكمال الأعم ، فيكون ذلك مـن التأكيـد المعنوى لاختـلاف معنى الجملتين .

الكمـال ، وكذلك قوله تـعالى [1] : ﴿ سـواءٌ عـليـهمْ أأنذرتهمْ أم لـم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ فإن معنى قوله : ﴿ لا يؤمنون ﴾ معنى ما قبله[2] ، وكذا ما بعده [3] تأكيدٌ ثان ؛ لأن عـدم التفـاوت بين الإنذار وعـدمه لا يصح إلا فـى حق من ليس له قلب يخلَص إليه حقٌّ ، وسمعٌ تدرَكُ به حجَّةٌ ، وبـصرٌ تثبت به عِبرةٌ ، ويجـوز أن يكون ﴿ لا يؤمنون ﴾ خبرًا لـ (إنَّ) [4] فالجملة قبلها اعتراض .

الثانى[5] : أن تكون الثانية بدلاً من الأُولى ، والمقتضى للإبدال كونُ الأولى غيرَ وافيةٍ بتمام المراد بخلاف الثانية ، والـمَقام يقتضى اعتناءً بشأنه لنكتة ؛ ككونه مطلوبًا فى نفسه أو فظيعًا أو عجيبًا أو لطيفًا ، **وهو ضربان** :

أحدهما : أن تنزَّل الثانيـة من الأُولى منزلة بدل البعض من متـبوعه [6] كقوله تعالى [7] : ﴿ أمدَّكـم بما تعلمون . أمـدكم بأنعامٍ وبنين . وجنـات وعيون ﴾ فـإنه مَسوقٌ للـتنبيـه على نِعَم الله تعالى عند المخـاطبين ، وقوله : ﴿ أمَدَّكم بأنعـامٍ وبنين وجنات وعيون ﴾ أوْفَى بتأديته مما قبله[8] لدلالته عليها بالتفـصيل من غير إحالة على

---

(1) آية ٦ سورة البقرة .

(2) قيل : إنه غيره ، وهو الظاهر ؛ فيكون ذلك من التأكيد المعنوى .

(3) هو قوله : ﴿ ختمَ اللهُ على قلوبهمْ وعلى سمعهمْ وعلى أبصارهم غشاوةٌ ﴾ والظاهر أنه تأكيد معنوى .

(4) فى قوله قبل ذلك ﴿ إنَّ الذينَ كفروا ﴾ .

هذا وكما يجب الفـصل بين الجملة المؤكدة لأخرى، يجب الفـصل بين الجملتين المؤكِّدتين لجملة قبلهما كما سبق فى قـوله تعالى : ﴿ الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ وقد تعطف الجملة المـؤكدة بالفاء أو ثـم ، كقوله تـعـالى : آية ٣٤ و ٣٥ سـورة القيامـة ﴿ أولْى لكَ فأولى ، ثم أولى لك فأولى ﴾ وقيل : إن ذلك عطف صورى لا حقيقى ، وقيل : إنه تأسيس لا تأكيد ؛ لأن الجملة الثانية أبلغ فى الإنذار من الأولى .

* والحق أنَّ تركَ العطف فى الجملة المؤكدة لجملة قبلها لمانع نحوى ، فلا يصح أن يعد من الفصل كما سبق .

(5) أى من الأمور التى يكون بها كمال الاتصال .

(6) أى فى المفرد ، فيكون ذلك بدلاً اصطلاحيًا على ما سبق فى التأكيد .

(7) آية ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ سورة الشعراء .

(8) فنكتته كونه مطلوبًا فى نفسه .

عملهم مع كونهم معاندين ، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون[1] ، ويحتمل الاستئناف[2] .

وثانيهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه ؛ كقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعوا المرسلين · اتبعوا مَنْ لا يسألكم أجرًا وهم مهتدون ﴾[3] فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل ، وقوله تعالى : ﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون ﴾ أوفَى بتأدية ذلك ؛ لأن معناه : لا تخسرون معهم شيئًا من دنياكم ، وتربحون صحة دينكم ، فينتظم لكم خير الدنيا وخير الآخرة ·

وقول الشاعر :

أقول له : ارحلْ لا تُقيمنَّ عندنا وإلا فكُنْ فى السر والجهر مُسلِما[4]

فإن المراد به كمالُ إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سرِّه العلنَ ، وقوله « لا تقيمن عندنا » أوْفَى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد [5] بخلاف « ارحل »[6]

---

(١) يعنى أنه بعضه فى الظاهر ، وإن كان المراد منهما واحداً؛ كالمراد من قولك: « أكلت الرغيف ثلثه » ·

(٢) فيكون من شبه كمال الاتصال ، ورُدَّ بأنه لو كان منه لكان التأكيد مستحسنًا كما سيأتى ، مع أن الجملة الثانية قد أعيدت من غير تأكيد ·

(٣) آية ٢٠ و ٢١ سورة يس ·

(٤) لا يُعرف قائله ، ويريد بقوله « مسلما » أن يكون معه كالمسلم فى استواء ظاهره وباطنه ، ويجوز أن يكون المراد به مُسالماً ، والاستشهاد بقوله « ارحل لا تقيمن » بالنظر إلى حاله قبل حكايته بالقول كما سبق فى نظائره ·

(٥) كون هذه الدلالة مطابقةً منظورٌ فيه إلى العُرف ؛ لأنك إذا قلت لآخَر « لا تقم عندى » لم تقصد كفَّه من الإقامة ، وإنما تقصد إظهار الكراهة لإقامته ·

(٦) لأن دلالته عليه بالالتزام ، وهى باعتبار العرف أيضًا ؛ لأن طلب الارتحال يقتضى عرفًا محبته ، ومحبته تقتضى كراهة ضده؛ وهو الإقامة ·

ووزان الثانية من كل واحد من الآية والبيت وزانُ « حسنُها » فى قولك : « أعجبتنى الدارُ حُسْنُها » ؛ لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها ، وغير داخل فيه ، مع ما بينهما من الملابسة[1] .

الثالث[2] أن تكون الثانية بيانًا للأُولى ، وذلك بأن تنزَّلَ منها منزلة عطف البيان مع متبوعه؛ فى إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوعُ خفاء مع اقتضاء المقام إزالته . كقوله تعالى[3] : ﴿ فوسوس إليه الشيطانُ قال يا آدمُ هل أدلُّك على شجرة الخلد ومُلْك لا يبلَى ﴾. فصلَ جملة (قال) عمَّا قبلها؛ لكونها تفسيرًا له وتبيينًا [4]. ووزانه وزَانُ « عُمَر » فى قوله :

أَقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ[5]

---

(١) يريد بهذا تحقيق كون ذلك بدل اشتمال لا تأكيدًا ولا بدلَ بعضٍ من كلٍّ ، ولكنه لا يمنع إلا أن يكون تأكيدًا لفظيًا كما هو ظاهر ؛ ولهذا قيل : إنه يصح أن يكون ما فى البيت تأكيدًا معنويًا؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال بحسب المفهوم ، ولكنه ملازم له فى الوجود .

هذا ومما نكتة البدل فيه كونه عجيبًا قوله تعالى : آية ٨١ ، ٨٢ سورة المؤمنون ﴿ بل قالوا مثلَ ما قال الأولون : قالوا أئذا متنا وكنا تُرابًا وعظامًا أئنا لمبعوثون ﴾. ومما نكتة البدل فيه كونه فظيعًا قولك لمن تَزْنِى وتتصدَّق: « أتجمعين بين قبيحٍ وحَسَنٍ : تزنين وتتصدقين ؟! » . ومما نكته البدل فيه كونه لطيفا قولك: « زيد جمع أمرين : جمع اللطف والاستقامة »، وهذا من البدل المطابق على أنه يأتى هنا أيضًا ، وقد تركه الخطيب لما سيأتى ، وأمر البدل بعد هذا عندى كأمر التأكيد فى أن ترك العطف فيه لمانع نحوى لا لمانع بلاغى ، فلا يصح أن يُعَدَّ من الفصل أيضًا .

(٢) أى من الأمور التى بها يكون كمال الاتصال . (٣) آية ١٢٠ سورة طه .

(٤) أورد على الاستشهاد به أن جملة ﴿ وسوس ﴾ معطوفة على جملة ﴿ قلنا ﴾ فى قوله قبل ذلك: ﴿ وإذ قلنا للملائكة ﴾ الآية ، فتكون فى محل جر مثلها ، ولا يصح الاستشهاد بذلك لما معنا من الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وقد سبق أن الاستشهاد بهذا منظور فيه إلى ما قبل تسليط (قالوا) عليه .

(٥) هو لعبد الله بن كيْسبة من قوله :

أقسَمَ بالله أبو حفص عُمَرْ
ما مسَّها من نَقب ولا دَبر
فاغفرْ له اللهمَّ إن كان فجَر

والنقب : ضعف أسفل الخف ، والدبر : جراحة الظهر ،وقوله « فجر » بمعنى: حنث . =

وأما قوله[١] : ﴿ ما هذا بشـراً إن هذا إلا مَلَكٌ كريم ﴾. فـيحـتمـل التـبيين والتأكيد ؛ أما التبيين فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر، فإثبات الملكية له تبيين لذلك الجنسِ وتعيين ، وأمـا التأكيد فلأنه إذا كان ملكًا لم يكن بشراً ، ولأنه إذا قيل فى العرف لإنسان: « ما هذا بشراً ». حالَ تعظيمٍ له وتعجب مما يشاهَد منه من حُسْنِ خُلقٍ أو خَلْقٍ كان الغرض أنه مَلَكٌ بطريق الكناية .

فإن قيل : هلاَّ نزلتمُ الثـانيةَ منزلة الكل من متـبوعه فى بعـض الصور، ومنزلة النعت من متبـوعه فى بعض ؟. قلنا : لأن بدل الكل لا ينفصل عن التـأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه ، وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد ، والنعتُ لا ينفصل عن عطف البيـان إلا بأنه يدل على بعض أحوال متبـوعه؛ لا عَليه ، وعطفُ البيان بالعكس ، وهذه كلها اعتبارات لا يحقق شيء منها فيما نحن بصدده[٢] .

الثالث : شبه كمال الانقطاع : وأما كـون الثانية بمنزلة المـنقطعة عن الأولى؛ فلكون عطفها عليها مُوهمًا لعطفها على غيرها[٣] ويسمى الفصل لذلك قطعًا ، مثاله قول الشاعر :

وتظنُّ سلمَى أننى أبغِى بها بدلاً أُراها فى الضلال تهيمُ[٤] .

= وكان قد أتى عمـر فشكا له بُعدَ أهله وضعف ناقته ، وطلب منه أن يستـحمله غيرها ، فلم يصدقه وقال : والله ما نتبت ، فلما قال ذلك حمله عمر على بعير وزوَّده وكساه . هذا ولا يخفى أن ترك العطف فى عطف البيان لمانع نحوى أيضا ؛ فلا يصح عدُّه من الفصل كالتأكيد والبدل .

(١) آية ٣١ سورة يوسف .

(٢) أى من الجمل التى لا محل لهـا من الإعراب ؛ وبهذا يستغنى فيهـا بعطف البيان عن النعت ، وبالتأكيد عن بدل الكل من الكل ، وأما بدل الغلط فلا يقع فى فصيح الكلام؛ كما سبق فى باب المسند إليه ، عند الكلام على الإبدال منه ؛ فلهذا لم يتعرض له هنا أيضًا .

هذا، والظاهر من كلام عبد القاهر أنه يجعل كل كمال الاتصال من باب التأكيد، وإنْ كان قد يشتمل أحيانًا على نوع من البيان ، ولعل هذا أسهلُ من تكلف ما سبق من الفروق بين التوابع فى الجمل .

(٣) هذه نكتـة الفـصل هنا ، يجب بهـا ترك العطف بلاغةً لا نـحواً ؛ لأنه لا مـانع من العطف من جهة النحو .

(٤) لا يعلم قائله ، وقوله : « أراها » بمعنى: أظنـها؛ على صـورة المبنى للمفعول، وهو للفاعل ، وقوله : « تهيم » مأخوذ من « هام على وجهه » ؛ إذا مشى من غير قصد .

لم يعطف « أراها » على « تظن » ؛ لئلا يتوهم السامع أنه معطـوف علـى « أبغى»؛ لقربه منه ، مع أنه ليس بمراد ، ويحتمل الاستئناف[1] .

وقسَّم **السكاكى**[2] القطعَ إلى قسمين : أحدهما القطع للاحتياط ؛ وهو ما لم يكن لمانع من العطف؛ كمـا فى هذا البيت . والثانى القطع للوجـوب ؛ وهو ما كان لمانع ، ومثَّله بقوله تعالى[3] : ﴿ اللهُ يستهـزىء بهم ﴾ . قال : لأنه لو عُطف لَعُطف إما على جـملة ﴿ قالوا ﴾ وإما على جمـلة ﴿إنا معكم﴾، وكلاهما لا يصح لِمـا مرَّ[4] . وكذا قوله : ﴿ ألا إنهم هُمُ المفسدونَ ﴾ . وقوله : ﴿ ألا إنهم همُ السفهاءَ ﴾[5] وفيه نظر ؛ لجـواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفًا على الجـملة المصدَّرة بالظرف[6] وهذا القسم[7] لم يبين امتناعه .

الرابع : شبه كمال الاتصال :

وأما كونها بمنزلة المـتصلة بها؛ فلكونها جوابًا عن سؤال اقـتضته الأولى؛ فُتنزَّل منزلته فتـفصَل الثانية عنها كما يـفصَل الجواب عن السؤال[8] . وقال السكاكى[9] : فينزل ذلك منزلة الواقع[10] .

---

(١) فيكون من شبه كمال الاتصال . (٢) ١٣٦ : المفتاح . (٣) آية ١٥ سورة البقرة .

(٤) فى الفصل لعدم الاشتراك فى الحكم أو القيد . (٥) آية ١٢ ، ١٣ سورة البقرة .

(٦) هى جملة الشرط وجوابه . وإذا جاء العطف عليهـا نحواً؛ كان القطع فيه من القسم الأول؛ وهو القطع للاحتياط ، وإذن يكون الفصل لشبه كمال الانقطاع منحصراً فى هذا القسم ، أما الفصل فى القسم الثانى فهو للتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف ؛كما سبق .

(٧) أى كون العطف على جملة الشرط وجوابه .

ومن الفصل لشبه كمال الانقطاع قول الشاعر :

يقولون : إنى أحمل الضَّيْمَ عندهُمْ أعوذ بربى أن يضام نظيرى

لم يعطف جـملة « أعـوذ » على جـملة « يقـولون »؛ لئـلا يتوهم عطـفهـا على جـملة «أحمل»؛ فتكون من مقولهم ، مع أنها ليست منه ؛ وإنما هى من مقوله .

(٨) كما فى قوله تعالى آية ١٠ ، ١١ سورة القارعة: ﴿ وما أدراك ما هيهْ ؟ نار حامية﴾. وفصْل الجواب عن السؤال قيل : إنه لكمال الاتصال ، وقيل : إنه لكمال الانقطاع وهو الظاهر ؛ لأن جملة السؤال إنشاءٌ وجملة الجواب خبرٌ . (٩) ١٢٧ : المفتاح .

(١٠) أن ينزل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع ، فـيكون من فصل الجواب عن السؤال؛ بخلاف ما ذهب إليه الخطيب .

ثم قال : وتنزيل السؤال بالفحوى[1] منزلة الواقع لا يُصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لإغنائه أن يَسأل ، أو لئلا يُسمَع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ؛ وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو لغير ذلك مما ينخرط فى هذا السلك .

ويسمى الفصل لذلك: استئنافًا ، وكذا الجملة الثانية أيضًا تسمى: استئنافًا .

والاستئناف ثلاثة أضرب :

لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى: إما عن سبب الحكم فيها **مطلقًا** كقوله:

قال لى : كيف أنتَ ؟ قلتُ : عليلُ   سهرٌ دائم وحزن طويلُ[2]

أى ما بالك عليلا ؟ أو ما سبب علتك ؟ وكقوله :

وقد غرِضتُ من الدنيا فهل زَمني   معط حياتى لغرٍّ بعدُ ما غرضا ؟!

جرَّبتُ دهرى وأهليه فما تركتْ   لىَ التَّجاربُ فى وُد امرىء غرضا[3]

أى لِمَ تقول هذا ويحك؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة - إلى هذا الحد - كشحكَ ؟ .

وإما عن سبب **خاص** له[4] ؛كقوله تعالى[5] ﴿ وما أُبَرِّئُ نفسى إن النفسَ لأمارة

---

(١) هو السؤال المقدَّر .

(٢) لا يعرف قائله ، وقد سبق فى الكلام على حذف المسند إليه من الجزء الأول ، وإنما يكون من الفصل للاستئناف؛ إذا جعل « سهر » خبر مبتدأ تقديره « حالى سهر »؛ أما إذا جعل خبراً بعد خبر على المبالغة فلا شاهد فيه للفصل ، ولا شاهد فى قوله : « قال لى كيف أنت قلت عليل »، للاستئناف؛ للتصريح فيه بالسؤال .

(٣) هما لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى ، وقوله « غرضت » بمعنى: ضجرت ، والغر : الغافل ، وقوله « ما غرضا » ألفه للإطلاق ، والظرف قبله متعلق به ؛ أى لم يضجر الحياة بعد ما ضجرت . ومعنى البيت الثانى: أن تجربته للناس لم تترك له غرضًا أى حاجة فى ودهم ، وجعلته يسأم الحياة معهم .والشاهد فى فصل « جربت دهرى » عن جملة « وقد غرضت » .

(٤) ضابط هذا وما قبله: أن الجملة السابقة أو سياقها إذا لوَّحا بالاستئناف؛ فالسؤال المقدر عن سبب خاص ، وإلا فهو عن سبب عام ؛ فقول الشاعر فى البيت السابق « قال لى كيف أنت قلت عليل »؛ لا يدلُّ إلا على وجود علة مستدعية لسبب ما ، وقوله تعالى فى الآية : ﴿ وما أبرىء نفسى ﴾. ينصرف الذهن فيه إلى سبب خاص هو أنها أمَّارة بالسوء .

(٥) آية ٥٣ سورة يوسف . حكايةً عن امرأة العزيز .

بالسوء ﴾. كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء. وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم[1]؛ كما مر فى باب أحوال الإسناد .

وإما عن غيرهما[2] كقوله تعالى : ﴿ قالوا سلامًا قال سلامٌ ﴾[3] كأنه قيل : فماذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فقيل : قال سلام . ومنه قول الشاعر :

زعمَ العواذلُ أننى فى غمْرةٍ صدقوا ولكن غمرتى لا تنْجلى[4]

فإنه لما أبدى الشكاية من جماعات العذَّال؛ كان ذلك مما حرك السامع ليسأل: أصدقوا فى ذلك أم كذبوا ؟ فأخرج الكلام مُخرَجه إذا كان ذلك قد قيل له ففصَّل .

ومثله قول جندب بن عمار :

---

(١) لأن السؤال فيه عن حكم تصديقى؛ أما السؤال العام فهو سؤال عنه ما هو ؟ وذلك تصور لا يأتى فيه شك حتى يُؤتَى بالتأكيد من أجله ، وقد يؤكد فى السؤال عن السبب العام ويترك التأكيد فى السؤال عن السبب الخاص؛ لإمكان رد التصور إلى التصديق، وبالعكس. ومن ترك التأكيد فى السؤال عن السبب الخاص قول الشاعر :

إذا ما الدهر جَرّ على أُناسٍ كلاكله أناخ بآخَرينا

فقل للشامتين بنا : أفيقوا سيلقَى الشامتون كما لقينا

(٢) أى عن شىء آخر له تعلق بالجملة الأولى غير التعلق بالسببية . وهو أيضًا إما عام كما فى المثال الأول ، وإما خاص كما فى المثال الثانى ، وهو يقتضى التأكيد أيضًا؛ كالسؤال عن السبب الخاص ، ومنه قول الشاعر :

فغَنِّها وهى لك الفداءُ إن غناء الإبل الحُداءُ

فتقدير السؤال فيه : هل غناء الإبل الحداء ؟ لأنه هو الذى تتجه إليه النفس بعد الأمر بالغناء للإبل ، وكذلك قول الشاعر :

يرى البخيل سبيلَ المال واحدةً إن الكريم يرى فى ماله سُبُلا

(٣) آية ٦٩ سورة هود .

(٤) لا يُعلم قائله . وقوله « زعم » بمعنى قال ؛ لأنه قد يستعمل فى القول مطلقًا كما هنا، والعواذل: جمع عاذل وإن كان صفةً لعاقل ؛ لأنه جائز سماعًا كفارس وفوارس ، وقيل : إنه جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة من الذكور؛ ليوافق قوله « صدقوا »، وهو الذى جرى عليه الخطيب فى تفسيره للبيت ، والغمرة : الشدة ، وقد ترك التأكيد هنا مع أن السؤال تصديقىّ ؛ لتنزيله ذلك منزلة الظاهر الذى لا يعتريه شك .

زعم العواذلُ أنَّ ناقة جُندُب　　　بجنوب خَبْتٍ عُرِّيت وأجَمَّتْ

كذب العواذلُ لو رأين مُناخنا　　　بالقادسية قُلْنَ لَجَّ وذلتْ[١]

وقد زاد هنا أمرَ الاستئناف تأكيدًا؛ بأن وضع الظاهر[٢] موضع المضمر؛ من حيث وضَعَه وضعًا لا يحتاج فيه إلى ما قبله ، وأتى به مَأتَى ما ليس قبله كلام . ومن الأمثلة قول الوليد :

عرفتُ المنزلَ الخالِيْ　　　عفا من بعد أحوالِ

عَفَاه كلُّ حنَّانٍ　　　عَسُوفِ الوَبْلِ هطَّالِ[٣]

فإنه لما قال « عفا » وكان العفاء مما لا يحصل للمنزل بنفسه؛ كان مظنةَ أن يسأل عن الفاعل . ومثله قول أبى الطيب :

وما عفَتِ الرياحُ له محلاّ　　　عفاه مَن حَدا بهمُ وسَاقا[٤]

فإنه لما نفَى الفعلَ الموجود عن الرياح كان مظنَةَ أن يُسأل عن الفاعل .

وأيضًا من الاستئناف ما يأتى بإعادة اسم ما استُؤنف عنه ؛ كقولك : «أحسنت إلى زيد ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان »، ومنه ما يبنى على صفته ؛ كقولك : «أحسنت إلى زيد ، صديقك القديمُ أهلٌ لذلك »؛ وهذا أبلغ لانطوائه على بيان

---

(١) خبت : من ديار كلب . وقوله « عريت » : بمعنى أزيل عنها رحلها . وقوله « أجمت » بمعنى: تركت فلم تركب ، وهنا كناية عن قعوده بهذا المكان دون غرضه ، والقادسية: بالعراق ، وقوله : « لج وذلت » بمعنى : جدَّ فى السير وانقادت ناقته له .

(٢) أى فى جملة الاستئناف ، وهو العواذل فى قوله : « كذب العواذل » ؛ لأن حقه الإضمار؛ لسبق ذكره .

(٣) هما كما فى « الأغانى » للوليد بن يزيد الأموى . وقوله « عفا » بمعنى: درس ، والمراد بأحوال فى قوله « من بعد أحوال »: الأحوال التى سعد فيه بسكانه من أحبابه . والحنان : السحاب . وعسوف الوبل : شديد المطر .

(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، وقوله « عفت » بمعنى: محت ، وضمير « له » يعود إلى الرَّبع ، وقوله « حدا » من الحُداء؛ وهو غناء الإبل ، والمراد بها الإبل التى سارت بهم وجعلتهم يهجرونها .

السبب[1] ، وقد يُحذفُ صدر الاستئناف لقيام قرينة ، كقوله تعالى : ﴿ يسبَّحُ له فيها بالغُدوِّ والآصال * رجالٌ ﴾[2] فيمن قرأ ﴿ يسبَّح ﴾ مبنياً للمفعول[3] وعليه نحوُ قولهم : « نعم الرجل أو رَجُلاً زيد ، وبئس الرجل أو رَجُلاً عمرو »؛ على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ أى هو زيد ، كأنه لما قيل ذلك فأبهمَ الفاعل بجعله معهودًا ذهنيّاً مظهَرًا[4] أو مضمَرًا[5] ؛ سئل عن تفسيره فقيل: « هو زيد »، ثم حذف المبتدأ .

وقد يُحذفُ الاستئناف كله ويقام ما يدلُّ عليه مقامه ؛ كقول الحماسى :

زعمتم أنَّ إخوتكم قريشٌ ... لهم إلفٌ وليس لكم إلافُ[6]

---

(1) هو صفة الصداقة التى دعت إلى الإحسان ، أما الأول ففيه بيان سبب لا يشتمل على مثل تلك الصفة .

(2) آية ٣٦ ، ٣٧ سورة النور .

(3) فالتقدير يسبِّح فيها رجال ، والفعل المبنى للفاعل هو صدر الاستئناف المحذوف ، وعلى قراءته مبنيًا للفاعل يكون (رجال) فاعلاً له .

(4) فى « نعم الرجل زيد » ، « وبئس الرجل عمرو » .

(5) فى « نعم رجلاً زيد » ، و « وبئس رجلاً عمرو » وإذا قدر المخصوص فى ذلك مبتدأ محذوف الخبر ؛ كان ذلك من حذف عجزُ الاستئناف .

(6) هو لمساور بن هند العبسى فى هجاء بنى أسد وتكذيبهم فى انتسابهم إلى قريش . والإلف : مصدر « ألِف » ، والإلاف مصدر « آلف » ، يريد بذلك إلف قريش رحلتى الشتاء والصيف إلى اليمن والشام ، ويجوز أن يكون الفصل لدفع إيهام العطف على قوله : « أن إخوتكم قريش »؛ فيكون لشبه كمال الانقطاع .

هذا وقد يدخل على الاستئناف لامُ التعليل أو فاؤه كقول أبى تمام :

لا تنكرى عَطلَ الكريم من الغنى ... فالسيل حربٌ للمكان العالى

وقد تأتى الواو فى ذلك بدل الفاء واللام فتكون للاستئناف لا للعطف ؛ كقول الشاعر :

أرى بصرى عن كلّ يوم وليلة ... يكلُّ وخطوى عن مدى الخطو يقصر

ومَن يصحب الأيامَ تسعين حجّةً ... يُغيِّرنه والدهرُ لا يتغير

وقيل : إن الواو فى هذا للعَطف على محذوف مفصول عما قبله ؛ كأنه قيل: من يقاسى أحوالى؛ يكن حاله كحالى، ومن يصحب الأيام إلخ ، والاستئناف من غير أداة أدقُّ وأبلغ من الاستئناف بها واواً كانت أو لامًا أو فاء ؛ لأنه يؤدى معناها من غير ذكرها ، ويشير إلى السؤال المقدَّر مثلها .

حذف الجواب الذى هو « كذبتم فى زعمكم »، وأقام قوله: « لهم إلفٌ وليس لكم إلاف » مقامه؛ لدلالته عليه ، ويجوز أن يقدَّر قوله : « لهم إلف وليس لكم إلاف » جوابًا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف؛ كأنه لما قال المتكلم : كذبتم ، قالوا: « لِم كذبنا ؟ »، قال : « لهم إلف وليس لكم إلاف »؛ فيكون فى البيت استئنافان.

وقد يحذف ولا يقام شىء مقامه[1] كقوله تعالى[2]: ﴿ نعمَ العبدُ ﴾ أى أيوب ، أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه ، ونحوه قوله : ﴿ فنعمَ الماهدون ﴾[3]؛ أى: نحن[4].

الوصل لدفع الإيهام :

وإن لم يكن بين الجملتين شىءٌ من الأحوال الأربع؛ تعيَّن الوَصْلُ ؛ إما لدفع إيهام خلاف المقصود[5] ؛ كقول البلغاء : « لا ، وأيَّدك الله ». [6] ، وهذا عكس الفصل للقطع[7].

الوصل للتوسط بين الكمالين :

وإما للتوسط بين حالتَىْ كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وهو ضربان :

(١) لوجود قرينة تدل عليه ؛ لأنه لا بد فى كل حذف من قرينة .

(٢) آية ٣٠ سورة ص .

(٣) آية ٤٨ سورة الذاريات .

(٤) تقديره : « هم نحن » ؛ على ما سبق .

(٥) الوصل فى ذلك يجب بلاغةً لا نحواً ، وهو إنما يكون فى كمال الانقطاع بين الجملتين عند إيهام الفصل فيه خلاف المقصود ، وقيل : إنه يأتى فى كمال الاتصال أيضًا عند ذلك الإيهام ؛ كما تقول لمن سألك : « هل تشرب خمرًا » ؟: « لا ، وتركت شربه ». وقيل : إنه يتعين الفصل فى مثل هذا فيه، ويدفع الإيهام بطريق آخر؛ فيقال مثلاً : « لا قد تركت شربه»، « أو يسكت قليلاً بعد « لا » .

(٦) أى: ليس الأمر كذلك وأيدك الله . وقد اختلف فى هذه الواو ؛ فقيل : إنها عاطفة، وقيل : إنها زائدة ، وقيل : إنها استئنافية .

(٧) لأن هذه الصورة من الوصل تقابل ما اشترط فى الفصل لكمال الانقطاع من عدم تأديته إلى إيهام خلاف المقصود .

أحدهما : أن تتفقا خبراً و إنشاء[1] ، لفظاً ومعنًى؛ كقوله تعالى[2]: ﴿إن الأبرارَ لفى نعيم * وإن الفجَّار لفى جحيم ﴾، وقوله : ﴿ يخرج الحى منَ الميت ويخرج الميت من الحىِّ ﴾[3] وقوله: ﴿ يخادعون الله وهو خادعهم ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ وكلوا واشربوا ولا تُسرفوا ﴾[5] **والثانى**: أن يتفقا كذلك معنًى لا لفظًا؛ كقوله تعالى[6] : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا اللهَ وبالوالدين إحسانًا وذى القربَى واليتامى والمساكين وقولوا ﴾ عطف قوله : ﴿ وقولوا ﴾ على قوله: ﴿ لا تعبدون﴾؛ لأنه بمعنى لا تعبدوا· وأما قوله : ﴿ وبالوالدين إحسانًا ﴾ فتقديره : إما: وتحسنون بمعنى وأحسنوا، وإما: وأحسنوا[7] ، وهذا[8] أبلغ من صريح الأمر والنهى؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه · وأما قوله تعالى[9] فى سورة البقرة : ﴿ وبَشّر الذين آمنوا ﴾ فقال الزمخشرى فيه : فإن قلتَ : علام عُطف هذا الأمر ولم يسبق أمرٌ ولا نهى يصح عطفه عليه[10] ؟ قلتُ : المراد ليس الذى اعتُمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مُشاكل من أمر أو نهى يعطف عليه ، إنما المعتمَد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين؛ فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين[11] كما تقول: « زيد يعاقَب بالقيد والإرهاق، وبَشّرْ عمراً بالعفو والإطلاق». ولك أن تقول : هو معطوف على ﴿ فاتقوا ﴾؛ كما تقول : « يا بنى تميم ، احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشِّر يا فلان بنى أسد بإحسانى إليهم ». هذا كلامه ، وفيه نظر لا

(١) أى مع وجود الجامع الآتى ، وهو شرط فى الضرب الثانى أيضًا ؛ لأن هذه الصورة من الوصل بضربيها تقابل صورة الفصل فى كمال الانقطاع لعدم وجود الجامع ·

(٢) آية ١٣ و١٤ سورة الانفطار ·(٣) آية ٣١ سورة يونس· (٤) آية ١٤٢ سورة النساء ·

(٥) آية ٣١ سورة الأعراف · (٦) آية ٨٣ سورة البقرة ·

(٧) على التقدير الأول يكون من الضرب الأول ، وعلى التقدير الثانى يكون من الضرب الثانى ·

(٨) أى صورة الخبر فى قوله : ﴿ لا تعبدوا ﴾ وفى تقديره « وتحسنون » أبلغ من صريح النهى والأمر؛ أى : لا تعبدوا وأحسنوا · (٩) آية ٢٥ سورة البقرة ·

(١٠) أى فى قوله قبله: ﴿ فإنْ لم تفعلوا ولنْ تفعلوا فاتقوا النارَ التى وَقودها الناسُ والحجارَة أعدَّتْ للكافرين ﴾ ·

(١١) هذا هو ما يسمَّى عطف قصة على قصة أو عطف مضمون كلام على مضمون كلام آخر؛ فتعتبر فيه المناسبة بين القصتين ، ولا يمنع اختلافهما فى ذلك كمن عطف إحداهما على الأخرى ·

يخفى على المتأمل[1] . وقال أيضًا فى قوله تعالى فى سورة. الصف: ﴿ وبشّر المؤمنين﴾[2] : إنه معطوف على ﴿ تؤمنون ﴾[3] لأنه بمعنى آمنوا[4] ، وفيه أيضًا نظر. لأن المخاطبين في ﴿ تؤمنون ﴾ هم المؤمنون، وفى ﴿ بشر ﴾ هو النبى عليه السلام[5] ثم قوله ﴿ تؤمنون ﴾ بيان لما قبله[6] على سبيل الاستئناف، فكيف يصح عطف ﴿ بشّر المؤمنين ﴾ عليه[7] ؟! وذهب السكاكى[8] إلى أنهما معطوفان على «قُلْ » مرادًا قبل ﴿ يأيها الناس ﴾[9] و﴿ يأيها الذين آمنوا ﴾[10] لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غيرُ عزيزة فى القرآن ، وذكر صوراً كثيرة منها قوله تعالى[11] : ﴿وأنزلنا عليكمُ المنَّ والسلوَى كلوا ﴾، وقوله : ﴿ وإذْ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خُذُوا ﴾[12] وقوله : ﴿ وإذْ جعلنا البيتَ مثابةً للناس وأمنًا واتخذوا ﴾[13] أى وقلنا أو قائلين[14] والأقرب أن يكون الأمر فى الآيتين معطوفًا على مقدَّر يدل عليه ما قبله، وهو فى الآية الأُولى « فأنذر أو نحوه »، أى «فأنذرهم وبشر الذين آمنوا » وفى الآية الثانية « فأبشِرْ أو نحوه » أى «فأبشر يا محمد وبشر المؤمنين»، وهذا كما قدر الزمخشرى قوله تعالى: ﴿ واهجرْنى مَليا ﴾[15] معطوفًا على محذوف يدل عليه قوله: ﴿ لأرْجمنك ﴾أى فاحذرنى واهجرنى؛ لأن﴿ لأرجمنك ﴾ تهديدٌ وتقريعٌ .

(١) هذا النظر يرجع إلى تجويزه العطف على قوله : ﴿ فاتقوا ﴾ فى الآية قبلها ؛ لأنه لا مناسبة بينهما؛ لاختلاف المخاطب فى الأمرين ، ولأن الأمر الأول مقيد بالشرط قبله فلا يصح عطف الثانى عليه لاقتضائه تقييده بما قيد به ، وقد أجيب عن الأول بأن اختلاف المخاطب لا يمنع التناسب؛ لما فيه من التقابل، وعن الثانى بأنه لا ضرر فى تقييد الأمر الثانى بما قيد به الأول ؛ لأن الأول مقيد بعدم فعلهم ما أُمروا به مما لا يمكنهم أن يفعلوه ، وهو الإتيان بسورة من مثل القرآن ، ولا ضرر فى تقييد الأمر بالبشارة بذلك .

(٢) آية ١٣ سورة الصف . (٣) أى فى الآية قبلها .

(٤) لهذا جزم قوله ﴿ يغفر ﴾ فى الآية بعده فى جوابه .

(٥) أجيب عن ذلك بما سبق أن اختلاف المخاطب لا يمنع تناسب الجملتين .

(٦) هو قوله : ﴿ يأيها الذين آمنُوا هلْ أدلكم على تجارة تنجيكمْ من عذاب أليم ﴾. آية ١٠ سورة الصف .

(٧) أجيب عن ذلك بأن مضمون قوله : ﴿ وبشر المؤمنين ﴾ مما يصح الاستئناف به أيضًا عن ذلك . (٨) ١٤١ – المفتاح . (٩) آية ٢١ سورة البقرة . (١٠) آية ١٠ سورة الصف .

(١١) آية ٥٧ سورة البقرة . (١٢) آية ٩٣ سورة البقرة . (١٣) آية ١٢٥ سورة البقرة .

(١٤) المقول : « كلوا » و « خذوا » و « اتخذوا » فى الآيات الثلاث .

(١٥) آية ٤٦ سورة مريم .

الجامع بين الجملتين وأقسامه :

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه، والمسند إليه في هذه ، وباعتبار المسند في هذه ، والمسند في هذه جميعًا[١] كقولك : « يشعر زيد ويكتب ، ويعطي ويمنع »، وقولك : « زيد شاعر » ، « وعمرو كاتب » ، « وزيد طويل » ، « وعمرو قصير » إذا كان بينهما مناسبة ؛ كأن يكونا أخوين أو نظيرين ، بخلاف قولنا : « زيد شاعر ، وعمرو كاتب » إذا لم يكن بينهما مناسبة ، وقولنا : «زيد شاعر ، وعمرو طويل » كان بينهما مناسبة أو لا ، وعليه قوله تعالى[٢] : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أمْ لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ قطع عما قبله؛ لأنه كلام في شأن الذين كفروا ، وما قبله كلام في شأن القرآن[٣] .

وأما ما يُشعِر به ظاهر كلام السكاكي[٤] في موضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما فإنه منقوض بما مرّ[٥] وبنحو قولك : هزم الأمير الجند يوم الجمعة ، وخاط زيد ثوبي فيه[٦]. ولعله سهو؛ فإنه صرح في موضع آخر منه[٧] بامتناع عطف قول القائل: « خُفِّي ضيق » على قوله: «خاتمي ضيق » مع اتحادهما في الخبر[٨].

(١) ظاهر هذا أنه لا يجب أن يكون باعتبار متعلقاتهما ، وقيل : إنه يعتبر ذلك فيهما أيضًا . والحق أنه لا يعتبر فيهما إلا إذا كانت المتعلقات مقصودة بالذات من الجملتين ؛ كقوله تعالى آية ٤١ سورة غافر: ﴿ ويا قوم ما لي أدعُوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النارِ ﴾ .

وقول الشاعر :

ظلَّ يسعى إلى المعالي بجدٍّ والعلا لا يُنال إلا بكـد

وقول الآخر :

أريد حياتَه ويريد قَتْلِي عُذيرُك من خليلك من مراد

(٢) آية ٦ سورة البقرة .

(٣) هو قوله: ﴿ الم ، ذلك الكتابُ لا ريب فيهِ هدًى للمتقين . . . ﴾. الآيات إلى هذه الآية .

(٤) ١٣٧ - المفتاح .

(٥) من الأمثلة التي امتنع فيها الوصل مع وجود الجامع في المخبر عنه أو الخبر ، وإنما احتج بها -مع أنها ليست من كلام مَن يحتج به من البلغاء - لأنها محل اتفاق .

(٦) فالوصل ممتنع فيه أيضًا مع الاتحاد في القيد .

(٧) ١٤٧ - المفتاح .

(٨) قيل : إنه لا سهو من السكاكي في ذلك ؛ لأن الظاهر من كلامه وكلام غيره أن الجامع يكفي فيه التناسب بين الجملتين لا غير، وهذا التناسب له سبب وله مظنة ، فسببه اجتماع=

ثم قال[1]: **الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى** :

أما **العقلى**[2] فهو أن يكون بينهما **اتحادٌ** فى التصور [3] أو تماثلٌ [4] ؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما ، أو **تضايفٌ**؛ كما بين

= الجملتين فى القوة المفكرة بطريق العقل أو الوهم أو الخيال؛ على ما يأتى، ومظنة حصول الاتحاد بين الطرفين حقيقةً أو بتأويل قريب أو بعيد ، ولكن المظنة غير ملازمة للمظنون ؛ فقد يحصل التناسب مع الاتحاد فى الطرفين ؛ كقولك: « زيد يعطى ويمنع »، وقد يحصل مع الاتحاد فى أحدهما دون الآخر؛ كمن يذكر فى مجلسه الحركة والبياض فتقول له: « الحركة عرض نقلة ، والبياض لون مفرق للبصر »؛ فالتناسب موجود ولم يحصل إلا باتحاد المسند إليه فى الجامع الخيالى ، وقد يحصل الاتحاد فى الطرفين ولا يحصل التناسب؛ كقولك: « انظر إلى علم زيد ، وانظر إلى هذا القطع فى ثوبك » وإنما منع السكاكى نحو « خاتمى ضيق ، وخفى ضيق »؛ حيث لم يجمع بينهما ذكر فى مجلس أو نحو ذلك كما صرَّح به ، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى آية ٨٨ سورة يوسف ﴿ مسَّنا وأهلَنا الضرُّ وجئنا ببضاعة مُزجاة ﴾ فالمسندان: المس والمجىء ، والمسند إليه فيهما: الضر وإخوة يوسف ، وهما مختلفان لا يتحدان فى شىء ، ومع هذا حصل الوصل بوجود التناسب بين المسندين؛ لأن المس سبب فى المجىء .

وقد ذهب السيد إلى أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض الذى تصاغ له الجملة يكفى فى صحة الوصل ولو لم يتحد الطرفان ، وهذا كما يأخذ شخص فى ذكر ما وقع فى يوم من الأفعال « انطلق زيد ، وطاب الطعام ، وصليت الظهر . إلخ » وإنى أرى أن هذا يصح نحواً لا بلاغة ؛ لأنه فى تأويل « حصل كذا وكذا »؛ على معنى واو العطف لا واو الوصل ؛ لأن واو الوصل لا يؤتى بها لمثل هذا ، وإنما يؤتى بها لدفع الإيهام أو للدلالة على التناسب البلاغى بين الجملتين . والاتحاد فى الغرض الذى تصاغ له الجملة لا يكفى فى الوصل ؛ لأنه يجب فى حال الفصل أيضًا كما سبق .

(١) ١٢٧ - المفتاح .

(٢) **ضابطه**: أن يكون الجمع بين الشيئين فيه حقيقيًا . بأن يكون فى الواقع ونفس الأمر .

(٣) بأن يكونا شيئًا واحدًا حقيقةً بالشخص والنوع ، كقول الشاعر :

سافرْ تَجدْ عوضًا عمَّن تفارقهُ وانصَبْ فإنَّ لذيذ العيش فى النَّصَبِ

(٤) بأن يتفقا فى الحقيقة ويختلفا بالشخص مع اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما من صداقة أو نحوها ؛ كما سبق فى نحو : « زيد شاعر ، وعمرو كاتب » ، وكتماثل المسند فى قول الشاعر :

فيبكى إنْ نأوْا شوْقًا إليهم ويبكى إنْ دنوا خَوْفَ الفراق

العلة والمعلول ، والسبب والمسبَّب ، والسفل والعلوّ ، والأقلّ والأكثر ؛ فإن العقل يأبى ألاّ يجتمعا فى الذهن[١].

وأما الوهمىُّ [٢] فهو أن يكون بين تصوريهما **شبهُ تماثل** ؛ كلون بياضٍ ولون صفرة ، فإن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين[٣] ، ولذلك حَسُنَ الجمعُ بين الثلاثة التى فى قوله :

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجتها — شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمرُ[٤].

أو **تضاد** [٥] كالسواد والبياض ، والهمس والجهارة ، والطيب والنتنِ ، والحلاوة والحموضة ، والملاسة والخشونة ، وكالتحرك والسكون ، والقيام والقعود ، والذهاب والمجىء ، والإقرار والإنكار ، والإيمان والكفر ، وكالمتصفات بذلك كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر . أو **شبه تضاد**[٦] كالسماء والأرض ، والسهل والجبل ، والأول والثانى ؛ فإن الوهم يُنزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين؛ فيجمع بينهما فى الذهن ، ولذلك نجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد .

---

(١) فالمراد بالتضايف أن يكونا بحيث لا يمكن أن تَعْقِلَ كلا منهما من غير الآخر؛ كما بين المبادرة إلى الفرصة والنهوض فى قول الشاعر :

بادرْ إلى الفرصة وانهضْ لما — تريد فيها فهْى لا تلبثُ

(٢) ضابطه: أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتباريًا غير محسوس بإحدى الحواس الظاهرة .

(٣) أما العقل فيدرك أنهما نوعان متباينان داخلان فى جنس اللون كالبياض والسواد .

(٤) هو لمحمد بن وُهَيب ، وقد سبق فى الكلام على تقديم المسند فى الجزء الأول . والبيت فى عطف المفردات ، وقد سبق أنه ليس من الوصل فى رأى الجمهور؛ وإنما هو من مراعاة النظير ، والثلاثة بينهما تماثل فى الإشراق .

(٥) المراد به ما يشمل تقابل الضدين كالسواد والبياض ، وتقابل الإيجاب والسلب ، وتقابل العدم والملكة . والجمع بين ذلك باعتبار الوهم أيضًا ، أما العقل فيدرك كل متقابلين فيه من غير الآخر .

(٦) معطوف على « تضاد » والمراد بشبه التضاد تقابلُ الشيئين اللذين لا يتنافيان فى ذاتهما ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه الآخر ، ومن الوصل للجامع الوهمى قوله تعالى آية ٨٢ سورة التوبة: ﴿ فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ﴾، وقوله تعالى آية ١٣ و ١٤ سورة الانفطار : ﴿ إن الأبرار لفى نعيم * وإنَّ الفجار لفى جحيم ﴾ .

والخيالى[1] أن يكون بين تصوّريهما تقارنٌ فى الخيال سابق [2] ، وأسبابه مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتيباً ووضوحًا ؛ فكم صور تتعانق فى خيال وهى فى آخَر لا تتراءى ، وكم صورة لا تكاد تلوح فى خيال وهى فى غيره نار على عَلم .

كما يُحكى أن صاحب سلاح ملك ، وصائغًا، وصاحبَ بقرٍ ، ومعلِّم صِبْية سافروا ذات يوم ، وواصَلوا سير النهار بسير الليل ، فبينما هم فى وحشة الظلام ومقاساة خوف التخبط والضلال طلع عليهم البدر بنوره ، فأفاض كل منهم فى الثناء عليه، وشبهه بأفضل ما فى خزانة صُورِه ؛ فشبَّهه السلاحىُّ بالترس المُذهَّب يرفع عند الملك ، والصائغُ بالسبيكة من الإبريز تفْتر عن وجهها البَوتقة ، والبقَّارُ بالجبن الأبيض يخرج من قالبه طريًا، والمعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذى مروءة .

وكما يُحكَى عن ورَّاق يصف حاله : عيشى أضيق من محبرة ، وجسمى أدق من مسْطرة ، وجاهى أرق من الزجاج ، وحظى أخْفَى من شق القدَم ، وبدنى أضعف من قصبة ، وطعامى أمرُّ من العَفْص ، وشرابى أشد سوادًا من الحبر ، وسوء الحالِ لِى ألزم من الصَّمْغ .

ولصاحب علم المعانى[3] فضلُ احتياج إلى التنبه لأنواع الجامع لا سيما الخيالى؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب فى ذاك؛ كالجمع بين الإبل والسماء ، والجبال والأرض فى قوله تعالى: ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلقتْ * وإلى السماء كيف رُفعت ، وإلى الجبال كيف نُصبت * وإلى الأرض كيف سُطحتْ ﴾[4] بالنسبة إلى أهل الوبر ، فإنَّ جُلَّ انتفاعهم فى معاشهم من الإبل فتكون عنايتُهم مصروفةً إليها ، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر ، فيكثر تقلب وجوههم فى السماء ، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن

= وقول الشاعر :

إنْ كنتَ ذا رأى فكنْ ذا عزيمة ولا تَكُ بالترداد للرأى مفسدَا

(١) **ضابطه** : أن يكون الجمعُ بين الشيئين فيه اعتباريًا مسندًا إلى إحدى الحواس الظاهرة .

(٢)أى على الوصل ، فيأتى الوصل باعتباره .

(٣) هذا أيضًا من كلام السكاكى .

(٤) آية ١٧و ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ سورة الغاشية .

يتحصنون به ، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها ؛ فإذا فتش البدوى فى خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور ، بخلاف الحَضَرى ، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا؛ ظن النسق (لجهله) معيبًا [1] .

محسنات الوصل :

ومن محسنات الوصل [2] تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية ، وفى المُضِىّ والمضارعة [3] إلا لمانع؛ كما إذا أريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت ؛ كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو، وقلت : « قام زيد ، وعمرو قاعد». كما سبق[4].

---

(١) من الوصل للجامع الخيالى قول الأرَجانى :

فبتُّ من وصلك فى لذة ... حتى جلا الصبحُ مُحياه

والنجم قد أطبق أجفانه ... والنوم قد أطلق أسراه

والليلُ سيفُ الفجر فى فرقه ... يقتله والديك ينعاه

وقول الشاعر :

أعزُّ مكانٍ فى الدُّنى سرجُ سابح ... وخير جليس فى الزمان كتابُ

(٢) حسن الوصل فى ذلك لا ينافى أنه واجب بلاغةً عند اقتضاء الحال له فإنه إذا كان المقام للثبوت فى الجملتين وجب تناسبهما فى الاسمية ، وإذا كان للتجدد وجب تناسبهما فى الفعلية ؛ لأن ما يجب بلاغةً يستند أكثره إلى التحسين ؛ ولهذا كان كل ما وجب لغةً وجب بلاغةً من غير عكس ، وقيل : إن ذلك من الحسن البديعى ؛ لأن محله عند قصد النسبة فى الجملتين فى ضمن أى خصوصية كانت ، فيكون التناسب جائزًا لا واجبًا .

(٣) من تناسبهما فى الاسمية قول الشاعر :

أسودٌ إذا ما أبدت الحربُ نابها ... وفى سائر الدهر الغيوث المواطر

ومن تناسبهما فى المضىّ قول الشاعر :

أعْطيتَ حتى تركت الريحَ حاسرة ... وجُدتَ حتى كأن الغيثَ لم يَجُدِ

ومن تناسبهما فى المضارعة قول الشاعر :

نروح ونغدو لحاجاتنا ... وحاجةُ مَن عاشَ لا تنقضى

(٤) فى الكلام على اسمية الجملة وفعليتها فى باب المسند ، ومن ذلك قوله تعالى : آية ١٧٨ سورة آل عمران: ﴿ ولا يحسبنَّ الذينَ كفرُوا أنَّما نُملى لهم خيرٌ لأنفسهم إنما نملى لهم =

فروق الجملة الحالية :

ومما يتصل بهذا الباب القول فى الجملة إذا وقعت حالاً منتقلة[1] فإنها تجىء تارةً بالواو ، وتارةً بغير الواو[2] فنقول :

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لوجوه :

الأول : أن إعرابها ليس بتَبَع [3] ؛ وما ليس إعرابه بتبع لا يدخله الواو ، وهذه وإن كانت تسمى واوَ الحال فإن أصلها العطف .

= ليزدادُوا إثمًا ولهمْ عذاب مهين﴾، وقوله آية٨٧ سورة البقرة: ﴿ففريقًا كذَّبتم وفريقًا تقتلون﴾.

• ومن محسنات الوصل أيضًا التناسب فى الإطلاق والتقييد ، والتناسب فى الإطلاق كثير ، أما التناسب فى التقييد؛ فمنه قول الشاعر :

دنوت تواضعًا وعلوت مجداً فشأناك انحدار وارتفاع

وقول الآخر :

تنام عينى وعين الليل ساهرة وتستحيل وصبغ الليل لم يَحُلِ

(١) يريد بها الحال المؤسِّسة ، وكان الواجبُ أن يقولَ مؤسسة بدل المنتقلة لأن الحال تنقسم باعتبارٍ إلى لازمة ومنتقلة ، كقـولك « خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها » ، و « جاء زيد يضحك » . وباعتبار آخر إلى مؤسسة ومؤكِّدة ؛ كقولك « جاء زيد راكبًا » و « هو الحق لا ريب فيه » والحال المؤسـسة هى التى أصلها أن تكون بغير واو منتقلة كـانت أو لازمة ، والحال المؤكدة هى التى يمتنع الواو فيها .

(٢) ذكر بعض مؤلفى عصـرنا أن الحال يجىء كذلك على مقتضى أحكـامه النحوية ؛ فلا يصح الاشتغال به فى هذا العلم ، والحقُّ أن ذلك قد يجرى على مقتضى مقامات يجب بها بلاغةً ما لا يجب نحواً ؛ فكل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواقع فهذا كما ذكر عبد القاهر لأنك عمـدت إلى الفعل الواقع فى صـدرها فضـممتـه إلى الفعل الأول فى إثبـات واحد ؛ كـقولك: «جاءنى زيد يسـرع »؛ فهو بمنزلة قـولك « جاءنى زيد مـسرعًا»، وهذا بخلاف كل جـملة وقعت حالاً ثم اقتضت الواو ، فإنها لا تكون إلا حيث تريد أن تستأنف بها خبراً ، ولا تقصد أن تضمها إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، وهذا إنما يكون عند قصد الاهتمام بها أو إزالة شك أو إنكار، أو نحو ذلك .

(٣) يريد تبعية عطف النسق؛ لأنها هى التى تقتضى الواو؛ بخلاف تبعية غيرها كالنعت.

الثانى : أن الحال فى المعنى حُكمٌ على ذى الحـال؛ كالخبر بالنسبـة إلى المبتدأ ، إلا أن الفـرق بينه وبينهـا أن الحكم به يحـصل بالأصالـة لا فى ضمن شىء آخـر ، والحكم بها إنما يحـصل فى ضمن غيرها ؛ فـإن الركوب مثلا فى قـولنا : « جاء زيد راكـبًا » محكوم به على زيـد لكن لا بالأصالة بل بالتـبـعيـة ؛ بأن وُصِلَ بالمجىء ، وجُعل قيدًا له ، بخلافه فى قولنا : « زيد راكب » .

الثالث : أنها فى الحقيقة وصفٌ لذى الحـال ؛ فلا يدخلها الواو كالنعت؛ فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ، ولكن خُولف هذا الأصل فيها إذا كانت جملة ؛ لأنه بالنظر من حيث هى جملة[١] مستقلة بالإفادة ، فتحتاج إلى ما يربطها بما جُعلتْ حالا عنه ، وكل واحـد من الضمـير والواو صالح للـربط ، والأصل للضمـير[٢]؛ بدليل الاقتصـار عليه فى الحال المفردة والخبـر والنعت .وإذا تمهد هذا فنقول : **الجملة التى تقع حالا ضربان : خالية عن ضمير ما تقع حالا عنه ، وغير خالية :**

أما الأول : فيجب أن تكون بالواو؛ لئـلا تصير منقطعة عنه غـير مرتبطة به ، وكل جملة خاليـة عن ضمير ما يجوز أن يُنتـصَبَ عنه حالٌ ؛ يصح أن تقع حالاً عنه إذا كانت مع الواو ، إلا المُصدَّرة بالمضارع المثبت، كقولك:« جاء زيد ويتكلم عمرو » على أن يكون « ويتكلم عمـرو » حالاً عن زيد؛ لما سيأتى أن ارتبـاط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده .

وأما الثانية : فـتارةً يجب أن تـكون بالواو ، وتارة يمتنع ذلك ، وتارة يتـرجح أحدهما ، وتارة يستوى الأمران ، والواو غير مُنافٍ للضمير فى إفادة الربط[٣]؛ فتعيَّن التنبيه على أسباب الاختلاف ؛ فنقول :

الجملة إن كـانت فعلية والفـعل مضارع مثـبت امْتنع الواو؛ كقـوله تعالى[٤] :

---

(١) أى لا حال .

(٢)يعنى فى نظر البلغاء ؛ فلا يُعْدَل عنه إلا لنكتة تدعو إلى زيادة ارتبـاط الحال بصاحبها؛ كقـصد الاهتمـام أو نحوه ، فيـؤتَى بها عند ذلك جـملةً مسـتقلة وتربـط بالواو وحدها أو مع الضمير ، أما النحاة فيستوى عندهم الحال المفردة والجملة المرتبطة بالضمير والواو .

(٣) لأنه يجوز الربط بهما معًا ؛ كقولك : « جاء زيد وهو يضحك » .

(٤) آية ١١٠ سورة الأنعام .

﴿ونَذرهمْ فى طُغيانهم يعمهون﴾، وقوله: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾[1] وقوله: ﴿وسيُجنبها الأتْقى الذى يؤتى مالَه يتزكى ﴾[2]لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة[3] مقارن لما جُعلتْ قيدًا له[4]، والمضارع المثبت كذلك . أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلأنه فعل مثبت ، والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مرّ[5] . وأما دلالته على المقارنة فلكونه مضارعاً[6] فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة ، وبهذا امتنع نحو: «جاء زيد ويتكلم عمرو » كما مر ، وأمَّا ما جاء من نحو قول بعض العرب « قمت وأصكُّ عينه أو وجهه »، وقول عبد الله بن همَّام السَّلولى :

فلمَّا خشيتُ أظافيرَهمْ   نجوتُ وأرْهَنُهُمْ مالكاً[7]

فقيل : هو على حذف المبتدأ ؛ أى أصُكُّ عينه وأنا أرهنهم ، وقيل : الأول شاذ والثانى ضرورة ، وقال الشيخ عبد القاهر[8] : ليست الواو فيهما للحال بل هى

---

(١) آية ٦ سورة المدثر برفع تستكثر ، وقرىء بجزمه على أنه بدل اشتمال لا حال .

(٢) آية ١٧ و ١٨ سورة الليل .

(٣) هذا مبنى على جعله أصل الكلام هنا فى الحال المنتقلة ، والحق كما سبق أنه فى الحال المؤسسة منتقلةً كانت أو لازمة .

(٤) ما جعلت قيدًا له هو العامل .

(٥) فى الكلام على أحوال المسند ، ودلالته على الحصول بكونه مثبتًا ، وعلى التجديد بكونه فعلا ،والمراد بالتجدد: حصوله بعد أن لم يكن . كما سبق .

(٦) لأن المضارع يدل على الحال فيدل على تلك المقارنة ، وقد رُدَّ هذا بأن تلك المقارنة معناها مقارنة الحال لزمان عاملها ماضيًا كان أو حالاً أو استقبالاً . وهذا غير دلالة المضارع على الحال ، والحق أن هذه النكتة (على طولها ومع ورود هذا عليها) نكتة نحوية لا يصح ذكرها فى هذا العلم وقد سبقت نكتة ذلك بلاغةً عن عبد القاهر من أنك لا تقول « جاءنى زيد يسرع » إلا وأنت تريد أن تضم الفعلين فى إثبات واحد . ولا تُعْنَى بالحال كما تعنى بها فى قولك « جاءنى زيد وهو يسرع » وهذا لا يمنع أن يكون أقوى فى الإثبات من قولك « جاءنى زيد مسرعًا » .

(٧) الأظافير : جمع أظفار جمع ظفر، وهذا كناية عن خوفه من تمكنهم منه . وكان عبيد الله بن زياد توعده فهرب منه إلى الشام ، ومالك : هو عريفه الوارد فى قوله بعد هذا البيت :

عريفًا مقيمًا بدار الهوانِ   أهْوَن علىَّ به هالكا

(٨) ١٢٦ - دلائل الإعجاز .

للعطف ، وأصك وأرهن؛ بمعنى: صككت ورهنت . ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكيا الحال في أحد الخبرين، ويدعا الآخر على أصله كما في قوله :

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبنى فمضيتُ ثمّت قلت لا يَعنينى[١]

يبين ذلك أن الفاء قد تجيء مكان الواو في مثله ، كما في خبر عبد الله بن عَتيك، فإنه ذكر دخوله على أبي رافع اليهودي حصنه ثم قال : فانتهيتُ إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أين هو من البيت ، قلت : أبا رافع ، قال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهشٌ . فإن قوله « فأضربه » مضارع عطفه بالفاء على ماض ؛ لأنه في المعنى ماض .

وإن كان الفعل مضارعاً منفياً فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح ؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعًا ، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفيّا[٢] أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان ﴿ فاستقيما ولا تتَّبعانِ ﴾ بتخفيف النون [٣] وقول بعض العرب : « كنت ولا أخشى بالذيب » ، وقول مسكين الدَّارميّ :

أكسبتْه الورَقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعَى لأب[٤]

وقول مالك بن رفيع وكانَ قد جنَى جنايةً فطلبه مُصْعَبُ بن الزبير :

---

(١) هو لعميرة بن جابر ، وقد سبق في الكلام على تعريف المسند إليه باللام في الجزء الأول ، ومحل الشاهد هنا قوله « أمر » بالمضارع مع قوله « مضيت » بالماضي .

(٢) هذه النكتة ضعيفة أيضاً كنكتة المضارع المثبت ، والحق أن المضارع المنفي كالمضارع المثبت في امتناع دخول الواو كما هو مذهب جمهور النحاة ، وقد خالفهم الزمخشري في ذلك ، والجمهور يؤولون ما ورد بالواو من المنفي كتأويل المثبت ، وإذا جرينا على مذهب الزمخشري فنكتته أن حرف النفي أبعده عن الدخول مع الفعل الأول في إثبات واحد .

(٣) آية ٨٩ سورة يونس . أما بتشديدها فهو نهيٌ معطوفٌ على ما قبله ، والحق أن الواو مع التخفيف للعطف أيضًا ؛ لأنه نفي في معنى النهي ، ولا يصح أن تكون لحال؛ لأنها تكون حالاً مؤكِّدة، وقد سبق أنها لا يصح دخول الواو عليها .

(٤) الورق : المال من الدراهم ويُجمع على أوراق ، وقد وُصف بالجمع في البيت كما يقال: « الدرهم البيض »؛ لتعدده في المعنى . يعني أنه أكسبه نسبًا معروفًا بعد أن كان مجهولاً.

بَغاني مُصعَبٌ وبنو أبيـــــه   فأين أحيدُ عنهم لا أحيـــدُ
أقادُوا من دمِي وتوعَّـــدوني   وكنتُ وما يُنَهْنِهُني الوعيـدُ[1]

وأما مجيئه بغير واو فكقوله تعالى[2] : ﴿ ومَا لنَا لا نُؤمنُ بالله ﴾ .

وقول عكرِشَة العبسي :

مضَوا لا يريدون الرواحَ وغـــالهمْ   من الدهر أسبابٌ جرَينَ على قدر[3]

وقول خالد بن يزيد بن معاوية :

لو أن قومًا لارتفاع قبيلـــةٍ   دخلوا السماءَ دخلتُها لا أُحجَب[4]

وقول الأعشى :

أتينا أصبهـــانَ فهزَّلَتنـــا   وكنَّا قبل ذلك في نعيـــم
وكان سفاهةً مني وجهْـــلا   مَسيرى لا أسير إلى حمِيم[5]

كأنه قال : وكان سفاهةً مني وجهلاً أن سِرْتُ غيرَ سائر إلى حميم .

وإن كان مـاضيًا لفظًا أو مـعنًى فكذلك يجوز الأمران من غـير ترجـيح . أما

---

(١) قوله « أحيـد » بمعنى أنتحى وأنجو منهم ، وقوله « أقـادوا من دمى » بمعنى قتلوا بدل قتيلهم ، وقوله « ينهنهنى » بمعنى يزجرنى ، والشاهد فى قوله : [وما ينهنهنى الوعـــيد]

(٢) آية ٨٤ سورة المائدة .

(٣) هو لأبى شغب عكرشة العبسى من شعر له فى رثاء ابنه شغب ، وقبله :

سقى الله أجداثًا ورائى تركتها   بحاضر قنَّسرين من سبل القطر

الرّواح :الرجـوع آخـر النهار والمراد به هـنا مطلق الرجـــوع ، وقـوله « غـالهم » بمعنى أهلكهم ، والقدر مـصدر « قدرته قدراً » بمعنى قَدّرته تقـديراً ، أى جرين على أسبـاب مقدرة . والشاهد فى قوله : « لا يريدون الرواح » .

(٤) قوله « لارتفاع قبـيلة » تعليل لقوله « دخلوا السماء » والشاهد فى قـوله « دخلتها لا أحجب » .

(٥) هما لعبـد الرحمن بن عبد الله المعـروف بأعشى هَمْدان ، وكان قد صـحب عباد بن ورقاء إلى أصبهان فلم يحمد صحبـته ، وقوله « هزلتنا » بمعنى أضعفتنا ، والحميم : الصديق . والشاهد فى قوله « لا أسير إلى حميم » وهو حال من ياء المتكلم .

مجيئـه بالواو فكقوله تعالى حكاية(1) : ﴿ أنَّى يكون لى غـلامٌ وقـد بلغنى الكِبَرُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أنَّى يكون لى غلامٌ وكانت امرأتِى عاقرًا ﴾(2).

وقول امرىء القيس :

أيقتلنى وقد شـــعفْتُ فؤادَها

كما شعف المهنوءةَ الرّجلُ الطالى(3)

وقوله :

فجئتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثيابها   لَدَى السِّتْرِ إلا لبْسَةَ المتفضّلِ(4) .

وقوله تعالى(5) ﴿ قـال أُوْحِيَ إلىَّ ولمْ يُوحَ إليهِ شىءٌ ﴾ وقـوله : ﴿ أنَّى يكونُ لى غلامٌ ولمْ يمسسنى بشرٌ ﴾ (6) . وقول كعب :

لا تأخذنِّى بأقوال الوشاة ولمْ   أُذنبْ وإن كثرتْ فىَّ الأقاويلُ(7)

وقوله تعالى(8) : ﴿ أمْ حسبْتم أنْ تدخلوا الجنة ولـمَّا يأتكمْ مَثل الذين خَلوْا من قبْلكم ﴾ . وقول الشاعر :

---

(1) آية 40 سورة آل عمران .

(2) آية 8 سوزة مريم .

(3) هو لحندج بن حُجْر المعروف بامـرىء القيس ، وقوله « شعـفت فؤادها » بمعنى غلب حبهـا لى على قلبها وخالطه ، وشعـفة القلب : رأسه ، والمهنوءة : المطلية بالقطران . وشعـفها بمعنى طلاها ، والمعنى: أن حـبهـا له بلغ مـا يبلغ القطران من الناقـة المهنوءة ، فإنه يسـرى فى جسمها حتى يوجد طعمه فى لحمها ، والشاهد فى قوله « وقد شعفت » .

(4) هو لامرىء القيس أيضًا ، وقوله « نضت » بمعنى نزعت ، والمتفضل: الذى يبقى فى ثوب واحد لينام أو يعمل عملاً ، والشاهد فى قوله « قد نضت » .

(5) آية 93 سورة الأنعام . وهذه الآية وما بعـدها من أمثلة الماضى معنًى ؛ وهو المضارع المنفى بلم ولما .

(6) آية 20 سورة مريم .

(7) هو لكعب بن زهير ، والوشـاة : جمع واشٍ وهو النمام ، والأقاويل : جـمع أقوال وهى جمع قول . والشاهد فى قوله « ولم أذنب وإن كثرت » .

(8) آية 214 سورة البقرة .

بانت قطام ولمّا يحظَ ذو مِقَــــةٍ   منها بِوَصْلٍ ولا إنجاز ميعاد (١)

وأما مجيئه بلا واو فكقوله تعالى: ﴿ أو جاءوكُمْ حصرتْ صدُورهُمْ ﴾ (٢) .

وقول الشاعر :

وإنى لتعرونـــــى لذكراك هِزَّةٌ   كما انتفَض العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ (٣)

وقوله :

أتيناكمُ قد عمَّكم حذرُ العِــدَى   فنلتم بنا أمْنًا و لم تعدَموا نصرا (٤)

وقوله :

متى أرى الصبحَ قد لاحتْ مخايلهُ   والليلَ قد مُزِّقَتْ عنه السرابيل(٥)

وكقوله تعالى: ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضْلٍ لم يمسسهمْ سوءٌ ﴾ (٦) .

وقوله : ﴿ وردَّ الله الذين كـفروا بغيْظهم لم ينالُوا خـيراً ﴾(٧) . وقول امرىء القيس :

فأدركَ لم يَجْهَدْ ولم يَثْنِ شأوه(٨)

---

(١) لا يُعرف قـائله . وقطام : اسم محبـوبته ، والمقة : مـصدر وَمَقَهُ يمقه ومْقًا ومـقة » بمعنى أحبه . والشاهد فى قوله : ولما يحظ .

(٢) آية ٩٠ سورة النساء .

(٣) هو لعـبد الله بن مـسلم المعروف بأبى صـخر الهُذلى ، والهـزة : بكسر الهـاء: اسم الهيئة من « هزّ » . والشاهد فى قوله « بلله القطر » .

(٤) لا يُعـرف قائله ، والحـذر: الخوف . وإضـافتـه إلى العدى من إضـافة المصـدر إلى المفعول. والعدى: الأعداء . والشاهد فى قوله « قد عمكم » .

(٥) هو لحندج بن حندج المرّى ، ومخـايل الصبح : طلائعه ، والسرابيل : جـمع سربال وهو القميص؛ استعيرت لظلام الليل . والشاهد فى قوله « قد لاحت ، وقد مزقت » .

(٦) آية ١٧٤ سورة آل عمران .

(٧) آية ٢٥ سورة الأحزاب .

(٨) هو لحندج بن حجر المعروف بامرىء القيس من قوله :

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه   يمر كخذروف الوليد المثقب

يصف بذلك فـرسه . والشأو : الطلق ، والخـذروف : الدوارة التى يلعب بهـا الصبى ، والمعنى: أنه يدرك طريدته بغير مشقة فى أول شأوه . والشاهد فى قوله « لم يجهد » .

وقول زهير :

كأن فُتاتَ العِهْنِ فى كُلِّ منزل نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحَطَّمِ(١)

والسبب فى أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتًا دلالتُه على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً مُثْبَتًا ، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضيًا(٢) لهذا اشترط أن يكون مع«قد» ظاهرةً أو مقدَّرةً حتى تقرِّبه إلى الحال فيصح وقوعه حالا ، وظاهرُ هذا يقتضى وجوبَ الواو فى المنفىِّ لانتفاء المعنيين(٣) لكنه لم يجب فيه بل كان مثله ؛ أما المنفى بلمَّا فلأنها للاستغراق(٤) وأما المنفىُّ بغيرها فإنه لما دل على انتفاء متقدم(٥) وكان الأصل استمرار ذلك(٦) حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه(٧) بخلاف المثبت فإنَّ وضع الفعل على إفادة التجدد(٨) وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود كما بين فى غير هذا العلم(٩) .

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجُوز فيها الأمران ، ومجيءُ الواو أَوْلى؛ أما الأول(١٠) فلعكس ما ذكرناه فى المصَدَّرة بالماضى المثبت(١١) ؛ فمجيء الواو كقوله

---

(١) الفتات: اسم لما انفت وتقطع من الشىء ، والعهن : الصوف المصبوغ ، والفنا : عنب الثعلب . شبه فتات الصوف المصبوغ الذى زينت به الهوادج بحَبِّ الفَنَا فى حمرته قبل تحطيمه ؛ لأنه إذا حطم تزول حمرته ، والشاهد فى قوله « لم يحطم » .

(٢) هذه النكتة ضعيفة كما سبق ، والحق أن دخول « قد » أو حرف النفى على الماضى أبعده عن دخوله مع الفعل الأول فى إثبات واحد .

(٣) هما الدلالة على حصول صفة غير ثابتة ، والدلالة على المقارنة .

(٤) يعنى به امتداد النفى من زمن الانتفاء إلى زمن التكلم .

(٥) أى على زمن التكلم . (٦) أى استمرار الانتفاء .

(٧) بعدم ذكر قرينة تدل على الانقطاع ؛ كقولك: « لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم» . (٨) أى من غير أن يكون الأصل استمراره .

(٩) بيانه أن استمرار الوجود عبارة عن وجود عَقيبَ وجود ، أو لا بد للوجود الحادث من سبب ، أما استمرار العدم فهو عدم لا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود ،ويكون الأصل فيه الاستمرار عند الإطلاق . (١٠) هو جواز الأمرين .

(١١) عكس ذلك هو أن الجملة الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة ، ولا تدل على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام ، وقد سبق بيان ضعف هذه النكتة .

تعالى : ﴿ فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتمْ تعلمون ﴾[1] وقوله : ﴿ ولا تُباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد ﴾[2].

وقول امرئ القيس :

أيقتُلنى والمَشرفِىُّ مضاجعى ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوالِ[3]

وقوله :

ليالىَ يدعونى الهوى فأجيبه وأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إلىَّ رَوان[4]

والخلوُّ منها كما رواه سيبويه « كلَّمتُه فوه إلى فىَّ ، ورجع عَوْدُه على بدئه » بالرفع[5]. وما أنشده أبو على فى الإغفال :

ولولا جَنانُ الليل ما آب عامرٌ إلى جَعْفرٍ سرباله لم يُمزَّق[6]

وقول الآخر :

ما بالُ عينك دمعها لا يَرقأ ؟! [7]

وقول الآخر :

ثم راحوا عبق المسك بهم[8]

---

(١) آية ٢٢ سورة البقرة . (٢) آية ١٨٧ سورة البقرة .

(٣) انظر ص ٤٦ ، والشاهد فى قوله « والمشرفىّ مضاجعى » .

(٤) هو لامرىء القيس أيضًا ، والروانى: جمع رانية وهن مديمات النظر ، والجار والمجرور قبله متعلق به ، الشاهد فى قوله « وأعين من أهوى إلى روان » .

(٥) أما النصب وهو « فاه إلى فى ، وعوده إلى بدئه » فيكون الحال فيه مفردًا لا جملة ؛ لأنه يكون كل من « فاه وعَوْده » هو الحال .

(٦) هو لسلامة بن جندل ، وجنان الليل : ظلمته ، والسربال : القميص وقد استعاره لنفس عامر أو هو كناية . يعنى أنه لولا ظلمة الليل لقتل ، والشاهد فى قوله: «سرباله لم يمزق» .

(٧) لا يُعلم قائله ، والبال : الحال ، وقوله : « لا يرقأ » مأخوذ من : « رقأ الدمع أو الدم » جَفَّ وانقطع . والشاهد فى قوله « دمعها لا يرقأ» .

(٨) هو من قول عمرو بن العبد المعروف بطرفة :

ثم رَاحوا عبَق المسك بهم يُلحفونَ الأرضَ هدَّاب الأزْر

والعبق : مصدر « عبق » بمعنى فاحت رائحته ، وهداب الأزر : ما استرسل منها إلى الأرض فتكون لها كلحاف وغطاء ، والشاهد فى قوله « عبق المسك بهم » . وقبل البيت :

فإذا ما شربوها وانتشوا وهبوا كل أُمونٍ وطِمْر

وأما الثانى[1] ؛ فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة[2] فتحسن زيادة رابط ليتأكد الربط .

وقال الشيخ عبد القاهر[3]: « إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجبَ الواو؛ كقولك : « جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع »، ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير؛ بأن يقال « جاءنى زيد يسرع أو مسرعاً »؛ فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال ، فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط فتجب الواو » . وقال أيضاً : إنْ جعلَ نحو « على كتفه سيف »[4] (بتقديم الظرف) حالاً عن شيء ، كما فى قولنا « جاء زيد على كتفه سيف »؛ كثر فيها أن تجيء بغير واو ، كقول بشار :

إذا أنكرتْنى بلدةٌ أو نكرتها خرَجتُ مع البازى علىَّ سوادُ[5]

يعنى : علىَّ بقية من الليل . وقول أبى الصَّلتِ عبد الله الثقفى يمدح ابن ذى يزن : واشرب هنيئاً عليك التاج مرتفِقاً فى رأس غُمدانَ داراً منك محلالا[6]

---

(١) هو كون مجيء الواو أوْلى .

(٢) المهم فى هذه النكتة هو ظهور قصد الاستئناف فى الجملة الاسمية؛ أما دلالتها على الثبوت فلا شأن له فى ذلك كما سبق .

(٣) ١٣٣ - دلائل الإعجاز .

(٤) نحوه كل جملة اسمية خبرها جارٌ ومجرور ومتقدم .

(٥) قوله « أنكرتنى أو نكرتها » بمعنى كرهتنى أو كرهتها ، والبازى : الباز؛ وهو ضرب من الصقور ، والشاهد فى قوله « علىَّ سواد » ولكن قد يقال : إن خروجه مع الباز كناية عن تبكيره ؛ وعلى هذا تكون جملة « علىَّ سواد » حالاً مؤكِّدة ، وقد سبق أن أصل الكلام فى الحال المؤسسة .

(٦) هو لأبى الصلت عبد الله بن أبى ربيعة الثقفى ، وقيل : إنه لأمية ابنه ، والأقرب أنه لأبيه ، والمرتفق : الواقف الثابت الدائم أو المتكيء ، وداراً : منصوب به على الظرفية ، وغمدان: قصر باليمن يشمل على دور قصور تحلها ملوكه ، ومحلالاً : بمعنى كثير حلولها لكرم صاحبها . والشاهد فى قوله « عليك التاج » . والخطاب لسيف بن ذى يزن ، وهو الذى أخرج الحبشة من اليمن .

وقول الآخر :

لقد صُيِّرَتْ للذل أعـــواد منبرٍ   تقوم عليها فى يديك قضيبُ[1]

ثم قال[2] : والوجه أن يقـدر الاسم فى الأمثلة مـرتفعًا بالظرف ؛ فـإنه جائز باتفاق من صاحب الكتاب وأبى الحسن[3] لاعتماده على ما قبله[4] ثم اختار أن يكون الظرف هنا خاصة فى تقدير اسم فـاعل ، وجوَّز أيضًا أن يكون فى تقـدير فعل ماض مع « قد » ، ومنع أن يكون فى تقـدير فعل مضارع ، ولعله إنما اخـتار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال حـينئذ إلى أصلها فى الإفراد ، ولهذا كثر مجـيئها بلا واو ، وإنما جوَّز التقدير بفـعل ماض أيضًا لمجيئها بالواو قليلاً ، وإنما منع التقـدير بفعل مضارع ؛ لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو[5] .

ثم قال[6] : وربما يحسن مجيء الاسـمية بلا واو لدخول حـرف على المبتدأ ؛ كما في قوله :

فقلتُ عَسَى أنْ تُبْصرينى كأنما   بَنِيَّ حوالَيَّ الأُسُود الحوارد[7]

فإنه لولا دخول « كأن » عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو ؛ كقولك : عسى أن تبصرينى وبنيَّ حواليَّ الأسود .

---

(١) هو لأبى وائلة بن خليـفة السدوسى فى هجـاء عبد الملك بن المهلب . والقـضيب : السيف أو الغصن المقطوع . والشاهد فى قوله « فى يديك قضيب » .

(٢) ١٤٤ - دلائل الإعجاز .

(٣) صاحب الكتاب : سيـبويه ، وأبو الحسن : هو سعيد بن مسـعدة المعروف بالأخفش الأوسط .

(٤) ما قبله هو صاحب الحال ؛ لأن الظرف يكون على هذا متعلقًا بمحذوف منصوب على الحالية ؛ فيعتمد على صاحبه اعتماد الصفة على موصوفها .

(٥) الحق أنه يجوز تقديره بالمضارع ؛ لأنه لا فرق بينه وبين المفرد فى امتناع الواو .

(٦) ١٤٠ - دلائل الإعجاز .

(٧) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق يخاطب امـرأة عذلته فى اعتنائه ببنيه ، وقيل : إنه يقـول ذلك لامـرأته حين قـالت له : ليس لك ولد ، وإن متَّ ورثك قـومك . والحـوارد : الغضاب جمع حارد ، والشاهد فى قوله « كأنما بنى حوالى إلخ » وحوالى من « بنى » .

ثم قال [١] : وشبيه بهذا أن تقع حالاً بعقب المفرد فيلطف مكانها[٢] بخلاف ما لو أفردت[٣] كقول ابن الرومى :

والله يبقيكَ لنا سالما بُرداك تبجيلٌ وتعظيمُ[٤]

فإنه لو قال « والله يبقيك لنا برداك تبجيل »؛ لم يحسن .

هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرة مقدَّمة عليها؛ فإن كان كذلك نحو: « جاء رجل وعلى كتفه سيف »؛ وجب الواو لئلا تشتبه بالنعت :

وأما نحو قوله تعالى[٥] : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم ﴾ فقال السكاكى[٦] : الوجه فيه عندى هو أن ﴿ ولها كتاب معلوم ﴾ حال لقرية لكونها فى حكم الموصوف نازلة منزلة « وما أهلكنا قرية من القرى » لا وصف ، وحمله على الوصف سهوٌ لا خطأ ، ولا عيب فى السهو للإنسان ولا ذام ، والسهو ما يتنبه له صاحبه بأدنى تنبيه ، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه أو يتنبه ولكن بعد تعب . وكأنه عرَّض بالزمخشرى حيث قال فى تفسيره ﴿ لها كتاب ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ،

---

(١) ١٤٠ - دلائل الإعجاز . (٢) أى مكان الاسمية بلا واو .

(٣) يعنى لم تقع عقب مفرد .

(٤) هو لعلى بن العباس المعروف بابن الرومى ، والبرد : فى الأصل: ثوب مخطط ، وقد ثناه هنا باعتبار لفظ التبجيل والتعظيم وإن كان معناهما واحداً ، وهو يدعو لممدوحه أن يبقى سالماً مشتملا عليه ذلك اشتمال البرد على لابسه . والشاهد فى قوله سالمًا برداك تبجيل وتعظيم؛ لأن الأول « حال مفرد » ، والثانى « جملة اسمية » من غير واو لوقوعها عقبه . هذا والحق أن طريقة عبد القاهر فى الجملة الاسمية تنظر إليها من جهة البلاغة ، أما تجويز الأمرين فيها على الإطلاق فهو مذهب علماء النحو ، ومثل هذا لا يُعنى به هنا ، بنى عبد القاهر مجىء الواو وتركها فى الجملة الاسمية على قصد الاستئناف وعدمه كما سبق فى الجملة الفعلية ، ولكن الأصل عنده فى الجملة الاسمية أن تكون مبنية على قصد الاستئناف ، وقد أوجب الواو فيها إذا كانت مبتدأة بضمير ذى الحال ؛ لأنها يقصد منها الاستئناف دائماً ، أما غيرها فيجوز أن تأتى على خلاف الأصل فى الجملة الاسمية ، فتكون فى تأويل المفرد ؛ نحو: « كلمته فُوه إلى فِىَّ » وكل هذا يجرى على ما يقتضيه حال المخاطب فى الشك والإنكار وغيرهما .

(٥) آية ٤ سورة الحِجْر (٦) ١٣٥ : المفتاح

والقياس ألاّ يتـوسط الواو بينهما كمـا فى قوله تعالى: ﴿ وما أهلكنا مـن قريةٍ إلا لها منذرونَ﴾[1] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف؛ كما يقال فى الحـــال « جاءنى زيد وعليه ثوب » ، « وجاءنى رجُلٌ وعليه ثوب » ، ثم قال السكاكى[2] :

« مَن عرفَ السـبب فى تقديم الحـال إذا أريد إيقاعـها عن النكرة؛ تنبـه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو فى مثل: « جاءنى رجل وعلى كتفه سيف » ولمزيد جوازه فى قوله عزَّ اســمه :﴿ وما أهلكنا من قـرية إلا ولها كتـاب معـــلوم ﴾ [3] على ما قدَّمتُ .

*واعلم أن السكاكى بنَى كلامه فى الجملة الواقعة حالاً على أصول مضطربة لا يخفى حالها على الفَطِن ، لا سيما إذا أحاط علمًا بما ذكرناه وأتقنه ؛ فآثرنا الإعراض عن نقل كلامه والتعرض لما فيه من الخلل ؛ لئلا يطول الكتاب من غير طائل .

* * *

---

(١) آية ٢٠٨ سورة الشعراء .

(٢) ١٥٠ - المفتاح .

(٣) الحجر : ٤ .

تمرينات على الوصل والفصل

تمرين – ١

(١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين فى قوله :

جزى اللهُ الشدائد كلَّ خير عرفتُ بها عدوِّى مِن صديقى

(٢) لماذا وصل الشاعر بين الجملتين فى قوله :

سافرْ تجد عِوَضًا عمَّن تفارقه وانصَبْ فإن لذيذ العيش فى النَّصَبِ

تمرين – ٢

(١) بَيِّن موضع الوصل والفصل فى قوله تعالى آية ١ ، ٢ سورة الكوثر : ﴿ إنا أعطيْناكَ الكوثر ، فصلِّ لربكِ وانحر ﴾ .

(٢) بين الفصل لكمال الانقطاع ولشبه كمال الاتصال فى قوله الشاعر :

قال لى كيف أنت ؟ قلتُ عليلُ سهرٌ دائم وحُزنٌ طويل

تمرين – ٣

(١) بين سبب الفصل فى موضعيه من قوله تعالى آية ٢ سورة الرعد : ﴿ يُدبِّر الأمرَ يفُصِّلُ الآياتِ لعلكمْ بِلقاء ربِّكم توقِنُون ﴾ .

(٢) لأى جامع وُصِل فى قول الشاعر :

ولستُ بهيَّاب لِمنْ لا يَهابُنى ولستُ أرى للمرء ما لا يرى ليا

تمرين – ٤

(١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين مع كونهما خبريتين فى قوله :

الفقر فيما جاوَزَ الكفافا مَن اتّقى الله رجا وخافا

(٢) مر أبو بكر ﷺ برجل فى يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا

يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا، وقل: ويرحمك الله . فأمره بزيادة « واو » بين لا ، وقوله « يرحمك الله »؛ ليكون وصلاً لا فصلا؛ فما هو السبب فى أمر أبى بكر له بالوصل بين الجملتين ؟ وهل الوصل يجبَ فى ذلك بلاغةً أو نحواً ؟ وهل الجملة الثانية خبر أو إنشاء ؟ .

تمرين - ٥

(١) لماذا فُصل بين الجملتين فى قول الشاعر :

قُمْ للمعلِّم وفِّه التبجيلا   كاد المعلم أن يكون رسولا

(٢) بيِّن سبب الوصل والفصل فى قوله تعالى آية ١١ ، ١٢ ، ١٣ سورة المزمل ﴿ واصبر على ما يقولون واهجرهم هجراً جميلاً ، وذرنى والمكذِّبين أولى النعمة ومهلهمْ قليلا ، إن لدينا أنكالاً وجحيمًا وطعامًا ذا غُصَّةٍ وعذابًا أليمًا ﴾ .

تمرين - ٦

(١) بين موضع الوصل للتناسب فى الاسمية والفعلية ، ولِمَ وصل مع عدمه فى قوله تعالى آية ١١ سورة سبأ: ﴿ ولسليمان الريح غدوها شهرٌ ورواحُها شهرٌ وأسلنا له عينَ القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير ﴾ . وبين لِمَ فُصل فيه الحال أيضًا ؟ .

(٢) لماذا أتت الجملة الحالية من غير واو فى قول الشاعر :

ألا ليتَ شعرى هَلْ أبيتنَّ ليلةً   بمكة حولى إذْخِرٌ وجليلُ

(٣) لماذا عطف « يذبحون » فى قوله تعالى : آية ٦ سورة إبراهيم: ﴿ وإذْ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجاكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب ويذبِّحون أبناءكم ويستحيون نَساءكم ﴾ ولم يعطف فى قوله تعالى آية ٤٩ سورة البقرة ﴿ وإذ نجَّيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ ؟ .

* * *

الباب الثامن
القول فى الإيجاز والإطناب والمساواة

تعريف السكاكى للإيجاز والإطناب والمساواة :

قال السكاكى[1] : «أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيَّين[2] لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق[3] والبناء على شىء عرفى[4] مثل جعْل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم فى التأدية للمعانى فيما بينهم - ولا بد من الاعتراف بذلك[5] - مَقيسًا عليه[6] ولنُسمِّه «متعارَف الأوساط» وأنه فى باب البلاغة لا يُحْمَد منهم ولا يُذَمُّ .

فالإيجاز : هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط[7] ، **والإطناب**: هو أداؤه بأكثر من عباراته ، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل »[8] ثم قال[9] : « الاختصار لكونه من الأمور النسبية يُرجَع فى بيان

---

(١) ١٥٠ - المفتاح .

(٢) إنما كانا نسبيين؛ لأن إيجاز الكلام إنما هو بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وإطنابه إنما هو بالنسبة إلى كلام أنقص منه ، وكذلك المساواة نسبية أيضًا .

(٣) يعنى بالتحقيق التعيين ، وإنما لم يتيسر الكلام فيهما إلا بتركه ؛ لأنه لما كان ذلك شأنهما لم يمكن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز ومقدار منه للإطناب ، فرُبَّ كلام موجز يكون مطنبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس .

(٤) أى وإلا بالبناء على شىء عرفى وهو ما يعرفه أهل العرف فى الجملة ؛ لأن هذا أقرب شىء يُرجع إليه فى مثل ذلك .

(٥) جملة معترضة ، أى ولا بد من الاعتراف بكلام الأوساط لأن أكثر الناس منهم ، وأوساط الناس هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطُّوا إلى حال الفهاهة ، فيكون كلامهم صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال فى الكلام .

(٦) أما المقيس فهو الإيجاز والإطناب ، ولا شك أن قياسهما بذلك يعينهما فى الجملة؛ لانضباطه وقلة التفاوت فيه .

(٧) يسمى الإيجاز باسم الإشارة فى بعض كتب البلاغة .

(٨) لم يذكر تعريف المساواة لأنها على ذلك تكون عبارةً عن متعارف الأوساط ، وهو يرى أنه لا فضيلة له لأنه لا يحمد ولا يذم ، فما يحصل من البليغ مساويًا له لا يكون بليغًا مثله لعدم اشتماله على نكتة يعتد بها ، وقيل : إن المساواة من البليغ تعد بليغة إذا اقتضاها المقام بأن يكون من يخاطبه من الأوساط . والحق أنه لا يعتد بمثل ذلك كما سيأتى .

(٩) ١٥٦ - المفتاح .

دعواه[١] إلى ما سبق تارة ، وإلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذُكر أُخرى[٢] . وفيه نظر ؛ لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضى ألاّ يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفى[٣] ثم البناء على متعارف الأوساط والبسط الذى يكون المقصود جديراً به ردٌّ إلى جهالة[٤] فكيف يصلح للتعريف ؟! .

تعريف الخطيب :

والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى : هو تأدية الأصل المراد[٥] بلفظ مساوٍ له[٦] أو ناقص عنه وافٍ ، أو زائد عليه لفائدة ، والمراد **بالمساواة** أن

---

(١) أى مسماه ، مأخوذ من « دعاه بكذا » بمعنى سماه به .

(٢) هذا عندما يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر؛ كقوله تعالى آية ٤ سورة مريم ﴿ رب إنّى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبًا ﴾ هو إيجاز بالقياس إلى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط ، وليس بإيجاز بالقياس إلى متعارف الأوساط فى ذلك ؛ وهو قولهم « يا ربِّ شِخْتُ » بل هو إطناب بالقياس إليه ، وإنما اعتبر فى ذلك أن يكون أقل ما يقتضيه المقام فى الظاهر ؛ لأنه إذا كان أقل مما يقتضيه تحقيقاً لم يكن بليغًا .

(٣) يعنى أن كونه كذلك لا يقتضى تعسر تحقيق معناه ، وأجيب عنه بأنه لا يريد بذلك تعسر بيان معنى الإيجاز والإطناب لأنه بيّنه بما سبق ،وإنما يريد تعسر تعيين أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب ، وبهذا وجب الرجوع فى بيان معناهما إلى القياس على متعارف الأوساط .

(٤) أجيب عنه بأنه يراد من متعارف الأوساط الكلام الذى تكون فيه الألفاظ على قدر المعانى الأصلية مع صحة الإعراب وعدم مراعاة مقتضى الحال ، ومع هذا لا يكون البناء عليه ردّاً إلى جهالة . أما المعنى الثانى للإيجاز وهو المبنى على البسط المذكور فالظاهر أنه معنى مجازى له، وليس معنى حقيقيًا يراد به ضبط الإيجاز وتمييزه .

(٥) إضافة أصل إلى المراد بيانية ، وأصل المراد هو المعنى الأول الذى يقصد المتكلم به إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات .

(٦) على هذا تكون المساواة داخلة فى المقبول من طرق التعبير عن المعنى ، وقد قيل : إن هذا يخالف ما سبق عن السكاكى من أنها لا تحمد ولا تذم ، والحق أنه لا خلاف بين السكاكى والخطيب فى ذلك ؛ لأن ما ذكره السكاكى هو أنها لا تحمد فى باب البلاغة ، وهذا لا ينافى قبولها من أوساط الناس ؛ ولهذا حكم فيما سبق بأنه لا بد من الاعتراف بكلام هؤلاء الأوساط، والخطيب يعنى بالمقبول من طريق التعبير ما يشمل قبول هذا من الأوساط ، ولا يريد به ما يقبل فى البلاغة فقط .

يكون اللفظ بمقدار أصل المراد؛ لا نـاقصاً عنه بحذف أو غـيره ، كما سـيأتى ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض ، كما سيأتى ·

الإخلال : وقولنا « واف » احـتراز عن الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قـاصراً عن أداء المعنى ؛ كقول عُرْوة بن الورد :

عجبتُ لهمْ إذ يقتلون نفوسَهم ومقتلُهم عند الوغى كان أعْذرا[1]

فإنه أراد « إذ يقتلون نفوسهم فى السلم » ، وقول الحارث بن حِلِّزةَ :

والعيشُ خيرٌ فى ظلا لِ النَّوك ممن عاش كدًّا[2]

فـإنه أراد « العيش الناعـم فى ظلال النوك خيـرٌ من العـيش الشـاق فى ظلال العقل »؛ فأخلَّ كما ترى ·

التطويل والحشو :

وقولنا « لفـائدة » احتراز من شيئـين : أحدهما : **التطويل** ؛ وهو ألاّ يتـعين الزائد فى الكلام ؛ كقوله :

وألْفَى قولها كذباً ومَيْنا[3]

فإن الكذب والمين واحد ·

وثانيهما: ما يشتمل على الحشو ؛ **والحشو** ما يتعين أنه الزائد؛ وهو ضربان : **أحدهما** : ما يفسد المعنى ؛ كقول أبى الطيب :

---

(١) يعنى بقتلهم نفـوسهم: موتهم على فـراشهم جبنًا عن القتـال ، والوغى : الحرب ، وأفـعل التـفضـيل فى قـوله « أعـذرا » ليس على بابه ؛ لأنـه يريد نفى العـذر عنهم فى قـتلهم نفوسهم·

(٢) النوك : الحمق ، والكد : مصدر « كدّ » إذا اشتد فى العمل ·

(٣) هو لعدىّ بن زيد العِبادى من قوله :

وفاجأها وقد جمعتْ جموعًا على أبواب حصن مصلتينَا

وقدَّدتِ الأديم لراهشيْـــــهِ وألفى قولها كـــذبًا ومَيْنا

وقيل : إنه لعدىّ بن الأبرش ، وقوله : « قـددت » بمعنى قطعت ، وضميره للزباء ملكة تَدمُر ، والأديم : الجلد ، والراهشان : عرقان فى باطن الذراع ، والضمير المضاف إليه لجزيمة بن الأبرش ملك الحيرة وقصتهما معـروفة · وقد روى « كذباً مُبينًا » فلا يكون فيه تطويل ، وقيل : إنه لا تطويل فى الرواية الأُولى ؛ لأن القصد منه التأكيد ، والمقام يقتضيه ·

ولا فضلَ فيها للشجاعة والندَى   وصبر الفتى لولا لقاءُ شعوبِ[١]

فإن لفظ « الندى » فيه حشو يفسد المعنى ؛ لأن المعنى أنه لا فضل فى الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح فى الشجاعة[٢] دون الندى ؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلدُ فى الدنيا لم يخش الهلاك فى الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل ، بخلاف باذل ماله ، فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذلُه ؛ ولهذا يقول إذا عوتب فيه : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ أنَّى أثق بالتمتع بهذا المال ؟ وعليه قول طرفة :

فإن كنتَ لا تَسْطِيعُ دفع مَنيتى   فذرْنى أبادرها بما ملكتْ يدى[٣]

وقول مِهيار :

فكلْ إنْ أكلتَ وأَطْعِمْ أخاكَ   فلا الزادُ يبقى ولا الآكلُ[٤]

فلو علم أنه يخلد ثم جاد بماله كان جوده أفضل ، فالشجاعة لولا الموت لم تُحمد ، والندى بالضد ، وأجيب عنه بأن المراد بالندى فى البيت: بذلُ النفس لا بذل المال ؛ كما قال مسلم بن الوليد :

---

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى . والندى : الكرم . وشعوب : عَلَم جنس للمَنية وهى الموت، وقد جر بالكسر لأجل الروى ؛ لأنه مما لا ينصرف فيجر بالفتحة .

(٢) كذلك الصبر لتيقن الصابر زوال المكروه فى العادة على تقدير الخلود : فلا يكون فى صبره فضلٌ أيضًا .

(٣) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة وقبله :

ألا أيهذا اللائمى أحضر الوغى   وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدى ؟

والمنية : الموت ، وقوله « ذرنى أبادرها » بمعنى اتركنى أسبقها بالتمتع بمالى قبل أن تحرمنى منه ، وهذا هو معنى قول من يعاتب فى بذل ماله : كيف لا أبذل إلخ .

(٤) هو لمهيار بن مرزوَيْه الديْلمى . وقوله « إن أكلت » بمعنى إن قدرت على الأكل ، أو التقدير « فكل وأفضل إن أكلت » .

يجود بالنفس إن ضَنَّ الجَوادُ بها   والجودُ بالنفس أقصى غاية الجودِ

وردَّ بأن لفظ « الندى » لا يكاد يُستعمل فى بذل النفس ، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة ، فأما مطلقاً فلا يفيد إلا بذل المال .

والثانى ما لا يُفسد المعنى كقوله :

ذكرتُ أخـــى فعاودنى   صداعُ الرأس والوَصَبُ [١]

فإن لفظ (الرأس) فيه حشو لا فائدة فيه ؛ لأن الصداع لا يستعمل إلا فى الرأس ، وليس بمفسد للمعنى . وقول زهير :

وأعلمُ عِلمَ اليوم والأمس قبله   ولكننى عنْ عِلْم ما فى غدٍ عَمِى

فإن قوله « قبله » مستغنًى عنه غير مفسد . وقول أبى عدى :

نحن الرءوس وما الرءوس إذا سمَتْ   فى المجـــد للأقوام كالأذْناب[٢]

فإن قوله « للأقوام » حشوٌ لا فائدة فيه مع أنه غير مفسد[٣] .

* واعلم أنه قد تشتبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته فيعد من الزائد على أصل المراد ما ليس منه ، كما مثَّله بعض الناس[٤] بقول القائل :

---

(١) هو لأبى العيال بن أبى عنْترة الخفاجى من قصيدته في رثاء أخ له ، والصداع : وجع الرأس ، والوصب: المرض والوجع الدائم . وأخذ عليه أيضًا أن الذاكر لما فات من محبوب يوصف بألم القلب واحتراقه لا بالصداع .

(٢) هو كما فى « حُسْنِ التوسل » لأبى عدى عبد الله بن عمر بن عبد الله العَبْلى الأموى القرشى ، والمراد بالرءوس: أشراف الناس ورؤساؤهم ، والمراد بالأذناب: سفلتهم . وكان أبو عدى من بنى أمية ملوك المسلمين بعد الخلفاء الراشدين .

(٣) هذا وقد قيد ابن مالك قبحَ الحشو غير المفسد بما ليس فيه بديع ؛ فإن كان فيه بديع حسن ؛ كقول المتنبى :

وخفوقُ قلب لو رأيتِ لهيبه   يا جنتى لرأيت فيه جهنما

فقوله « يا جنتى » حشو ولكنه حسنٌ ؛ لما فيه من المطابقة لجهنم ، والمطابقة من المحسنات البديعية .

(٤) منهم ابن قتيبة ؛ إذ يقول فى هذه الأبيات : إنها كفارغ بندق ، وليس فيها على ضخامة لفظها كبيرُ معنى . فهى عنده من التطويل الذى لا فائدة فيه .

ولَمَّا قضينا مِنْ مِنى كل حاجـة ... ومسَّح بالأركان مَن هو ماسـحُ

وشُدَّت على دُهْم المهارى رِحالنُا ... ولَمْ ينظُر الغادى الذى هو رائحُ

أخذنا بأطـــراف الأحاديث بيننا ... وسالتْ بأعناق المَطِىِّ الأباطِحُ(١)

يُبيِّن أنه ليس منه ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى شرحه(٢) قال : أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال « ولما قضينا من منى كل حاجة » فعبَّر عن قضاء جميع المناسك فرائضها وسننها بطريق العمـوم الذى هو أحد طرق الاختصار ، ثم نبَّه بقوله « ومسح بالأركان من هو ماسح » على طواف الوداع الذى هو آخر الأمر ودليل المسير الذى هو مـقصـوده من الشعـر ، ثم قال « وشـدت » البيت ، فـوصل بذكر مـسح الأركان مـا وَلِيَـهُ مِن ذمِّ الركاب وركـوب الركبـان · ثم دل بلفظ « الأطراف » على الصـفة التى تخـتص بها الرفـاق فى السـفر من التـصرف فى فنون القـول وشجـون الحديث ، أو ما هو عـادة المتظرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء(٣) وأنبأ بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط ، كما توجبه ألفة الأصحاب ، وأنسة الأحباب ويـليق بحال من وُفِّق لقضاء العـبادة الشريفة ورجـا حسن الإياب ، وتنسَّم روائح الأحبـة والأوطان ، واستماع التـهانى والتحايا من الخـلان والإخوان ، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفـة حيث قال « وسالت بأعناق المطى الأباطح » فنبه بذلك على سرعة السير ووطأة الظَّهْر ، وفى ذلك ما يؤكد ما قبله ؛ لأن الظهور إذا كانت وطيئة وكان سيرهـا سهلاً سريعًا زاد ذلك فى نشاط الركبـان ، فـيزداد الحـديث طِيبًا ، ثم قال « بأعناق المـطى » ولم يقل بالمطى ؛ لأن السرعـة والبطء فى سير الإبـل يظهران

---

(١) هى لكُثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزَّة ، وقيل : لابن الطثرية ، وقيل : لعقبة ابن كعب بن زهير المعروف بالمضَّرب ، والأركان : أركان الكعبة ، والدُّهم : السود ، والمهارى : جمع مـهرية وهى نوق منسوبة إلى مهـرة ، والغادى:السائر فى أول النهـار ، والرائح : ضده ، والأباطح : جـمع بطحاء وهى مـسيل واسع فـيه رمل ودقـائق الحصى · وقـد ذكر من عـد هذه الأبيات زائدة على أصل المراد أن أصله فيهـا « ولما رجعنا من منى أخذنا فى الكلام » والزائد على هذا فيها تطويل عنده لا فائدة فيه ·

(٢) ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ أسرار البلاغة ·

(٣) فأطراف الحديث جمع طرف وهو مختارها ·

غالبًا فى أعناقها ، ويتبين أمرُهما من هواديها[1] وصدورها ، وسائرُ أجزائها تستند إليها فى الحركة ، وتتبعها فى الثقل والخفة[2] .

* * *

(١) جمع هادية وهى العنق .

(٢) ظاهر كلام عبد القاهر أن الأبيات الثلاثة من الإيجاز ، وقيل : إنها من المساواة ، وكان على الخطيب أن يذكر مقامات الإيجاز والإطناب والمساواة ؛ لأن هذا من أهم ما يُعنى به فى علم المعانى ، ومقام الإيجاز هو مقام الحذف السابق فى المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل ، ومقام الإطناب هو قصد التأكيد أو زيادة الإيضاح أو بسط الكلام حيث الإصغاءُ مطلوبٌ أو نحو ذلك . وللإيجاز مواضع تلائمه كالحكم والأمثال ، وللإطناب مواضع تلائمه كالمدح والفخر والوعظ ، أما مقام المساواة فهو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ، وهذه النكتة لا يعتمد بها فى البلاغة كما سبق ؛ ولهذا كانت المساواة غير محمودة ولا مذمومة .

القسم الأول - المساواة

كقوله تعالى: ﴿ ولا يحيق المكر السيئُ إلا بأهله ﴾[1] وقوله : ﴿ وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعْرِض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره ﴾[2]

وقول النابغة الذُّبيانى :

فإنك كالليل الذى هو مُدرِكى وإنْ خِلْتُ أنَّ المنتأى عنك واسعُ [3]

* * *

(١) آية ٤٣ سورة فاطر ، ولا يقدح فى عده من المساواة ما فيه من حذف المستثنى منه ؛ لأن اعتبار الحذف فى ذلك لرعاية الإعراب ولا يفتقر إليه فى تأدية أصل المراد ؛ حتى إنه لو صرح به يكون من الحشو ، نعم يقدح فى عده من المساواة أنه يقع تذييلاً فى آية ﴿ استكباراً فى الأرض ومكر السيء ، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله ﴾ اللهم إلا أن ينظر فى عده من المساواة إليه فى ذاته بقطع النظر عما قبله ، ولكنه إذا نظر إليه فى ذاته فهو من القصر الذى سبق أنه نوع من الإيجاز ، وقد عد العسكرى الآية من الإيجاز فى كتاب : « الصناعتين » وقد قيل : كيف تقع المساواة فى القرآن وهى لا تصل إلى رتبة البلاغة كما سبق ؟ وأجيب بأن وقوعها فى موضع من القرآن لا يمنع اشتماله على وجوه أُخرى من البلاغة . ولا يخفى ضعف هذا الجواب ؛ لأنه يشترط فى المساواة أن تكون خالية من جميع الاعتبارات البلاغية كما سبق فى تعريفها ، والحق أنها نادرة الوقوع فى الكلام البليغ ، وإنما تقع فى كلام الأوساط كما سبق .

(٢) آية ٦٨ سورة الأنعام .

(٣) هو لزياد بن عمرو المعروف بالنابغة الذبيانى ، والخطاب فيه للنعمان بن المنذر ، والمنتأى : مكان **الانتباء** وهو البعد ، وإطلاق السعة عليه مجاز مرسل علاقته المجاورة ؛ لأن الواسع فى الحقيقة هو مسافة ما بين المخاطب ومكان البعد الذى لجأ إليه النابغة ، ولا يقدح فى عد البيت من المساواة ما فيه من حذف جواب الشرط ؛ لأنه تقدير إعراب لا يقدح فيها .

ومما يُعَدُّ من المساواة قول زهير :

ومهما يكنْ عند امرىءٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تَخْفَى على الناس تُعلمِ

وقول بعضهم :

إذا أنت لم تُقصِرْ عن الجهل والخنا أصبتَ حليمًا أو أصابك جاهل

القسم الثانى - الإيجاز

وهو ضربان :

إيجاز القصر :

أحدهما إيجاز القصَر[1] وهو ما ليس بحذف ؛ كقوله تعالى : ﴿ ولكم فى القصاصِ حياةٌ ﴾[2] فإنه لا حذف فيه[3] مع أن معناه كثير يزيد على لفظه ؛ لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتل قُتل كان ذلك داعياً له قوياً إلى ألاَّ يُقْدِمَ على القتل ، فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياةً لهم ، وفَضْلُهُ - على ما كان عندهم أوجزَ كلام فى هذا المعنى ؛ وهو قولهم : « القتل أنْفَى للقتل » - من وجوه :

أحدها : أن عدة حروف ما يناظره منه وهو ﴿ فى القصاص حياة ﴾ عشرة فى التلفظ[4] وعدة حروفه أربعة عشر .

وثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب الذى هو الحياة بالنص عليها ؛ فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص .

وثالثها : ما يفيده تنكير (حياة) من التعظيم أو النوعية كما سبق[5] .

ورابعها : اطّراده ، بخلاف قولهم ؛ فإن القتل الذى ينفى القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره .

---

(١) بكسر القاف وفتح الصاد ، وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد . وكثرة المعانى مع قصر الألفاظ تأتى من كون اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة ، بل تتنوع دلالته ويدل بالتضمن والالتزام على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

(٢) آية ١٧٩ سورة البقرة .

(٣) أى لم يحذف فيه شيء مما يؤدى به من أصل المراد ، أما متعلق الجار والمجرور بتقديره لرعاية الإعراب فقط .

(٤) هى الفاء واللام والقاف والصاد والألف والصاد والحاء ، والياء ، والألف ، والتاء ، ولم يضف التنوين إليها لسقوطه فى الوقف .

(٥) فى الكلام على تنكير المسند إليه فى الجزء الأول .

وخامسها : سلامته من التكرار الذى هو من عيوب الكلام ، بخلاف قولهم .

وسادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف ، بخلاف قولهم ؛ فإن تقديره « القتل أنفى للقتل من تركه »[١] .

وسابعها : أن القصاص ضد الحياة؛ فالجمع بينهما طِباق كما سيأتى[٢] .

وثامنها : جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال « فى » عليه على ما تقدم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ هُدًى للمتقين ﴾[٣] أى هدًى للضالين الصائرين إلى الهدى بعد الضلال[٤] وحسَّنَه التوصُّلُ إلى تسمية الشىء باسم ما يئول إليه[٥] وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى ، وقوله : ﴿ أتُنبِّئون الله بما لا يعلم ﴾[٦] أى بما لا ثبوت له ولا علم لله متعلق بثبوته نفيًا للملزوم بنفى اللازم[٧] وكذلك قوله تعالى : ﴿ ما للظالمين منْ حميمٍ ولا شفيعٍ يُطاعُ ﴾[٨] أى لا شفاعة ولا طاعة على أسلوب قوله :

على لاحبٍ لا يُهْتَدَى بمناره[٨]

---

(١) قيل : هذا تقدير إعرابى كما فى الآية ، وقيل : إن أفعل التفضيل فيه ليس على بابه فلا يحتاج إلى تقديره ، ولا يخفى ضعف هذا التقدير ، والحقُّ أنه يراد من قولهم إن القتل أنفى للقتل من كل زاجر ، وهذا هو الذى يجب أن يقدَّر لا ما قدَّره الخطيب وهو ليس تقدير إعراب ، وأفعل التفضيل فيه على بابه .

(٢) فى علم البديع .

(٣) آية ٢ سورة البقرة .

(٤) فلا يراد « المتقون » بالفعل لأنهم مهتدون ، وقد يقال : إن الهدى يقبل الزيادة والنقصان ؛ فلا مانع من إرادة المتقين بالفعل .

(٥) فيكون مجازاً مرسلاً .

(٦) آية ١٨ سورة يونس .

(٧) الملزوم الثبوت واللازم العلم .

(٨) آية ١٨ سورة غافر .

(٨) هو لخندج بن حجر المعروف بامرىء القيس من قوله :

على لاحبٍ لا يُهتدى بمناره   إذا ساقه العَودُ النباطى جَرْجرا

واللاحب : الطريق يمشى على جهة ، والمنارة : ما يجعل عليه من علامة ، وقوله «ساقه» بمعنى شمه، والعود : الجمل المسن ، والنباطى : الضخم منسوب إلى النبط ، وقوله « جرجر » بمعنى : رغا وضج ، وإنما يرغو الجمل لمعرفته ببعد الطريق .

أى لا منار ولا اهتداء ، وقوله :

ولا ترى الضبَّ بها ينجحر[١]

أى لا ضب ولا انجحار .

ومن أمثلة الإيجاز أيضًا قوله تعالى[٢] فيما يخاطب به النبى عليه الصلاة والسلام: ﴿ خُذ العفْو وأمُر بالعُرْف وأعْرِضْ عن الجاهلين ﴾ فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق ؛ لأن قوله ﴿ خذ العفو ﴾ أمرٌ بإصلاح قوة الشهوة[٣] ؛ فإن العفو ضد الجَهْل ؛ قال الشاعر :

خذى العفو منّى تستديمى مودّتى[٤]

أى خذى ما تيسر أخذه وتسهَّل ، قوله : ﴿ وأعرض عن الجاهلين ﴾ أمر بإصلاح قوة الغضب[٥] ، أى أعرض عن السفهاء واحْلُم عنهم ولا تكافئهم على أفعالهم . هذا ما يرجع إليه منها ، وأما ما يرجع إلى أمته فدلَّ عليه بقوله : ﴿ وأمُرْ بالعرف ﴾ أى بالمعروف والجميل من الأفعال ؛ ولهذا قال جعفر الصادق ﷺ فيما رُوى عنه : أمر الله نبيه ﷺ بمكارم الأخلاق ، وليس فى القرآن آيةٌ أجمعُ لها من هذه الآية .

---

(١) هو لأوس بن حجر :

لا يُفزعُ الأرنبَ أهوالُها ولا ترى الضَّبَّ بها يَنجحر

يصف مفازة بأنها غير مطروقة للناس ، فلا يوجد ما يفزع أرنبها ، أو ينجحر به ضبها أى يدخل جحره ، والشاهد فى البيتين ورود النفى على المقيد وقيده معًا ، لا وروده على القيد فقط .

(٢) آية ١٩٩ سورة الأعراف .

(٣) هى قوة النفس تبعث على جانب المنافع ، وإصلاحها بجعلها تطلب ما تيسر لا ما تعسر .

(٤) هو لأسماء بن خارجة الفزارى من قوله :

خذى العفو منّى تستديمى مودتى ولا تنطقى فى سَوْرتى حين أَغْضَبُ

يخاطب بذلك امرأته ، وسَوْرَة الشىء : شدته .

(٥) هى قوة النفس تبعث على دفع المضار .

ومنها قول الشريف الرضى :

مالوا إلى شُعَب الرِّحال وأسندوا   أيدى الطِّعانِ إلى قلوب تخفقُ [١]

فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة فى أثناء وصفهم بالغرام عبَّر عن ذلك بقوله « أيدى الطعان » .

ومنها ما كتب عمرو بن مَسْعدة عن المأمون لرجل يُعْنى به إلى بعض العمال حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن : « كتابى إليك كتاب واثق بمن كَتَب إليه ، مَعْنِى بمن كُتب له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حاملُه » .

● **إيجاز الحذف :**

والضرب الثانى إيجاز الحذف؛ وهو ما يكون بحذف ، والمحذوف إما جزء جملة أو أكثر من جملة .

والأول : إما مضاف ؛ كقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾[٢] أى أهلها ، وكقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتَة ﴾[٣] أى تناوُلها ؛ لأن الحكم الشرعى إنما يتعلق بالأفعال دون الأجرام ، وقوله تعالى : ﴿ حرمنا عليهمْ طيبات أحلت لهم ﴾[٤] أى تناول طيبات أحل لهم تناولها ، وتقدير التناول أوْلى من تقدير الأكل؛ ليدخل فيه شرب ألبان الإبل ؛ فإنها من جملة ما حُرّمت عليهم ، وقوله تعالى : ﴿ وأنعامٌ حُرِّمت ظهورها ﴾[٥]؛ أى منافع ظهورها وتقدير المنافع أولَى من تقدير الركوب ؛ لأنهم حرموا ركوبهم وتحميلها ، وكقوله تعالى : ﴿ لمنْ كان يَرجْو الله ﴾[٦] أى رحمة الله ، وقوله تعالى : ﴿ يخافون ربَّهم ﴾[٧] أى عذاب ربهم ، وقد ظهر هذان المضافان فى قوله تعالى : ﴿ ويرجون رحمتَه ويخافونَ عذابه ﴾[٨] .

---

(١) هو لمحمد بن الحسين المعروف بالشريف الرضى ، وشعب الرحال : خشبها . وميلهم إليها : كناية عن ارتحالهم وركوبهم عليها ، وقوله « تخفق » بمعنى تضطرب لفراق الأحبة .

(٢) آية ٨٢ سورة يوسف .

(٣) آية ٣ سورة المائدة .

(٤) آية ١٦٠ سورة النساء .

(٥) آية ١٣٨ سورة الأنعام .

(٦) آية ٢١ سورة الأحزاب .

(٧) آية ٥٠ سورة النمل .

(٨) آية ٥٧ سورة الإسراء .

وإما موصوف ؛ كقوله :

أنا ابن جَلا وطلاّع الثنايا[١]

أى أنا ابن رجُلٍ جلا[٢]

وإما صفة ؛ نحو : ﴿ وكـان وراءهم مَلِكٌ يأخُذ كلَّ سفينة غـصبًا ﴾[٣] أى كل سفينة صحيحـة أو صالحة أو نحو ذلك ؛ بدليلِ ما قبله[٤] وقد جاء ذلك مـذكورًا فى بعض القراءات ؛ قـال سعيد بنُ جـبَير : كان ابن عـباس ﷺ يقرأ ﴿ وكان أمـامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا ﴾ . وإما **شرط** كما سبق[٥] .

وإما جواب شرط ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يحذف لمجرد الاختصار[٦] كقوله تعالى[٧] : ﴿ وإذا قيل لهم اتقوا ما بينَ أيديكم وما خلفكم لعلكم تُرحـمون ﴾ أى أعرضـوا بدليل[٨] قوله بعده ﴿ إلا

---

(١) هو لسُحيم بن وَثيل :

أنا ابنُ جلا وطلاَّعُ الثنايا متى أضعِ العمامة تعرفونى

والثنايا : جـمع ثنية وهى الطريق فى أعلى الجـبل أو الطريق الصـعب منه ، ويعنى بكونه طلاعًا للثنايا أنه ركّاب لصعاب الأمور ، والمراد بالعمامة: عـمامة الحرب وهى البيضة ، يعنى أنه متى يضعها على رأسه يعرفوا شجاعته .

(٢) جلا : إما بمعنى انكشف أى منكشف الأمـر ، أو بمعنى « كشفَ الأمور » وهذا مبنى على القول بـجواز حذف مـوصوف الجملـة مطلقًا ، وقيل : إنه لا يجـوز إلا إذا كان بعضَ اسم مجرور بمن أو فى كقولهم « منا ظعن ومنا أقام » أى فريق ظعن وفريق أقام ، وقيل : إن « جلا » عَلَم لرجل فلا يكون فيه حذف ، وعلى هذا يكون منقولا عن جملة ، ولهذا لم يصرف .

(٣) آية ٧٩ سورة الكهف .

(٤) هو قوله : ﴿ فأردتُ أنْ أعيبها ﴾ .

(٥) فى آخر باب الإنشـاء من هذا الجزء من تقدير الشرط فى جـواب التمنى والاستـفهام والأمر والنهى .

(٦) هذه نكتة لفظية . (٧) آية ٤٥ سورة يس .

(٨) قيل : إنه على هذا يكون تقدير الجواب للإعراب كما سبق فى بيت النابغة فيكون من المسـاواة مثله ، وأجـيب بأن جواب الشـرط فى البيت سـابق عليه فـأغْنَى عنه عرفًا ؛ حـتى إن الكوفيين يرون فى مثله أن الجواب هو السابق ، وجواب الشرط فى الآية بخلاف ذلك .

كانوا عنها مُعرضين ﴾ وكقوله تعالى[1] : ﴿ ولو أن قرآناً سُيِّرت به الجبالُ أو قُطِّعت به الأرض أو كُلِّم به الموتى ﴾ أى لكان هذا القرآن ، وكقوله تعالى[2] : ﴿ قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهدٌ من بنى إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم ﴾ أى ألستم ظالمين ؟ بدليل قوله بعده ﴿ إنَّ الله لا يهدِى القوم الظالمين ﴾ .

والثانى : أن يحذف للدلالة على أنه شىء لا يحيط به الوصف[3] أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن[4] فلا يتصور مطلوبًا أو مكروهًا إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه ، ولو عُين شىء اقتصر عليه وربما خف أمره عنده[5] كقوله[6] ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرًا حتى إذا جاءوها وفُتِحتْ أبوابهُا وقال لهم خزنتها سلام عليكم طِبْتم فادخلوها خالدين ﴾ وقوله : ﴿ ولو ترى إذ وُقفوا على النارِ ﴾[7] ﴿ ولو ترى إذ وُقِفوا على ربهم ﴾[8] ﴿ ولو ترى إذِ المجرمونَ ناكسُو رءوسهم عندَ ربِّهِمْ ﴾[9] .

قال السكاكى رحمه الله[10] « ولهذا المعنى حُذفت الصلة من قولهم : جاء بعد

---

(١) آية ٣١ سورة الرعد . (٢) آية ١٠ سورة الأحقاف .

(٣) هذه النكتة معنوية . وهى أهم مما قبلها ، والمقام الذى يقتضيها قصد المبالغة فى أمر؛ لكونه مرغوبًا فيه أو مرهوبًا منه .

(٤) هذا فى الحقيقة لازمًا لكونه لا يحيط به الوصف ، ولهذا لم يذكر لكل منهما مثالا خاصًا به ، ولكنه عطف « بأو » نظرًا إلى أن مفهومهما مختلف؛ فتارة يقصدهما البليغ معاً ، وتارة يخطر بباله أحدهما فقط .

(٥) قيل : إنهم يقدرونه فى ذلك بما لو صرح به لم تفد هذه النكتة ، كما سيأتى فى نحو قوله تعالى آية ٢٧ سورة الأنعام ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ فالتقدير لرأيت أمرًا عظيمًا ، وأجيب بأن هذا تقدير تقريبى ، والجواب الحقيقى شىء مخصوص حذف لإظهار فظاعته .

(٦) آية ٧٣ سورة الزمر ، ويقدر جواب « إذا » بعد قوله ﴿ خالدين ﴾ والتقدير : - لرأوا فيها من النعيم ما لا يحيط به الوصف .

(٧) آية ٢٧ سورة الأنعام .

(٨) آية ٣٠ سورة الأنعام .

(٩) آية ١٢ سورة السجدة . وجواب « لو » فى الآيات الثلاثة : لرأيت أمرًا عظيمًا أو فظيعًا .

(١٠) ١٥٢ - المفتاح .

اللتيَّا والتى[1] أى المشار إليه بهما ، وهى المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفظاعة شأنها مبلغاً يبهَتُ الواصف معه حتى لا يجيب ببِنت شَفَة .

وإما غير ذلك [2] كقوله تعالى : ﴿ لا يستوى منكم مَن أنفقَ من قبل الفتح وقاتل ﴾[3] أى ومن أنفق من بعده وقاتل[4] بدليل ما بعده[5] .

ومن هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ رب إنى وهَنَ العظمُ منى واشتعل الرأسُ شيبًا ﴾[6] لأن أصله « يا رب إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس منى شيبًا » وعدهُ السكاكى من القسم الثانى من الإيجاز على ما فسره[7]؛ ذاهبًا إلى أنه وإن اشتمل على بسط فإن انقراض الشباب وإلمام المشيب جديران بأبسط منه، ثم ذكر فيه لطائف يتوقف بيانها على النظر فى أصل المعنى ومرتبته الأولى،ثم أفاد أن مرتبته الأولى « يا ربى قد شختُ » فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس ، ثم تركت هذه المرتبة لتوخّى مزيد التقرير إلى تفصيلها فى « ضعف بدنى وشاب رأسى » ثم ترك التصريح بضعف بدنى إلى الكناية بـ « وهنت عظام بدنى » لما سيأتى أن الكناية أبلغ من التصريح ، ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ فى التقرير بنيت الكناية على المبتدأ[8] فحصل « أنا وهنت عظام بدنى » ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت « إنَّ » على المبتدأ فحصل « إنى وهنت عظام بدنى » ثم لطلب تقرير أن الواهن عظام بدنه قُصد مرتبة سادسة ، وهى سلوك طريقَى الإجمال والتفصيل ، فحصل « إنى وهنت العظام من بدنى » ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة ؛ وهى ترك

---

(١) اللتيا تصغير التى ، ويكنى بها عن الداهية الكبيرة ، وبالتى عن الداهية الصغيرة وهو مَثل أصله أن رجلا من جَديس تزوج امراة قصيرة فقاسى منها شدائد ، وكان يعبر عنها بالتصغير ، ثم تزوج امرأة طويلة فقاسى منها شدائد أيضًا . فطلقها وقال : بعد اللتيا والتى لا أتزوج أبداً .

(٢) أى من أجزاء الجملة كالمسند إليه والمسند والمفعول ونحو هذا مما سبق فى أبوابه .

(٣) آية ١٠ سورة الحديد .

(٤) فالمحذوف فى ذلك الواو مع ما عطفت .

(٥) هو قوله : ﴿ أولئك أعظمُ درجةً منَ الذين أنفقُوا مِنْ بعدُ وقاتلُوا ﴾ .

(٦) آية ٤ سورة مريم .

(٧) هو الذى يكون مقامه خليقاً بأبسط مما ذكر فيه - ١٥٥ ، ١٥٦ : المفتاح .

(٨) لأن ذلك من تقديم المبتدأ على الخبر الفعلى فيفيد تقوية الحكم .

توسيط البـدن ، فحـصل « إنى وهنت العظام منى » ثم لطلب شمـول الوهن العظام فردًا فـردًا قصدت مـرتبة ثامنة ، وهى ترك الجمع إلى الإفـراد لصحة حـصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد[1] فحصل ما ترى[2] وهكذا تركت الحقيقـــة فى « شاب رأسى » إلى الاستعارة فى « اشتعل شيب رأسى » لما سيأتى أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ثم تركت هذه المرتبة إلى تحـويل الإسناد إلى الرأس وتفسيره بـ «شيبًا»؛ لأنها أبلغ من جهات :

إحداها : إسناد الاشتـمال إلى الرأس لإفـادة شمول الـشيب الرأس ؛ إذ وزانُ «اشتعل شيب رأسى ، واشتعل رأسى شيـبًا » وزانُ « اشتعل النار فى بيتى ، واشتعل بيتى نارًا » والفرق بيِّنٌ نيِّرٌ .

وثانيها : الإجمال والتفصيل فى طريقَىِ التمييز .

وثالثها : تنكيـر ﴿ شيـبًا ﴾ لإفادة المبالـغة ، ثم ترك « اشـتعل رأسى شـيبًا » لتـوخى مزيد التـقرير إلى « اشـتعل الرأس منى شـيبًا » على نحـو : ﴿ وهن العظم منى﴾ ثم ترك لفظ ﴿ منى ﴾ لقرينة عطف ﴿ اشـتعل الرأس ﴾ على ﴿ وهن العظم منى ﴾ لمزيد التقرير ، وهو إيهام حَوَالة تأدية مفهومة على العقل دون اللفظ .

ثم قال عقب هذا الكلام :

واعلم أن الذى فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول فى القلوب هو مقدمة هاتين الجملتين ، وهى ﴿ رَبِّ ﴾ اختُصرت ذلك الاختصار ؛ بأن حذفت كلمة النداء وهى « يا » وحـذفت كلمة المضـاف إليه وهـى ياء المتكلم ، واقتـصر من مـجمـوع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهى المـنادى ، والمقدمة لكلام كما لا يخفى على من له قدمُ صدْقٍ فـى نهج البلاغة نازلة منزلة الأساس للبناء ، فكـما أن البنَّاء الحاذق لا يرى الأساس إلا بقدر ما يُقدَّر من البناء عليـه ، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه ، فمتى رأيته قد اختصر المبدأ فقد آذنك باختصار ما يورد « انتهى كلامه » .

---

(١)يعنى أنه لو قـيل « وهن العظام منى » لصح مع وهن بعـضهـا ؛ لأنه يكفى فى وهَن المجموع وَهَنُ بعضه ، بخلاف ﴿ وهن العظم ﴾ لأن « ال » فيه للاستغراق فلا يخرج منه فرد من الأفراد .

(٢) أى قوله تعالى : ﴿ ربِّ إنى وهن العظم منى ﴾ .

وعليك أن تتنبه لشيء ، وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظر ؛ لأننا لا نسلم بصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد[1] فالوجه فى ذكر العظم دون سائر ما تركب منه البدن وتوحيده ما ذكره الزمخشرى ؛ قال : إنما ذكر العظم لأنه عمود البدن وبه قوامه وهو أصل بنائه ، وإذا وهن تداعى وتساقطت قوته، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه ، فإذا وهن كان ما وراءه أوهن ، ووحَّده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية[2] وقصدُه إلى أن هذا الجنس الذى هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهن بعض عظامه ولكن كلها ، واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملته ؛ حتى لا يبقى من السواد شىءٌ أو لا يبقى منه إلا ما لا يعتد به .

والثاني : ـ أعنى ما يكون جملةً ـ إما مسبَّبٌ ذُكِر سببه ، كقوله تعالى[3] ﴿ لِيُحقَّ الحقَّ ويُبْطِلَ الباطلَ ﴾ أى فَعلَ ما فعل[4] وقوله : ﴿ وما كنتَ بجانب الطُّور إذْ نادينا ولكن رحمةً من ربِّك ﴾ [5] أى اخترناك ، وقوله : ﴿ ليدخل الله فى رحمته من يشاء ﴾[6] أى كان الكف ومنع التعذيب ، ومنه قول أبى الطيب :

أتى الزمانَ بنوه فى شبيبته   فسرَّهم وأتيناهُ على الهَرمِ[7]

أى : فساءنا .

---

(١) لأنه إذا كانت « ال » فيه للاستغراق فلا فرق بين دخولها على الجمع ودخولها على المفرد ؛ لما سبقَ من أنه لا فرق بين استغراق الفرد واستغراق الجمع فى الإثبات .

(٢) بهذا يكون الحكم على حقيقة العظم وإن لزمه الحكم على أفرادها ، والحكم عليها لأجل إفادة ما ذكره الخطيب من أن قصده إلخ ، أما جمع العظام فيجعل الحكم على الأفراد من أول الأمر ، وتفوت به إفادة ذلك .

(٣) آية ٨ سورة الأنفال .

(٤) يجوز تعليق قوله : ﴿ ليحق ﴾ بيقطع من قوله قبله ﴿ يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابرَ الكافرين ﴾ فلا يكون فيه حذف .

(٥) آية ٤٦ سورة القصص .

(٦) آية ٢٥ سورة الفتح .

(٧) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والضمير فى « بنوه » للزمان وأضافهم إليه لإقباله عليهم ، وشبيبته : أوله وهو مقبل ، وهرمه : آخره وهو مدبر .

أو بالعكس[1] كقوله تعالى[2] : ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خيرٌ لكم عند بارئكم فتابَ عليكم ﴾ أى فامتثلتمْ فتاب عليكم ، وقوله : ﴿ فقلنا اضربْ بعصاك الحجر فانفجرتْ ﴾[3] أى فضربه بها فانفجرت ، ويجوز أن يقدَّر « فإن ضربتَ بها فقد انفجرت »[4] .

أو غير ذلك[5] كقوله تعالى[6] : ﴿ فنعْمَ الماهدون ﴾ على ما مر[7] .

والثالث[8] كقوله تعالى[9] : ﴿ فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى﴾ أى فضربوه ببعضها فحيى فقلنا ﴿ كذلك يحيى الله الموتى ﴾ وقوله : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسفُ ﴾[10] أى فأرسلونى إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ، فأرسلوه إليه فأتاه وقال له يا يوسف، وقوله : ﴿ اذهبا إلى القوم الذين كذَّبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرًا ﴾[11]. أى فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم،وقوله : ﴿ فأْتيا فرعونَ فقولا إنّا رسولُ رب العالمين * أن أرسل معنا بنى إسرائيل * قال أَلم نُربِّك ﴾[12] . أى فأتياه فأبلغاه ذلك ، فلما سمعه قال ﴿ ألم نربك ﴾. ويجوز أن يكون التقدير: فأتياه فأبلغاه ذلك ، ثم يقدر : فماذا قال ؟ فيقع قوله ﴿ ألم نربك ﴾

(١) عكسه سبب ذكر مسببه .

(٢) آية ٥٤ سورة البقرة .

(٣) آية ٦٠ سورة البقرة .

(٤) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط وأداته ، وإنما قدر « قد » فى الجواب لأجل الفاء ، ولكن يلزم على مثل هذا التقدير أن يكون الجواب ماضيًا لفظًا ومعنى مع أن الشرط مستقبل فى المعنى . اللهم إلا أن يكون ذلك على معنى فقد حكمنا بأنها انفجرت .

(٥) أى غير المسبب والسبب . (٦) آية ٤٨ سورة الذاريات .

(٧) فيكون التقدير « هم نحن أو نحن هم » وهذا على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، بخلاف قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره ، فإن المحذوف عليه فى الآية جزء جملة .

(٨) هو ما يكون أكثر من جملة .

(٩) آية ٧٣ سورة البقرة .

(١٠) آية٤٥ ، ٤٦ سورة يوسف .

(١١) آية ٣٦ سورة الفرقان .

(١٢) آية ١٦ ، ١٧ ، ١٨ سورة الشعراء .

استئنافاً ، ونحوه قوله : ﴿ اذْهَبْ بكتابيَ هذا فألقهْ إليهمْ ثُمَّ تولَّ عنهم فانظر ماذا يرجعون * قالت يا أيها الملأ ﴾[١] أى ففعل ذلك فأخذت الكتاب فقرأته ، ثم كأن سائلا سأل فقال : فماذا قالت ؟ فقيل : ﴿ قالت يا أيها الملأ ﴾ وأما قوله تعالى[٢] : ﴿ ولقد آتينا داودَ وسُليمانَ علْمًا وقالا الحمدُ لله ﴾ فقال الزمخشرى فى تفسيره : هذا موضع الفاء ، كما يقالَ « أعطيته فشكر ومنعته فصبر » ، وعطفه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعضُ ما أحدث فيهما العلم ، كأنه قال : فعملا به وعلما وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ﴿ وقالا الحمد لله ﴾ وقال السكاكى[٣] : يحتمل عندى أنه تعالى أخبر عما صنع بهما وعمّا قالا ؛ كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه اعتمادًا على فهم السامع[٤] كقولك « قم يدعوك » بدل : قم فإنه يدعوك .

واعلم أن الحذف على وجهين :أحدهما : ألاّ يُقام شيء مُقام المحذوف كما سبق[٥] . **والثانى** : أن يقام مقامه ما يدل عليه ؛ كقوله تعالى[٦] : ﴿ فإن تولوا فقد أبلغتُكم ما أُرسلتُ به إليكم ﴾ ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم ؛ والتقدير « فإن تَولوا فلا لوم عليَّ لأنى قد أبلغتكم » ، أو فلا عذر لكم عند ربكم لأنى قد أبلغتكم . وقوله: ﴿ وإن يُكذبوك فقد كُذِّبَتْ رسلٌ منْ قبلك ﴾[٧] أى فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك، وقوله:﴿وإن يعودوا فقد مضت سُنَّةُ الأولين ﴾[٨] أى فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين[٩] .

وأدلة الحذف[١٠] كثيرة: منها أن يدل العقل على الحذف والمقصودُ الأظهر[١١]

---

(١) آية ٢٨ ، ٢٩ سورة النمل .

(٢) آية ١٥ سورة النمل .

(٣) ١٥١ : المفتاح .

(٤) على هذا لا يكون فيه حذف .

(٥) فيكفى فيه القرينة الدالة عليه ، والأمثلة السابقة كلها على هذا الوجه .

(٦) آية ٥٧ سورة هود . (٧) آية ٤ سورة فاطر .

(٨) آية ٣٨ سورة الأنفال .

(٩) أى فإنه قد قضت سنتهم ، كما صنع فى الآيتين السابقتين .

(١٠) يعنى الحذف الذى لا يقام فيه شيء مقام المحذوف، لأنه هو الذى يحتاج إلى ذلك ، بخلاف الحذف الذى يقام فيه شيء مقام المحذوف ، فإن ما يقام مقامه يدل عليه .

(١١) أى بحسب العرف المقرر فى استعمال الكلام .

على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى[1]: ﴿ حُرِّمَتْ عليكم المَيْتَةُ والدمُ ولحمُ الخنزيرِ ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عليكم أمهاتُكم ﴾ الآية [2] فإن العقل يدل على الحذف لما مر[3] والمقصود الأظهر يرشدك إلى أن التقدير : حرم عليكم تناول الميتة وحرم عليكم نكاح أمهاتكم ؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن .

ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين ؛ كقوله : ﴿ وجاءَ ربُّك ﴾[4] أى أمر ربك أو عذابه أو بأسه ، وقوله ﴿ هل ينظرونَ إلاّ أن يأتيهمُ اللهُ فى ظُللٍ من الغمام ﴾[5] أى عذاب الله أو أمره .

ومنها أن يدل العقلُ على الحذف والعادةُ على التعيين[6] كقوله تعالى[7] حكايةً عن امرأة العزيز : ﴿ فذلكُنَّ الذى لُمْتُنَّنِى فيه ﴾ دل العقل على الحذف لأن الإنسان إنما يلام على كسبه ، فيحتمل أن يكون التقدير : فى حبه ، لقولهنَّ [8] : ﴿ قدْ شَغَفها حبًّا ﴾ وأن يكون : فى مراودته ، لقولهن : ﴿ تُراودُ فتاها عنْ نفسه﴾ وأن يكون : فى شأنه وأمره فيشملهما ، والعادة دلت على تعيين المراودة ؛ لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه فى العادة لقهره صاحبه وغلبته ، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التى يقدر أن يدفعها عن نفسه .

ومنها أن تدل العادة على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى[9] : ﴿ لوْ نعلمُ قتالاً لاتَّبعناكم ﴾ مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ، فكيف يقولون إنهم لا يعرفونها ، فلا بد من حذفٍ ؛ قدَّره مُجاهدٌ رحمه الله ؛ مكان قتال ، أى إنكم تقاتلون فى

---

(١) آية ٣ سورة المائدة .

(٢) آية ٢٣ سورة النساء .

(٣) من أن التحريم يتعلق بالأفعال لا بالذوات .

(٤) آية ٢٢ سورة الفجر . (٥) آية ٢١٠ سورة البقرة .

(٦) المراد بالعادة الأمر المقرر فى نفسه من غير نظر إلى دلالة الكلام عليه عرفًا ، كتقرر كون الحب المفرط لا يلام عليه ، وبهذا تفترق دلالة العادة على التعيين عن دلالة المقصود الأظهر عليه .

(٧) آية ٣٢ سورة يوسف .

(٨) آية ٣٠ سورة يوسف وكذلك ما بعده .

(٩) آية ١٦٧ سورة آل عمران .

موضع لا يصلح للقتال ويُخشى عليكم منه ، ويدلُّ عليه أنهم أشاروا[١] على رسول الله ﷺ ألاَّ يخرج من المدينة وأنَّ الحزم البقاء فيها .

ومنها الشروع فى الفعل ؛ كقول المؤمن « بسم الله الرحمن الرحيم » كما إذا قلت عند الشروع فى القراءة « بسم الله » فإنه يفيد أن المراد « بسم الله أقرأ » ، وكذا عند الشروع فى القيام أو القعود أو أىّ فعل كان ، فإن المحذوف يُقدَّر ما جُعلتْ التسميةُ مبدأ له[٢] .

ومنها اقتران الكلام بالفعل[٣] فإنه يفيد تقديره ؛ كقولك لمن أعرس : « بالرِّفاء والبنين » فإنه يفيد : بالرفاء والبنين أعرست .

* * *

---

(١) الضمير فى هذا وفيما قبله للمنافقين المتخلفين عن غزوة أُحُد .

(٢) الحق أن الشروع فى الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والذى يدل على الحذف هو أن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلَّق ، وهذا يرجع إلى العقل لا إلى الشروع فى الفعل .

(٣) هو كالشروع فى الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والعقل هو الذى يدل على الحذف كما دل عليه فى الشروع الفعل .

هذا وكل ما ذكره من الأدلة يدخل فى نوع القرائن الحالية ، وهناك أدلة أخرى منها القرائن اللفظية ، وهى أكثر وقوعًا من غيرها ، وقد سبقت أمثلتها فى أقسام الإيجاز بالحذف .

وهذه أمثله شعرية لبعض ما سبق من الإيجاز :

أرى بصرىْ قد خاننى بعد صحَّة ... وحسبك داءً أنْ تصحَّ وتَسْلَما
وإنْ هو لم يُحْملْ على النفس ضَيْمَهَا ... فليس إلى حُسْن الثناء سبيلُ
الأمُّ مدرسة إذا أعددتها ... أعددتَ شعبًا طَيِّبَ الأعراقِ

القسم الثالث : الإطناب

أقسام الإطناب : الإيضاح بعد الإبهام وفروعه : وهو إما بالإيضاح بعد الإبهام ؛ ليُرى المعنى فى صورتين مختلفتين ، أو ليتمكن فى النفس فضلَ تمكن فإن المعنى إذا ألقى على سبيل الإجمال والإبهام ، تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح ، فتتوجه إلى ما يَرِد بعد ذلك ، فإذا ألقى كذلك تمكن فيها فضل تمكن ، وكان شعورها به أتم ، أو لتكمل اللذة بالعلم به ، فإن الشيء إذا حصل كمالُ العلم به دفعةً لم يتقدم حصولَ اللذة به ألمٌ ، وإذا حصل الشعور به من وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول ، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة ، وبسبب حرمانها من الباقى ألم ، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى ، واللذة عَقيب الألمٌ أقوى من اللذة التى لم يتقدمها ألم ، أو لتفخيم الأمر وتعظيمه ؛ كقوله تعالى[1] : ﴿ قال ربِّ اشرحْ لى صدرى * ويسِّرْ لى أمرِى ﴾ فإن قوله : ﴿ اشرح لى ﴾ يفيد طلب شرحٍ لشىءٍ ما له[2] وقوله ﴿ صدرى ﴾ يفيد تفسيره وبيانه[3] وكذلك قوله : ﴿ ويسِّرْ لى أمرى ﴾ والمقام مقتضٍ للتأكيد ، للإرسال[4] المؤذن بتلقى المكاره والشدائد ، وكقوله تعالى[5] : ﴿ وقَضينْا إليه ذلك الأمرَ أنْ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مُصْبِحِيْنَ﴾ ففى إبهامه[6] وتفسيره تفخيمُ الأمر وتعظيمٌ له .

---

(١) آية ٢٥ ، ٢٦ سورة طه .

(٢) لأن قوله ﴿ اشرح لى ﴾ فى تقدير : اشرح شيئًا لى ، ويجوز تعليق « لى » باشرح ، فلا يكون فيه شاهد ، وهو الظاهر .

(٣) لو لم يطنب بهذا لقال « اشرح صدرى » ، والإطناب فى الآية يفيد ما سبق من الأغراض بقطع النظر عن كونه المخاطب به الله .

(٤) أى فى قوله قبله : ﴿ اذهب إلى فرعونَ إنه طغى ﴾ واللام فى « الإرسال » للتعليل .

(٥) آية ٦٦ سورة الحجر .

(٦) أى إبهام الأمر ، وتفسيره بالمصدر المنسبك من « أن » واسمها وخبرها لأنه عطف بيان أو بدل ، ولو لم يطنب لقال : « وقضينا إليه أن دابر إلخ » .

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب « نعم وبئس » على أحد القولين[1] إذ لو لم يُقْصَد الإطناب لقيل : « نعم زيد وبئس عمرو » [2] ووجهُ حسنه سوى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران :

أحدهما : إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظرًا إلى إطنابه من وجه وإلى اختصاره من آخر ، وهو حذف المبتدأ في الجواب[3] .

والثاني : إبهام الجمع بين المتنافيين[4] .

ومنه التوشيع ، وهو أن يؤتَى في عَجُز الكلام بمثنى مفسَّر باسمَيْنِ أحدهما معطوف على الآخر[5] كما جاء في الخبر : « يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان : الحرصُ وطولُ الأمل » ، وقول الشاعر :

سقتْنيَ في ليلٍ شبيهٍ بشعرها ... شبيهةَ خدَّيها بغير رقيب

فما زلتُ في ليلَيْنِ : شَعْرٍ وظُلْمَةٍ ... وشمسين : من خَمْرٍ ووجهِ حبيبِ[6]

وقول البحتري :

لَمَّا مشينَ بِذِي الأراك تشابهتْ ... أعطافُ قضبانٍ به وقدود

(1) هو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، ومثله قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، أما قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره فلا يكون عليه من الإيضاح بعد الإبهام ؛ لأن المخصوص فيه مقدم في التقدير .

(2) الصواب « نعم الرجل وبئس الرجل » لأن فاعلهما يجب أن يكون بال أو مضافًا إلى ما فيه « ال » أو ضميرًا مفسَّرًا بتمييز .

(3) لأنها جملة استئنافية واقعة في جواب سؤال مقدر كما سبق في الوصل والفصل .

(4) هما الإيجاز بحذف المبتدأ والإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ، وإنما كان ذلك إبهامًا لأنه لا تنافي بينهما في الحقيقة لعدم اتحادهما من كل وجه .

(5) تقييدُ الإتيان بكونه في عجز الكلام وكونه بمثنى غيرُ صحيح ؛ لأن التوشيع قد يأتي في أول الكلام وفي وسطه ، وقد يكون في الجمع ، هذا والتوشيع مأخوذ من الوشيعة وهي الطريقة في البُرْد . فكأن الشاعر أهمل البيت كله إلا آخره فأتى فيه بطريقة تعد من المحاسن ، ولهذا يعدُّه بعضهم من أنواع البديع .

(6) هما لعبد الله بن المعتز ، وشبيهة خديها : الخمر في إشراقها ، والرقيب هو الذي يرقبهما ليكدر صفوهما ، والشاهد في قوله : (في ليلين) وفي قوله : (وشمسين) .

فى حلّتَىْ حِبرٍ وروض فالتقـــى وشيان : وَشْىُ رُبًى ووشْىُ بُرُود

وسفرنَ فامتلأت عيونٌ راقهـــــا وَرْدان : ورد جنى وورد خدود[1]

ذكر الخاص بعد العام : وإما بذكر الخاص بعد العام[2] للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات؛ كقوله تعالى : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسُله وجبْريلَ وميكالَ﴾[3] وقوله تعـالى : ﴿ ولتكنْ منكم أمـة يدعـونَ إلى الخيـر ويأمـرون بالمعـروف وينهـون عن المنكر ﴾[4] وقوله: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوُسْطَى ﴾[5] .

التكرير : وإما بالتكرير ، لنكتـة ؛ كتأكيد الإنذار فـى قوله تعالى[6] : ﴿ كلا سوف تعلمون * ثم كلاّ سـوف تعلمون ﴾ وفى « ثم » دلالة على أن الإنـذار الثانى أبلغ وأشد[7] وكزيادة التنبيه على ما ينفى التهـمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى[8] : ﴿ وقال الذى آمن يا قـومِ اتبعونِ أهدكم سبـيل الرشاد . يا قومِ إنما

(١) هى للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وذو الأراك موضع ، والأعطاف جمع عطف وهو الجنب ، والقضبـان: الأغصان ، والقدود : القامات ، قوله « فى حلتـى » متعلق بمحذوف تقديره « مشين » بدليل ما قبله ، والحلة كل ثوب جديـد أو الثوب عمومًا ، والحبر . ضرب من برود اليمن ، والوشى: النقش ، والربـى : جمع ربوة وهى ما ارتفع من الأرض ، ووشيـها : نبتها ، والبـرود جمع برد وهو ثوب مخطط وقوله « سفرن » بمعنى أظهـرن الوجوه معطوف على مشين المحذوف فى البـيت قبله ، والجنى مصدر « جنى الثمر » تناوله مـن شجرته ، وورد خدود من إضافة المشبـه به للمشبه ، والشاهد فى قوله (وشيـان) فى البيت الثانى وفى قوله (وردان) فى البيت الثالث .

(٢) يجب أن يكون هذا بطريق العطف ، وإلا كان من باب الإيضاح بعد الإبهام .

(٣) آية ٩٨ سورة البقرة . (٤) آية ١٠٤ سورة آل عمران .

(٥) آية ٢٣٨ سورة البقرة .

(٦) آية ٣ و ٤ سورة التكاثر .

(٧) سبق فى الوصل والفصل أن الزمخشرى جعله تأسـيسًا لا تأكيدًا ليصح عطفه على ما قبلـه ، ولكن هذا لا يمنع أنه مع مغـايرته له يفيـد تأكيـده ؛ لأنه يكفى فيـه التكرير فى اللفظ ، والتغـاير بينهما ليس إلا بأن الثـانى أبلغ فى الإنذار ، وقـد نزل فى ذلك بعد المرتبـة منزلة بعد الزمان ، واستعملت فيه « ثم » للدلالة على التدرج فى الارتقاء .

(٨) آية ٣٨ و ٣٩ سورة غافر .

هذه الحياة الدنيا متاعٌ ﴾ وقد يكرر اللفظ لطول فى الكلام ؛ كما فى قوله تعالى[1] : ﴿ ثم إنَّ ربك للذين عَمِلوا السُّوءَ بجهالة ثم تابوا منْ بعد ذلك وأصلحوا إنَّ ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ وفى قوله تعالى[2] : ﴿ ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فُتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ وقد يكرر لتعدد المتعلق ؛ كما كرره الله تعالى من[3] قوله : ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾[4] لأنه تعالى ذكر نعمةً بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول[5] ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى ، فإن قيل : قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة ، كما فى قوله : ﴿ يُرسَل عليكما شواظ من نار ونحاسٌ فلا تنتصران ﴾[6] وقوله : ﴿ هذه جهنم التى يُكذبُ بها المجرمون ، يطوفون بينها وبين حميم آنٍ ﴾[7] قلنا : العذاب وجهنم وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى فإن ذكرهما ووصفهما - على طريق الزجر عن المعاصى والترغيب فى الطاعات - من آلائه تعالى[8] . ونحوه قوله: ﴿ ويلٌ يومئذ للمكذبين ﴾[9] لأنه تعالى ذكر قصصًا مختلفة وأتبع كل قصة بهذا القول ، فصار كأنه قال عقب كل قصة : ويل يؤمئذٍ للمكذبين بهذه القصة .

(والإيغال) : وإما بالإيغال ، واختُلف فى معناه ، فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ؛ كزيادة المبالغة فى قول الخنساء :

وإن صخرًا لتأتَمُّ الهداةُ به   كأنه علمٌ فى رأسه نارُ[10]

---

(١) آية ١١٩ سورة النحل .   (٢) آية ١١٠ سورة النحل .

(٣) من : بيان لما فى قوله « كما كرره » لأنها اسم موصول .

(٤) آية ١٣ سورة الرحمن .

(٥) أى قوله : ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ .   (٦) آية ٣٥ سورة الرحمن .

(٧) آية ٤٣ ، ٤٤ سورة الرحمن .

(٨) يمكن أن يجاب أيضًا بأن الاستفهام فى قوله ﴿ فبأى آلاء ﴾ ليس استفهامًا حقيقيًا عن نعمة سابقة ، وإنما هو تهديد على جهة نعمه مطلقًا ، فتكون مناسبته لما قبله من ترهيبٍ أقوى من غيره .

(٩) آية ١٥ سورة المرسلات .

(١٠) هو لتُماضِرَ بنت عمرو المعروفة بالخنساء ، وقولها « لَتأتم » بمعنى لتقتدى ، والهداة: الذين يهدون الناس ، وإذا اقتدت الهداة به فالمهتدون بهم من باب أولى . وهذا البيت من قصيدة لها فى رثاء أخيها صخر .

لم ترض أن تشبهّه بالعلَم الذى هو الجبل المرتفع المعـروف بالهداية حتى جعلت فى رأسه ناراً[١] وقول ذى الرُّمَّة :

قفِ العيس فى أطلال ميَّةَ واسألِ رسومًا كأخلاق الرِّداء المسلسلِ[٢]

أظن الذين يُجدى عليك سؤالها دموعًا كتبذير الجمـان المفصَّل[٣]

وكتحقيق التشبيه[٤] فى قول امرىء القيس :

كأن عيون الوحش حول خبـائنا وأرحُلنا الجزعُ الذى لم يُثقَّبِ[٥]

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة فى قوله « لم يثقب » لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . ومثله قول زهير :

كأن فُتاتَ العِهن فى كل مَنـزل نزلْنَ به حَبُّ الفَنَـا لم يُحَطَّمِ[٦]

فإن حب الفنا أحمر الظاهر أبيض الباطن ، فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم يحطم . وكذا قول امرىء القيس :

---

(١) فقولهـا « فى رأسه نار » محل الشاهد ؛ لأن قوله « كـأنه علم » وافٍ بالمقصود وهو تمثيل المعقول بالمحسوس ، فزيد عليه ذلك لزيادة المبالغة فى التشبيه .

(٢) هو لعَيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة ، والعيس : الإبل يخالط بياضَها سوادٌ خفيفٌ جمع أعْيس ، والأطلال : جـمع طَلل وهو الشاخص من الآثار بخلاف الرسـوم ، والأخلاق : جمع خَلق وهو البالى ، والمسلسل : الردىء النسج .

(٣) قوله « يجدى » بمعنى يعطى ويفـيد ، وعائد الموصول محذوف والتـقدير : يجديه ، والتبذير: التفريق ، والجمان المفصل : اللؤلؤ المنظم . يعنى أنها لا تجيب سؤاله ، فيبكى لأنه لم يعلم مكان محبوبته ، وزيادة المبالغة بالوصفين (المسلسل والمفصل) .

(٤) المراد به إثبـات التـساوى بين الطرفـين ، وبهذا يخـتلف عن زيادة المبـالغـة فى بيت الخنساء؛ لأن الغرض منها بيان علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو المشبه الملحق به .

(٥) هو لحندج بن حُجر المعـروف بامرىء القيس ، والمراد بالوحش: الظبـاء وبقر الوحش التى يصيدونهـا ويرمون عيونها حول خـبائهم ، والخباء: ما كان من وبر أو صـوف لا شعر وقام على عـمودين أو ثلاثـة ، وما فـوق هذا يقـال له بيت ، والأرحـــل : جـمع رحل وهو المنزل والمأوى . والجزع : خرز فيه سواد وبياض على شكل دوائر .

(٦) سبق هذا البيت فى ص ١٠٢ من هذا الجزء .

حَمَلْتُ رُدَيْنِياً كأنَّ سنانه سَنَا لهبٍ لم يتصِلْ بدُخَانِ[1]

كما سيأتى[2] .

وقيل : لا يختص بالنظم ، ومُثِّل بقوله تعالى[3] ﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون ﴾ .

(التذييل) : وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها[4] للتوكيد[5] **وهو ضربان** :

* ضرب لا يخرج مَخرج المثَل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله ، كقوله تعالى : ﴿ ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نُجازى إلا الكفور ﴾[6] إنْ قلنا : إن المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء[7] وقال الزمخشرى : وفيه وجه آخر وهو أن الجزاء عامٌّ لكل مكافأة ، ويستعمل تارة فى معنى المعاقبة ، وأُخرى فى معنى الإثابة ، فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله : ﴿ جزيناهم بما كفروا ﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل : ﴿ وهل نجازى إلا الكفور ﴾ بمعنى وهل نعاقب[8] ، فعلى هذا يكون من الضرب الثانى[9] .

---

(١) هو لحندج بن حُجر المعروف بامرىء القيس ، والردينى: رمح منسوب إلى رُدَينة وهى امرأة كانت تقوِّم الرماح ، وسنا اللهب : ضوءه ، والشاهد فى قوله « لم يتصل بدخان » .

(٢) فى التشبيه من علم البيان .

(٣) آية ٢١ سورة يس فقوله ﴿ وهم مهتدون ﴾ إيغال ؛ لأنه يتم المعنى بدونه لاهتداء الرسل قطعًا ، والغرض منه زيادة الحث على اتباعهم .

(٤) المراد باشتمالها على معناها: إفادتها بفحواها لما هو مقصود من الأُولى لا دلالتها عليه بالمطابقة ، إن هذا هو التكرير السابق، ويشترط فى الجملة الثانية ألاّ يكون لها محل من الإعراب ، وقيل : إن هذا غير شرط ، والفرق بين التذييل والإيغال : أن التذييل لا يكون إلا بجملة ويقصد منه التوكيد خاصة ، بخلاف الإيغال .

(٥) المراد بالتوكيد هنا معناه اللغوى وهو التقوية ، أما التوكيد فى التكرير السابق فهو بمعناه الاصطلاحى .

(٦) آية ١٧ سورة سبأ .

(٧) أى السابق وهو جزاء الاستئصال لوروده فى أهل سبأ الذين استئصلوا بالعقوبة ، فهو جزاء خاص بخلافه على ما سينقله عن الزمخشرى .

(٨) فالجزاء بمعنى العقاب عام هنا بخلافه على الوجه الأول .

(٩) لاستقلاله عما قبله . وقيل : إنه على هذا من الضرب الأول أيضًا .

وقول الحماسى :

فدعَوْا : نَـــزالِ ، فكنتُ أوَّلَ نازل   وعَلامَ أرْكَبُـــهُ إذا لم أنزلِ[1]

وقول أبى الطيب :

وما حاجةُ الأظعانِ حولك فى الدُّجى   إلى قمرٍ ما واجِـدٌ لك عادمُهْ[2]

وقوله أيضًا :

تُمسِى الأمانى صَـــرْعَى دون مَبلغهِ   فما يقول لشىء : لَيتَ ذلك لى[3]

وقول ابن نباتة السعدى :

لم يُبق جودُك لى شيئًـــا أؤمِّلُهُ   تركتَنى أصحبُ الدنيـا بلا أمل[4]

قيل : نظر فيه إلى قول أبى الطيب ، وقد أربى عليه فى المدح والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعله فى حيز من تمنى شيئًا (٥) .

---

(١) هو لربيعة بن مقروم الضبى ، وقوله « نزال » اسم فعل أمر بمعنى أنزل ، والمراد النزول إلى الحرب ، والتذييل بقوله : « وعلام الخ » .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، و « ما » نافية ، والأظعان جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج ، والدجى: جمع دجية وهى الظلمة ، وعادمه: فاقده ، والمعنى: أنهن لا يحتجن فى الدجى إلى قمر مع وجودها لأنها تقوم مقامه ، والتذييل بقوله : « ما واجد لك عادمه » و « ما » فيه مصدرية ظرفية ، وواجد خبر مقدم ، وعادمه مبتدأ مؤخر .

(٣) الأمانى: جمع أمنية وهى ما يتمنى ويطلب ، وصرعى: جمع صريع من « صرعه » بمعنى طرحه على الأرض ، وقوله « دون مبلغه » بمعنى دون بلوغها له يعنى أن ممدوحه سيفَ الدولة لا يحتاج أن يتمنى شيئًا لأنه لاينقصه شىء . والتذييل : بقوله: « فما يقول » إلخ .

(٤) هو لعبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباته التميمى السعدى. وهذا هو نسبه فى « وفيات الأعيان » وفى « اليتيمة » أنه عبد العزيز بن محمد بن نباتة ، ووفيات الأعيان أدق فى باب النسب ، وقوله « أصحب الدنيا » بمعنى أعيش فيها ، أو هى استعارة بالكناية بتشبيه الدنيا برجل يصاحب .

(٥) فهو لم يجعل لممدوحه أمانى ، أما أبو الطيب فقد جعل لممدوحه أمانى وإن جعلها غير متعذرة عليه ، ويجوز أن تكون الأمانى فى بيته بمعناها المصدرى وأن يكون قوله « دون مبلغه » بمعنى دون بلوغها له ، فلا يكون ممدوحه أيضًا فى حيِّز من تمنى شيئًا.

* وضربٌ يخرج مَخرج المثل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وقل جاء الحقُّ وزهق الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقًا ﴾ [(١)] وقول الذبيانى :

ولســـــتَ بمستبقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ   على شَعَثٍ ، أىُّ الرجال المهذبُ؟[(٢)]

وقول الحُطيئة :

تزور فَتى يُعطِىْ على الحمْد مالَهُ   ومَن يُعْطِ أثمان المكارم يحمد[(٣)]

وقد اجتمع الضــربان فى قوله تعالى[(٤)] : ﴿ وما جـعلنا لبشرٍ مـن قبلكَ الخلدَ أفإن مِتَّ فـهـمُ الخالدون * كل نفسٍ ذائقــةُ الموتِ ﴾ فـإن قولــه : ﴿ أفإن متَّ فـهـم الخالدون ﴾ من الأول ، وما بعده[(٥)] من الثانى ، وكل منهما تذييل على ما قبله .

وهو أيضاً إما لتأكيد منطوق كلام[(٦)] كقوله تعالى : ﴿ وقل جاء الحق ﴾ الآية [(٧)] .

وإما لتأكيد مفهومه[(٨)] كبيت النابغة[(٩)] ؛ فإنَّ صدره دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ، فحقق ذلك وقرره بعجُزه .

---

(١) آية ٨١ سورة الإسراء .

(٢) هو لزيادة بن عمرو المعروف بالنابغة الذبيـانى يخاطب النعمان بن المنذر ، وقوله « لا تلمه » بمعنى لا تصمه . والشعث : فى انتشار شـعر الرأس وتغيره فتكثر أوساخه ، والمراد به هنا العيب على سبيل الاستعارة ، والشاهد فى قوله « أى الرجال المهذب؟» وهو استفهام إنكارى .

(٣) هو لجرول بن أوس المعروف بالحطيئة ، وضمير « تزور » لناقته ، فى قوله قبله :

فما زالت العوجاء تجرى ضفورُها   إليك ابن شماس تروح وتغتدى

ويريد بالحمــد : الثناء عليه ، وبالمكارم: المحامــد من الشعراء له ، وهو من قصـيدة له فى مدح بغيض بن عامر بن شماس ، ومطلعها :

آثرتُ إدلاجى على ليل حرَّةٍ   مَضيم الحشا حُسَّانة المتجرِّد

(٤) آية ٣٤ ، ٣٥ سورة الأنبياء .   (٥) هو ﴿ كل نفسَ ذائقة الموت ﴾ .

(٦) المراد بالمنطوق المعنى الذى نطق بلفظه ، بأن تشترك ألفاظ الجـملتين مع اختلاف النسبة فيهما حتى لا يكون من التكرير السابق .   (٧) آية ٨١ سورة الإسراء .

(٨) المراد بالمفهـوم المعنى الذى لُم يُنطَق بلفظه ، وهذا اصطلاح فى المنطوق والمفهوم غـير اصطلاح الأصوليين .   (٩) هو قوله السابق :

ولستَ بمستبقٍ أخًا لا تلمه   على شَعثٍ أىُّ الرجال المهذَبُ ؟

(**التكميل**) : وإما بالتكميل ويسمى **الاحتراس** أيضًا ، وهو أن يؤتى فى كلام يُوهِمُ خلاف المقصود بما يدفعه ، **وهو ضربان** :

* ضرب يتوسط الكلام ؛ كقول طرفه :

فسقى ديارَكَ - غيرَ مُفسدِها-   صوبُ الربيع وديمةٌ تَهْمِى[1]

وقول الآخر :

لو أن عَزَّة خاصَمَتْ شمسَ الضُّحى   فى الحُسْنِ عند موفَّقٍ لقضى لها[2]

إذ التقدير : « عند حاكم موفق » ؛ فقوله « موفَّق » تكميل[3]

وقول ابن المعتز :

صَبَبْنا عليها ظالمينَ سـياطنا   فطارتْ بها أيد سراعٌ وأَرْجُلُ[4]

*وضربٌ يقع فى آخر الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبُّونه أذلَّةٍ على المؤمنين أعزَّة على الكافرين ﴾[5] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة

---

(١) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة ، والخطاب فى قوله « ديارك » لممدوحه وهو قتادة بن مَسْلمة الحنفى ، والصوب : المطر ، والديمة : المطر المسترسل ، وقوله « تهمى » بمعنى تسيل . والاحتراس فى قوله « غير مفسدها » لأن المطر المسترسل قد يُخْرِب الدِّيارَ ، ومن أجل هذا عيب قول الشاعر :

ألا يا اسلمى يا دار مَىّ على البِلى   ولا زال مُنهـلاً بجرعائك القطرُ

وقيل : إنه لا عيب فيه لأن الدعاء قرينة على إرادة ما لا يضر ، وللشاعر أن يكتفى بذلك فلا يحترس وألاَّ يكتفى به فيضم إليه الاحتراس .

(٢) هو لكثَيِّر بن عبد الرحمن المعروف بكثيـر عزَّة ، وقوله « لقضى لها » بمعنى حكم لها بأنها أحسن من الشمس .

(٣) إذ ليس كل من يحاكم إليه موفقا .

(٤) هو لعبد الله بن المعتز ، والضمير فى « عليها » للخيل فى قوله قبله :

وخيل طواها السير حتى كأنها   أنابيب سمرٌ من قنَا الخَطِّ ذُبَّل

والسياط : جمع سَوْط ، وصبها عليها استعارة لضربها بها ، والاحتراس فى قوله « ظالمين» لأن ضربها يكون غالبًا من تثاقل فى السير فدفعه بذلك . وقوله « وأرجل » أى سريعة ، فحذف من الثانى لدلالة الأول على سبيل الاكتفاء .

(٥) آية ٥٤ سورة المائدة .

على المؤمنين لَتُوُهِّم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل ﴿أعزة على الكافرين﴾ عُلم أنها منهم تواضع لهم، ولذا عدى الذل بعلى[1] لتضمينه معنى العطف ؛ كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع، ويجوز أن تكون التعدية بعلى لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم[2] .

ومنه قول ابن الرومى فيما كتب به إلى صديق له : « إنى وليُّك الذى لا يزال تنقاد إليك مودته عن غير طمعٍ ولا جزع ، وإن كنت لذى الرغبة مطلبا ، ولذى الرهبة مهربًا » .

وكذلك قول الحماسى :

رهنتُ يدى بالعجز عن شكر برِّه ... وما فوقَ شكرى للشَّكور مزيدُ[3]

وكذا قول كعب بن سعد الغَنَوى :

حليمٌ إذا ما الحلمُ زين أهلَهُ ... مع الحلم فى عين العدو مهيب[4]

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن حلمه عن عجز فلم يكن صفة مدح، فقال « إذا ما الحلم زين أهله » فأزال هذا الوهم ، وأما بقية البيت فتأكيد للازم ما يفهم من قوله « إذا ما الحلم زين أهله » من كونه غير حليم حين لا يكون الحلم

---

(١) مع أنه يتعدى باللام ، فيقال « ذلَّ له » .

(٢) على هذا لا يكون فى « أذلة » تضمين كما فى الأول ، وإنما يكون التجوز فى استعمال « على » موضع اللام ، للإشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين ، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز .

(٣) هو من أبيات « الحماسة » ولا يعلم قائله وبعده :

ولو كان مما يستطاع استطعتُه ... ولكنَّ ما لا يستطاع شديدُ

والرهن بمعنى الحبس . والمراد أنه حبس نفسه من إطلاق الجزء وإرادة الكل . والبر : الإحسان ، والاحتراس فى قوله « وما فوق شكرى الخ » لأنه دفع به ما يوهم عجزه عن شكره من أنه لم يقم بشىء منه ، فأفاد أن شكره مع هذا ليس للمبالغة فى الشكر زيادة فوقه .

(٤) حليم : خبر مبتدأ تقديره هو . وقوله « إذا ما الحلم زين أهله » يريد به أنه لا يحلم إلا فى موطن الحلم ، ومهيب خبر ثان ، وما قبله متعلق به . والتقدير : « مهيب مع الحلم ، فى عين العدو » والبيت من قصيدة له فى رثاء أخيه أبى المغوار . وفيها يقول :

فقلتُ ادعُ أُخْرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبا المغوار منك قريبُ

زينًا لأهله ، فإنَّه مَن لا يكون حليمًا حين لا يحســن الحلم لأهله يكون مهيبًا فى عين العدو لا محالة ، فعلم أن بقية البيت ليست تكميلا كما زعم بعض الناس[(١)] .

ومنه قول الحماسى :

وما ماتَ منّا سيِّدٌ فى فــراشهِ ولا طُلَّ منَّا حيث كان قتيلُ[(٢)]

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إياهم ؛ لأوهم أن ذلك لضعفهم وقلتهم ؛ فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم .

وكذا قول أبى الطيب :

أشد من الرياح الهُوج بطشًا وأسرعُ فى الندى منها هبوبا[(٣)]

فإنه لو اقــتصر علــى وصفه بشــدة البطش لأوهم ذلك أنه عنف كله ولا لُطفَ عنده ، فأزال هذا الوهم بوصــفه بالسمــاحة ، ولم يتجاوز فى ذلك كل صــفة الريح التى شبهه بها ، وقوله« وأسرع فى الندى منها هبوبًا »؛كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما : «كان ﷺ أجودَ الناس وكان أجود ما يكون فى رمضان كان كالريح المرسَلة »[(٤)] .

(**التتميم**) : وإما بالتتــميم ، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خــلاف المقصود

---

(١) على هذا تكون من التذييل ، ولعله يعنى ببعض الناس صاحب « حسن التوسل » فقد ذكر أنه رأى أن مدحه بالحلم وحده غير كامل ؛ لأنه إذا لم يعرف منه إلا الحلم طمع فيه عدوه ، فقال « مع الحلم فى عين العدو مهيب » .

(٢) هو للسمَوْءل بن عادَياء ، وقــوله « وما مات منا سيد فى فــراشه » كناية عن كونه لم يمت إلا مقتولا فى الحرب ، وقوله « طل » : بمعنى أهدر دمه ولم يقتص له ، وقد كمل حسن ما أتى به فى ذلك بقوله « حيث كان » لأنه أبلغ فى الشجاعة .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، وأشد: خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أى الممدوح ، والهوج : جمع هوجاء وهى الريح التى لا تستوى فى هبوبها وتقلع البيوت من شدتها .

والبيت من قصيدة له فى مدح على بن محمد بن سيار ومطلعها :

ضروبُ الناس عشاق ضروبا فأعذَرُهم أشفُّهمُ حبيبــــا

(٤) على هذا يكون فى البيت اقتباس ، وهو من المحسنات الآتية فى علم البديع .

بفضلة تفيد نكتة[1] كالمبالغة فى قوله تعالى : ﴿ ويُطعمونَ الطعام على حُبِّه ﴾[2] أى مع حبه ، والضمير للطعام أى مع اشتهائه والحاجة إليه ، ونحوه : ﴿ وآتى المالَ على حبِّه ﴾ [3] وكذا: ﴿ لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ [4]وعن فضيل بن عياض : « على حب الله[5] فلا يكون مما نحن فيه[6] .

وفى قول الشاعر :

إنى على ما تَرَيْنَ مِـــــنْ كِبَرى   أعرفُ من أين تؤكل الكتفُ[7]

وفى قول زهير :

من يَلق يومًا - علــى عِلاَّتِهِ - هَرِماً   يَلْق َالسماحةَ منه والندَى خُلُقًا [8]

---

(١) المراد بالفضلة المفعول ونحوه لا يتم أصل المعنى بدونه ؛ لأن هذا لا بد منه فى كل أنواع الإطناب ولا يختص بالتتميم ، وبهذا يكون التتميم أخص من الإيغال من هذه الناحية لأنه لا يتقيد بها ،ويكون أعمَّ منه من ناحية أنه قد يكون فى غير الآخِرِ بخلاف الإيغال ، ويسمى التتميم « التمام » أيضًا .

(٢) آية ٨ سورة الانسان

(٣) آية ١٧٧ سورة البقرة .

(٤) آية ٩٢ سورة آل عمران .

(٥) فيكون الضمير لله لا للطعام .

(٦) لأن معناه على هذا يدخل فى أصل المراد فلا يكون إطنابًا ، وإنما دخل في أصل المراد لأن الإنفاق لا يمدح شرعًا إلا إذا كان لله لا لرياء ونحوه ، ولا يردِ مثل هذا فى الآية الثالثة ؛ لأن أصل المعنى يتم عند قوله : ﴿ حتى تنفقوا ﴾ .

(٧) لا يعلم قائله ، وقوله « أعرف من أين تؤكل الكتف » خبر « إن » وهو كناية عن أنه داهية ؛ لأن الكتف تؤكل من أسفلها ويشق أكلها من أعلاها ، وقوله « على ما ترين من كبر» تتميم يقصد منه المبالغة أيضًا .

(٨) هو من قصيدة له فى مدح هرِم بن سنان ، والشاهد فى قوله « على علاته » والعلات جمع علة ، هى ما ينوبه من قلة ذات يد وعوز ، وعطف الندى على السماحة عطف تفسير ، ومن ينكر عطف التفسير يجعل ذلك حشواً ، وقوله « خلقًا » بمعنى الطبع الذى لا تكلف فيه .

الاعتراض :

وإما بالاعتراض ، وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنًى[1] بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتةٍ سوى ما ذُكر فى تعريف التكميل [2] كالتنزيه والتعظيم [3] فى قوله تعالى :

﴿ ويجعلون لله البنات - سبحانه - ولهم ما يشتهون ﴾ [4].

والدعاء فى قول أبى الطيب :

وتحتقرُ الدنيا احتقــــار مجرِّبٍ يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا [5]

فإن قوله « وحاشاك » دعاء حسن فى موضعه.

ونحوه قول عوف بن محلِّم الشيبانى :

---

(١) بأن يكون ثانيهما تأكيداً للأول أو بيانًا له أو بدلاً منه أو معطوفًا عليه .

(٢) ما ذكر فى تعريف التكميل هى نكتة دفع الإيهام ، وغير دفع الإيهام يشمل التوكيد ، فيدخل فيما يأتى له الاعتراض ، والاعتراض على هذا التعريف يباين الإيغال لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام ، وكذلك التتميم لأنه فضلة فله محل من الإعراب ، وكذلك التكميل ؛ لأنه لنكتةِ دفع الإيهام ، ويشمل الاعتراض بعض صورة التذييل ؛ فيجتمعان فى كل جملة معترضة مشتملة على معنى ما قبلها ؛ لأنها تكون لنكتة التوكيد فتكون من الاعتراض والتذييل .

(٣) مثال للنكتة التى هى غير ما ذكر فى تعريف التكميل .

(٤) آية ٥٧ سورة النحل والاعتراض فى الآية : بقوله : ﴿ سبحانه ﴾ وهو جملة لأنه مصدر نائب عن فعله .

(٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والضمير فى قوله « تحتقر » لكافور الإخشيدى ، والمجرب : الذى جرب الأمور وعرفها ، والاستثناء اعتراض بين المفعولين ، وهو استثناء لمدوحه مما يَفنى ؛ لأن ذكره يبقى فى الدنيا والمستثنى منه « ما فيها » ،و« حاشا » على هذا فعلية فتكون جملة ، والبيت من قصيدة له فى مدح كافور ، وقبله :

فقد تهب والجيش الذى جاء غازيًا لسائلك الفرد الذى جاء عافيا

إن الثمـــانين – وبُلِّغتها –　　قد أحوجتْ سَمْعى إلى تَرجُمان[1]

والتنبيه فى قول الشاعر :

واعلم – فعلمُ المرء ينفعهِ　　أنْ سوف يأتى كلُّ ما قدِرا [2]

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكـيـد فى أمر عُلِّق بهما كقوله تعالى[3] : ﴿ ووصَّينا الإنسان بوالديه ، حملته أمه وهنًا على وهن وفصالهُ فى عامين ، أن اشكرْ لى ولوالديكَ ﴾ .

والمطابقةِ مع الاستعطاف ، فى قول أبى الطيب :

وخفوقُ قلبٍ لو رأيتِ لهيبـــه　　« يا جنتى » لرأيتِ فيها جهنما[4]

والتنبيهِ على سبب أمرٍ فيه غرابة ؛ كما فى قول الآخر :

فلا هَجْرُهُ يبدو وفى اليأس راحة　　ولا وصْــلُهُ يبدو لنا فنكارِمُهْ[5]

فإن قوله « فلا هجره يبدو » يُشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبَيْه ، وغريب أن

---

(١) نسبة عوف إلى شيبان خطأ ؛ لأنه خزاعى من بنى سعد ، والشيبانى غيره ، كما جاء فى طبقات ابن المعتـز ، وهو يخاطب بذلك عبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل علـيه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع لضعفه وكِبره ، والترجمان: فى الأصل الذى يفسر لغة بأخرى ، والمراد به هنا مطلق المفسر والمكرر . والشاهد فى قوله « وبلغْتها » لأنها دعاء أيضًا .

(٢) أنشد هذا البـيت أبو على الفارسى ولم يعـزه لأحد ، والشاهد فى قـوله « فعلم المرء ينفعه ». وأن: مخففة من الثقيلة ، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول « اعلم » .

(٣) آية ١٤ سورة لقمان . والمذكوران فى الآية الوالدان ، وأحدهما الأم .

(٤) هو لأحـمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتـنبى . وخفـوق القلب: اضطرابه من الحب ونحوه ، والواو للعطف على « هم » فى قوله قبل البيت :

كفًى أرانى ويك لومَكِ ألْومـــا　　همٌّ أقام على فؤاد أنجمـــا

وخيالُ جسمٍ لم يُخَلِّ له الهوى　　لحمًا فينحلَه السقامُ ولا دما

والشاهد فى قوله « يا جنتى » والمطابقة بينه وبين « جهنم » وستأتى فى علم البديع .

(٥) هو للرمَّاح بن أبـرد المعـروف بابن مـيَّادة . والـيـأس: قطع الأمل من وصـــله ، وقـوله « فنكارمه » بمعنى نبادله التكرم بالوصل .

يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب ؛ فقال : « وفى اليأس راحة » لينبه على سببه .

وقوله تعالى : ﴿ لو تعلمون ﴾ [1] فى قوله : ﴿ فلا أُقسمُ بمواقعِ النجوم * وإنه لقسمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ * إنه لقرآنٌ كريمٌ ﴾ اعتراضٌ فى اعتراض ؛ لأنه اعترض به بين الموصوف والصفة[2] ، واعترض بقوله : ﴿ وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم ﴾ بين القسم والمُقسَمِ عليه[3] .

ومما جاء بين كلامين متصلين معنًى قوله : ﴿ فأْتوهنَّ من حيثُ أمركم الله * إن الله يحب التوابين ويحب المتطهّرين * نساؤكْم حرْثٌ لكمْ فأتوا حرثكم ﴾[4] فإن قوله ﴿ نساؤكم حرث لكم ﴾ بيان لقوله : ﴿ فأتوهنَّ من حيث أمركم الله ﴾ يعنى أن المأتى الذى أمركم به هو مكان الحرث ؛ دلالة على أن الغرض الأصلى فى الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة ، فلا تأتوهن إلا من حيثِ يتأتى فيه هذا الغرض ، وهو مما جاء أكثر من جملة أيضًا[5] ونحوه فى كونه أكثر من جملة قوله تعالى: ﴿ قالت ربِّ إنى وضعتها أنثى * والله أعلمُ بما وضعتْ وليسَ الذكرُ كالأنثى * وإنى سميتها مريمَ ﴾ [6] فإن قوله : ﴿ والله أعلم بما وضعت وليس الذكرُ كالأنثى﴾ ليس من قول أم مريم [7] وكذا قوله:﴿ ألمْ ترَ إلى الذين أُوتوا نصيبًا من الكتاب يشترونَ الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلمُ بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا*من الذين هادوا يحرِّفون الكلمَ عن مواضعه﴾[8] إن جُعل﴿ من الذين ﴾ بيانا للذين أوتوا نصيبًا من الكتاب لأنهم يهود ونصارى، أو لأعدائكم ؛ فإنه

---

(١) آية ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ سورة الواقعة .

(٢) هما : قسم عظيم .

(٣) هو (إنه لقرآن ﴾ .

(٤) آية ٢٢٢ ، ٢٢٣ سورة البقرة .

(٥) هذا على أن قوله : ﴿ ويحب المتطهرين ﴾ معطوف على مجموع « إن » واسمها وخبرها ؛ وإلا كان من الاعتراض بجملة واحدة .

(٦) آية ٣٦ سورة آل عمران .

(٧) فهو اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه فى قولها .

(٨) آية ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ سورة النساء .

على الأول يكون قوله : ﴿ والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليًا وكفى بالله نصيرًا ﴾ اعتراضًا ، وعلى الثاني يكون ﴿ وكفى بالله ﴾ اعتراضًا ، ويجوز أن يكون ﴿ من الذين ﴾ صلة لنصيرًا [١] أى ينصركم من الذين هادوا ، كقوله : ﴿ ونصرناهُ من القوم الذين كذَّبوا ﴾[٢] وأن يكون كلامًا مبتدأ على أنَّ ﴿يحرفون ﴾ صفة مبتدأ محذوف تقديره : « من الذين هادوا قوم يحرفون » ؛ كقوله :

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأُخرى أبتغى العيشَ أكدحُ [٣]

* وقد عُلِم مما ذكرنا أن الاعتراض كما يأتى بغير واو ولا فاء قد يأتى بأحدهما[٤] .

* ووجهُ حسن الاعتراض على الإطلاق : حُسنُ الإفادة ، مع أن مجيئة مجيءُ ما لا معول عليه فى الإفادة ، فيكون مثَله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها[٥] .

* من الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يُجوِّز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود ، وهؤلاء **فرقتان** :

---

(١) يعنى أن الجار والمجرور متعلق به ، وعلى هذا الوجه والذى بعده لا يكون فى الآية اعتراض .

(٢) آية ٧٧ سورة الأنبياء؛ فالجار والمجرور متعلق بقوله : ﴿ ونصرناه ﴾ كما جعل صلة « لنصيرًا » فى الآية السابقة .

(٣) هو لتميم بن أبى بن مقبل ، وقوله « أكدح » بمعنى أجهد نفسى فى العمل . والشاهد فى أن قوله « منهما » صفة مبتدأ محذوف كما فى الآية على الوجه الأخير ، وتقديره : فتارةً منهما أموت أى فيها ليربط الضمير الخبر بالمبتدأ ، وكذلك قوله « وأخرى أبتغى » فتقديره : « وأخرى أبتغى العيش فيها ، وجملة « أكدح » فى موضع نصب على الحالية .

(٤) يسمى كل منهما واوًا أو فاء اعتراضية ، وهى غير واو العطف وواو الحال . وقد تشتبه بالثانية فى نحو قوله تعالى : آية ٥١ ، ٥٢ سورة البقرة ﴿ ثمَّ اتخذتمُ العجلَ منْ بعده ، وأنتمْ ظالمونَ * ثمَّ عفونا عنكم ﴾ فتصلح لكل منهما بالقصد فإنْ قصد تقييد العامل بالجملة كانت حالية ، وإن لم يقصد كانت اعتراضية ، والمعنى على الأول ﴿ ثم اتخذتم ﴾ العجل حال كونكم ظالمين باتخاذه . وعلى الثانى « وأنتم قوم عادتكم الظلم » فيكون اعتراضًا أتى به تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل قبله .

(٥) هذه نكتة بديعية للاعتراض ويمكن أن يعد بها من المحسنات البديعية كما جرى عليه بعضهم .

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعًا فى أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنًى؛ بل يجوز أن يقع فى آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلامٌ غير متصل به معنًى، وبهذا يشعر كلام الزمخشرى فى مواضع من الكشاف : « فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل »[1] ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملةً كان أو أكثر من جملة[2] .

وفرقة تشترط فيه ذلك ، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثرَ من جملة ؛ فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعا فى أحد الموقعين[3] ، ومن التكميل ما كان واقعاً فى أحدهما ولا محل له من الإعراب[4] جملةً كان أو أقلَّ من جملة أو أكثر .

الإطناب بغير هذه الأنواع : وإما بغير ذلك[5] كقولهم «رأيته بعينى» ومنه قوله تعالى[6] : ﴿ إذ تلقَّونه بألسنتكمْ وتقولونَ بأفواهكم ما ليس لكمْ به علمٌ ﴾ أى هذا الإفك ليس إلا قولا يجرى على ألسنتكم ويدور فى أفواهكم من غير ترجمة عن علم فى القلب ، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان، وكذا قوله ﴿ تلك عشرةٌ كاملةٌ ﴾[7] لإزالة توهم الإباحة[8] كما فى نحو قولنا « جالسِ الحسنَ وابن سيرين »

---

(١) أى مطلقا ، لأن التذييل يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب كما سبق فى أمثلته ، كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك ، فيكون التذييل أخص منه؛ لأنه لنكتة التوكيد فقط ، والاعتراض عندهم أهم ؛ لأنه يكون لنكتة التوكيد وغيرها كما سبق .

(٢) فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، وقد أطالت حواشى التلخيص فى بيان النسب بين أقسام الإطناب بشكل يفسد الذوق البلاغى ، فلا تفسده بهذا مثلها .

(٣) يعنى بأحدهما أن يقع فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين .

(٤) إنما قيده بهذا لأنه لا خلاف بينهم فى تقيد الاعتراض به، فلا يشمل من التكميل إلا ما كان كذلك ، ولكن الظاهر أن هذه الفرقة لا تقيد الاعتراض بما قيده به غيرها من كونه لا محل له من الإعراب ، لأنها تجوِّز أن يكون مفرداً ، ومن شأن المفرد أن يكون له محل من الإعراب .

(٥) عطف على قوله فيما سبق « إما بالإيضاح بعد الإبهام » .

(٦) آية ١٥ سورة النور، ومحل الشاهد ﴿ وتقولون بأفواهكم ﴾ لأن القول لا يكون إلا بالأفواه ، فذكرها بعده إطناب .

(٧) آية ١٩٦ سورة البقرة .

(٨) أى فى قوله قبله : ﴿ فمن لم يجدْ فصيامُ ثلاثة أيام فى الحجِّ وسبعة إذا رجعتم ﴾ ولكنه على هذا يكون من التكميل ، مع أنه بصدد ذكر أقسام أخرى للإطناب .

وليُعلم العددُ جملةً كما عُلِم تفصيلاً ؛ ليُحاط به من جهتين فيتأكد العلم ، وفى أمثال العرب « علمان خيرٌ من علم » وكذا قولُه ﴿ كـاملة﴾ تأكيد آخر ، وقيل : أى كاملةً فى وقوعها بدلا من الهدْى ،وقيل : أريد به تأكيـد الكيفية لا الكمية ، حتى لو وقع صوم العـشرة على غير الوجـه المذكور[1] لم تكن كـاملة[2] وكـذا قـوله: ﴿ الذين يحملون العـرشَ ومن حوله يسبـحون بحمد ربـهم ويؤمنـــون به ويستغـفرون للذين آمَنُوا ﴾[3] فإنه لو لم يقصد الإطناب لم يذكر ﴿ ويؤمنون به ﴾ لأن إيمانهم[4] ليس مما ينكره أحد من مثبتيهم ، وحـسن ذكره إظهارُ شرف الإيمان ترغيبًا فيه[5] وكذا قوله : ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله واللهُ يعلم إنك لرسوله ،والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾[6] فإنه لو اختصر[7] لترك قوله : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله ﴾ لأن مســاق الآية لتكذيبهم فى دعوى الإخـلاص في الشهادة كمـا مر[8] وحسنه دفع توهم أن التكذيب للمشـهود به فى نفس الأمر[9] ونحوه قـول البلغاء « لا وأصلحك الله »[10] وكذا قوله تعالى[11] إخبارًا عن موسى ﴿ هى عصـاى أتوكأ عليها وأهشُّ بها على غنمىْ ولىَ فيها مآربُ أُخرى ﴾ وحسَّنه أنه عليه السلام فهم أن السؤال يعقبه أمرٌ عظيـم يحدثه الله تعالى فـى العصا ؛ فـينبغى أن يتنبـه لصفـاتها حتى يـظهر له

---

(١) هو أن يكون ثلاثة منها فى الحج وسبعة عند الرجوع إلى الأهل .

(٢) أى شرعًا وإن كانت كاملة عدداً .

(٣) آية ٧ سورة غافر .

(٤) أى الذين يحملون العرش وهم الملائكة .

(٥) إنما لم يكن اعتراضًا بين ما قبله وما بعده لأن الواو فـيه عاطفة لا اعتراضية، ولأن له محلا من الإعراب ، والاعتراض لا محل له .

(٦) آية ١ سورة المنافقون .

(٧) يريد بالاختـصار ترك الإطناب فيشمـل المساواة ؛ لأنه عند ترك هذا يكون الكلام من المساواة لا من الإيجاز ، والاختصار كما يطلق على الإيجاز يطلق على ما يشمل المساواة .

(٨) أى فى الكلام على صدق الخـبر وكذبه فى الجـزء الأول ، فقد سبق فـيه أن مساقـها لتكذيبهم فى ذلك لا لتكذيبهم فى قولهم : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله ﴾ .

(٩) إنما دفع ذكره توهم ذلك لأن التكذيب لا يرجع إليه ، فيبـقى دالاً على صحة المشهود به فى نفس الأمر .

(١٠) فالواو فيه إطناب لدفع توهم خلاف المراد .

(١١) آية ١٨ سورة طه .

التفاوت بين الحالين[1] وكذا قوله تعالى[2] : ﴿ نعبد أصنامًا فنظل لها عاكفين ﴾ وحسَّنه إظهار الابتهاج بعبادتها والافتخار بمواظبتها ليزداد غيظ السائل[3].

الإيجاز والإطناب النسبيان : واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب[4] باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له فى أصل المعنى[5] كالشطر الأول من قول أبى تمام :

يَصدُّ عن الدنيا إذا عَنَّ سؤْددٌ ولو برزت فى زىٍّ عذراءَ ناهدِ[6]

وقول الآخر :

ولستُ بنظَّار إلى جانب الغنَى إذا كانتِ العلياءُ فى جانب الفقر[7]

(١) لو اختصر لقال (هى عصاى) ولم يزد عليه ، لأن الجواب يكون حينئذ على قدر السؤال ، وهو قوله قبله : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ؟ ﴾ .

(٢) آية ٧١ سورة الشعراء .

(٣) لو اختصروا لقالوا ﴿ نعبد أصنامًا ﴾ ولم يزيدوا عليه لأن الجواب يكون حينئذ على قدر السؤال ، وهو قول إبراهيم لهم قبله ﴿ ما تعبدونَ ﴾ .

(٤) الواو بمعنى « أو » كما هو ظاهر .

(٥) فيقال للأكثر حروفًا : إنه مُطْنَبٌ وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إيجازاً . ويقال للأقل حروفًا : إنه موجز ، وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إطنابًا :

(٦) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام من قصيدة له فى مدح محمد بن الهيثم ومطلعها :

قفوا جدّدوا من عهدكم بالمعاهد وإنْ هى لم تسمعِ لنشدان ناشد

وقوله « عن » بمعنى ظهر ، والعذراء : البكر ، والناهد : بارزة الثدى؛ يعنى أنه لا يهمه أمر الدنيا فى مواطن الجود بالمال .

(٧) هو للمعذَّل بن غيلان القيصى ، وقيل : إنه لأبى سعيد المخزومى ، وقد نسب فى طبقات الشعراء لابن المعتز إلى أبى يعقوب الخزيمى ، وهو من قصيدة له فى الفخر مطلعها :

ثقى بجميل الصبر منى على الدهر ولا تثَّقى بالصبر منى على الهجر

والنظار : صيغة مبالغة ، ولكن النفى وارد على أصلها ، فلا يقتضى أن يكون أصل النظر إلى الغنى موجوداً ، ويجوز أن تكون صيغة نسب كعطار ونحوه ، وهذا البيت إطناب بالنسبة للشطر الأول من بيت أبى تمام ، كما أن هذا الشطر إيجاز بالنسبة إليه ، وإن كان كل منهما على التفسير السابق للثلاثة من المساواة ؛ لأن مثل هذه العبارة فيهما يجرى فى متعارف الأوساط .

ومنه قول الشَّماخ :

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجدٍ ... تلقَّاها عَرابةُ باليمين[1]

وقول بشر بن أبى خازم :

إذا ما المَكْرُماتُ رُفِعـن يومًا ... وقصَّر مبتغـــوها عن مداها

وضاقت أذرع المثرين عنهـــا ... سما أوْسٌ إليهـا فاحتواها[2]

ويقـرب من هذا البـاب [3] قوله تـعالى[4] : ﴿ لا يُسـأل عـمّا يـفـعل وهم يُسألون﴾ .

وقول الحماسى :

وننكرُ إنْ شئنا على الناس قولَهمْ ... ولا ينكرون القولَ حين نقولُ[5]

وكذا ما ورد فى الحديث : « الحزم سُوءُ الظن » .

وقول العرب : « الثقة بكل أحدٍ عجزٌ » [6] .

---

(١) هو لمعقل بن ضرار الغطفانى المعروف بالشماخ فى مدح عرابة الأوسى وقوله « تلقاها عرابة باليمين » تمثيل لأخذه لها بقوة ، والمراد بالراية راية الحرب .

(٢) مبتغـوها : طالبوها ، ومداها : غايتها ، والمثرون: أصـحاب الثروة والغنى ، وقوله «احتواها» بمعنى اشتمل عليـها ، وهو يمدح بهذا أوس بن حارثه بن لأْم الطائى ، والشاهد فى أن بيت الشماخ إيجاز بالنسبة إلى هذين البيتين وإنْ كان فى ذاته مساواة .

(٣) فالآية إيجاز بالنسبة إلى قول الحماسى : وإنما جعله قريبًا منه ولم يجعله منه ؛ لأن ما فى الآية يشمل كل فعل حتى القول ، وما فى البـيت خاص بالقول فقط ، فلم يتساويا فى أصل المعنى مساواة تامة ، وهذا إلى أن مـا فى الآية نفى السؤال ، وما فى البيت نفى الإنكار ، والأول أبلغ من الثانى .

(٤) آية ٢٣ سورة الأنبياء .

(٥) للسـموءل بـن عـادياء ، وال فى «القول» لـلعهـد؛ أى قولنا، وهو من قـصيـدة له مطلعها:

إذا المرء لم يَدنس من اللؤم عِرضه ... فكل رداء يرتديه جميـــــــلُ

(٦) هو من حكم أكثم بن صيفى ، والحديث إيجاز بالنسبة إليه .

هذا وقد يتقارب اللفظان فى الإيجاز فيكون أجودهما أشدهما إيضاحًا للمعنى ؛ كقول أبى القاسم البغدادى :

وردتُ وقد حَلّ لى ماءَهُ ... فلمَّا بكيتُ عليه حرُم

وقول مهيار الديلمى :

بكيت على الوادى فرمتُ ماءَهُ ... وكيف يَحلُّ الماءُ أكثره دمُ

فقد تقاربت ألفاظ البيتين ، ولكن زاد الثانى بذلك التفسير البديع ، فكان أفضل وأرقَّ من الأول .

تمرينات على الإيجاز والإطناب والمساواة

تمرين – ١

(١) بين موضع الإطناب والداعى إليه فى قول الشاعر :

تأمَّل من خــلال السَّجفِ وانظر بعينك ما شربتُ ومَن سقانى

تجدْ شمسَ الضحى تدنو بشمسٍ إلىَّ من الرحيــق الخسروانى

(٢) من أى أنواع الإيجاز قــول بعض الأعراب : إن شككت فىَّ فـاسأل قلبك عن قلبى ؟

تمرين – ٢

(١) بين نوع الإيجاز والداعى إليه فى قوله تعالى آية ٣ ، ٤ ، ٥ سورة الفجر ﴿ والشفع والوَتْرِ * والليل إذا يسرِ * هَلْ فى ذلكَ قسمٌ لذى حِجْرٍ ﴾ .

(٢) لماذا كان من المساواة قول بعــض البلغاء : علمتنى نبْوتُك سلوتَك أسْلمنى يأسى منك إلى الصبر عنك .

تمرين – ٣

(١) يعدون من المساواة قوله تعــالى آية ٢١ سورة الطور ﴿ كُلُّ امرىءٍ بما كسب رهينٌ ﴾ فهل ترى أنها منها أو من إيجاز القصر ؟

(٢) هل من المساواة أو الإيجاز أو الإطناب قول الشاعر :

يقول أناسٌ : لا يضيرُك فقدها بَلَى كل ما شَفَ النفوس يضير

تمرين – ٤

(١) من أى أنواع الإيجاز قــوله تعالى آية ٢٢ سورة الزمر :﴿ أفــمنْ شرحَ اللهُ صَدره للإسلام فــهو على نور من ربِّه فويلٌ للــقاسيةِ قــلوبهُمْ مِن ذكر الله أولئكَ فى ضلالٍ مبين ﴾ .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

المَشرقانِ عليك ينتحبان قاصيهما فى مأتمٍ والدانى

تمرين - ٥

(١) بين موضع الإطناب ونوعه فى قوله تعالى آية ٥ ، ٦ سورة الانشراح ﴿فإنّ مع العُسرِ يُسراً * إنّ مع العُسْرِ يُسْرًا﴾ .

(٢) كيف يكون من الإيجاز قوله تعالى آية ٣ سورة الطلاق ﴿ ومن يتوكل على الله فهو حَسْبُه ﴾ مع أنها جملة مستوفية كل أجزائها ؟

تمرين - ٦

(١) لماذا عُدَّ من الإخلال قول بعضهم :« فإن المعروف إذا زجا ، كان أفضل منه إذا توفر وأبطأ » « زجا » بمعنى تيَسر ، وفى رواية « وَحى » بمعنى أسرع .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

لَوَ أنَّ الباخِلِيْنَ وأنتَ مِنْهُمْ رأوك تعلّموا منك المطالا

تمرين - ٧

(١) أيهما أعلى مقامًا فى البلاغة : الإيجاز أو الإطناب ؟ وهل هناك فرق بين الإيجاز فى غير موضعه والإخلال ؟ وبين الإطناب فى غير موضعه والتطويل ؟ .

(٢) بيِّن خلافهم فى منزلة المساواة من البلاغة ، واذكر رأيك فيه .

* * *

مباحث الجزء الثانى

رقم الإيداع : ١٤٥٨٥ لسنة ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 241 - 288 - 8